

في خِدْمَةِ الشَّرْكَةِ

إِعَادَةُ التَّفْكِيرِ فِي العِلَاقَةِ بَيْنَ الأَوَّلِيَّةِ وَالْمَجْمَعِيَّةِ

في خدعة الشركة

إعادة التفكير في العلاقة بين الأولوية والمجمعية

إعداد

حلقة القديس إيريناوس

الأرثوذكسية-الكاثوليكية

العنوان: في خدمة الشُّركة: إعادة التفكير في العلاقة بين الأُوليَّة والمجمعيَّة

العنوان الأصلي: Serving Communion: Re-thinking the Relationship between Primacy and Synodality

إعداد: حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسيَّة-الكاثوليكيَّة

إشراف: الأب ميشال جليخ

ترجمة: قسم الترجمة في الجامعة الأنطونيَّة

تدقيق الترجمة: البروفسور أسعد الياس قطَّان والأب ميشال جليخ

القياس: ١٦,٥ x ٢٤ سم

عدد الصفحات: ١٢٠

الطبعة الأولى: ٢٠٢١

حقوق النشر: الجامعة الأنطونيَّة

ISBN: 978-9953-552-94-1

جميع الحقوق محفوظة

© دار نشر الجامعة الأنطونيَّة، ٢٠٢١

الجامعة الأنطونيَّة

ص.ب.: ٤٠١٦ الحدت - بعبدا، لبنان

هاتف: ٩٢٧ ٠٠٠ ٩٦١ +

www.ua.edu.lb

editions@ua.edu.lb

الفهرس

توطئة ٧

١٣ في الترابط بين الأوليّة والمجمعيّة: مُقارَبَةٌ مَنهجيّةٌ جَديدة

١ | مسألةُ تخصُّ الكنيستين، جوهريةٌ وحديثةٌ بامتياز ١٤

٢ | دراسةٌ واعدةٌ بفضل منهجيتها المسكونية، المتشعبة، والمبتكرة ٢٠

الوثيقة ٢٧

١. مقدمة ٢٩

١١. تَفكُّراتٌ تأويلية ٣٣

١ | أهميّة علم التأويل في الحوار المسكوني ٣٣

٢ | التأويل واللغة اللاهوتية ٣٥

٣ | التأويل والعقائد ٣٦

٤ | التأويل والقوانين ٣٩

٥ | أهميّة العوامل غير اللاهوتية ٤١

٦ | أهميّة التاريخ في اللاهوت ٤٤

١١١. مُلاحَظاتٌ تاريخية ٤٦

٧ | مرحلة الكنيسة في القرون الأوائل (من القرن الأوّل إلى القرن الثامن) ٤٦

٨ | مرحلة التغرّب (من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر) ٥٦

- ٩ | مرحلة التمذهب (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) ٦٢
- ١٠ | مرحلة الانطواء الإكليريولوجي (القرن التاسع عشر) ٦٨
- ١١ | مرحلة النهضة الإكليريولوجية (القرنان العاشر والواحد والعشرون) ٧٨
١٧. اعتبارات نظامية ٨٦
- ١٢ | الكينونيا (Koinonia/Communio) قاعدة الإكليريولوجيا ٨٦
- ١٣ | السلطة الكنسية في خدمة الجماعة ٨٩
- ١٤ | تفسير الألفية اللاهوتي ٩١
- ١٥ | تفسير المجمعية اللاهوتي ٩٥
- ١٦ | الألفية والمجمعية في خدمة الشركة ٩٨
٧. خاتمة ١٠٢
- ١٧ | خلاصة ١٠٢
- رؤية مستقبلية ١٠٤
- ملحق ١٠٩
- مصطلحات لغوية ١١١
- أعضاء حلقة القديس إيريناوس الحاليون ١١٣
- أعضاء حلقة القديس إيريناوس السابقون ١١٥
- المؤتمرات السنوية ١١٧

توطئة

إنَّ تاريخ العلاقات بين الكنائس طويلٌ وشائك، بعضُه مشرّف والآخِرُ أقلُّ مدعاةً للفخر. يبدأ بالعلاقة بين ابني زَبَدَى وباقي الرسل (متّى ٢٠: ٢٤)، وبين سمعان بن يونا الصخرة والتلميذ المحبَّب عند يسوع (يوحنا ٢١: ٢٠-٢٢)، وبين بطرس وبولس (غلاطية ٢: ١١)، ولا ينتهي مع رفع الحِرم المتبادل، وزيارات الوفود بين روما والقسطنطينية، والحوارات المسكونية المتفرقة. تاريخ حافل بتناقضات نافرة، وبوجهات نظرٍ مبعثرة، ومواقف متصلِّبة، وبضغوطٍ سياسيّةٍ معادية، وأخيراً بمسارات منفصلة. وتبقى هذه الأخيرة هي الأسوأ في حياة الكنيسة. فالمواقف والانتقادات والاختلافات كلّها تدخل ضمن المعقول وحدود الطبيعة البشريّة، إلّا احتمال أن تُدير الكنائس ظهرها بعضُها لبعض، ولا يعود يلتفت بعضُها إلى حاجات بعضها الآخر، ويتجاهل كلّ منها الأخرى، بحيث تخبو شعلة المحبّة وينطفئ وهجها.

إنَّ أبشع ما يمكن أن تمرَّ به الكنائس هو فقدان الشعور بضرورة الحفاظ على القلق حيال الوحدة ما دامت الشركة المنشودة غير مكتملة. أن يصل الأمر بالكنائس إلى هذا الحدِّ يعني أنّ الكنيسة أضعفت البوصلة وفقدت علّة وجودها، وارتضت بالمسيح معلّقاً على الصليب من دون قيامة، منقسماً بحسب قناعات كلّ جماعة ونظرتها إلى الكنيسة "الواحدة، الجامعة، المقدّسة، الرسوليّة".

تميّزت الألفيّة الثانية إلى حدّ كبير بهذه السمات، واختارت الكنائس اتّجاهاتها بحسب ما رأته مناسباً لها، وذلك من دون أخذ تاريخ المسيحيين الآخرين وخبرتهم وإيمانهم ونضالهم وشهادتهم وعيشتهم الإنجيلي في الاعتبار. ارتأت كلّ كنيسة ما يروق لها، فكان أن تباعدت الأفكار، وتفرّقت التقاليد، وتنافرت العقليّات، واشتدّت العصبيّات، وانقطعت أواصر الخدمة، وجفّت المحبّة، واندثرت كلمة الله، فتحجّر الحرف واختنق الروح. إنّه "التغرّب" (Estrangement)، على حدّ قول الأب إيڠ كونغار. ولقد توجّه هذا المسلك من الجانب الكاثوليكيّ بالمجمع الفاتيكانيّ الأوّل (١٨٦٩-١٨٧٠) غير المكتمل. طبعاً، لا تستوفي مشهديّة هذه الصورة حقّها من دون ذكر محاولات كثيرة محمودة، وأحداثٍ كبرى كمجمعيّ ليون الثاني (١٢٧٤) وفلورنسا (١٤٣٨-١٤٣٩)، إلاّ أنّها بقيت من غير نتائج تُذكر؛ لا بل انحرفت هذه النتائج في بعض الأحيان عن رؤية تلك المحاولات وأهدافها الأصليّة، كتبرير الانضماميّة لاحقاً مثلاً، أو اعتبار الوحدة قائمةً بمجرد توقيع وثيقة لاهوتيّة، أو الموافقة على براءة بابويّة عن الوحدة من دون تقدير أهميّة تلقّف المجمع إيّاها.

مع بداية القرن العشرين، قامت هنا وهناك مساعٍ جديّة على يد كنائس وجماعات ومؤسّسات مسيحيّة متعدّدة، وحتّى علمانيّين ولاهوتيّين وشخصيّات فريده، للعمل على تحقيق وُحدة الكنيسة. وقد ساهموا في كتاباتهم أو في تعليمهم أو تأسيسهم أديرة مسكونيّة في خلق وعي جماعيّ مفقود حتّى ذلك الوقت. هذه المبادرات المبتكرة، والتيارات الفكرية الناشئة في مواقع جغرافيّة متفرّقة في أوروبا وأميركا، أعطت دفعاً جديداً خارجاً عن المألوف آنذاك، ولا سيّما أنّ غالبيتها لم تأت من أحبار وأساقفة، أو من ممثّلين عن مؤمنين ودوائر رسميّة، بل من أفراد استثنائيّين عاشوا معاناة عميقة جرّاء انقسام الكنيسة المتأصل. ولم يكن إعلان يوحنا الثالث والعشرين عن مجمع "مسكونيّ" في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩، ولاحقاً إعادة الاعتبار لآباء مثل إيڠ كونغار وهنري دو لوباك وجان

دانييلو عبر إعادة حقّهم في التعليم باسم الكنيسة الكاثوليكيّة، والمشاركة في المجمع الفاتيكانيّ الثاني باعتبارهم اختصاصيين، إلّا بمثابة تبنٍّ من الكنيسة الكاثوليكيّة لكلّ تلك الأفكار. كلُّ هذا ما لبث أن حثَّ الأرثوذكس على تفكيرٍ مماثل، وخصوصًا في إطار المؤتمرات الأرثوذكسيّة العامّة التي انطلقت أيضًا في تلك المرحلة.

ولئن كان ثمة استنتاج يُمكن استخلاصه من كلِّ ما سبق، فهو أنّ معاناة الانقسام لا تعني رؤساء الكنائس والأخبار والأساقفة الملتزمين بالفعل حوارًا رسميًا فحسب، محليًّا كان أم عالميًّا، بل تعني المؤمنين جميعًا، ولا سيّما اللاهوتيّين منهم والباحثين الذين يشعرون بواجب دراسة دوافع الانقسام العميقة، وكيفيّة مقاربتها، والطرائق المشتركة لمعالجتها. لقد بدأ الحوار الرسميُّ بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة سنة ١٩٨٠، ونتج منه وثائق مشتركة في سرِّ الكنيسة والإفخارستيا والإيمان والأسرار، إلخ. ولكنّه ما لبث أن عاش خريفًا قاتمًا قاسيًا، بحسب تعبير العاملين في الشأن المسكوني. وبعدها وصل الحوار إلى طريق مسدود في لقاء بالتي مور العام ٢٠٠٠، ضاعت بعض الركائز التي قام على أساسها، أو بالأحرى خرج عن الأطر التي رُسمت له، وبخاصّة عندما علّق في رمال الانضماميّة المتحرّكة. لكن، وبعد مضيّ عشرين سنة على تلك الأحداث، لا نبالغ إن قلنا: ربُّ ضارةٍ نافعة. فقد استفاد البحث المسكونيُّ من بتر الحوار الصاعق هذا على صعيدين اثنين على الأقل: أوّلًا، تغيير النهج الذي كان سائدًا منذ بدء الحوار، وخصوصًا في سنواته العشر الأخيرة، والذهاب مباشرة إلى صلب العقدة الأساسيّة، أي رؤية الكنيسة ذاتها منظومةً أرضيّة، وكيفيّة ممارسة السلطة فيها، وعيش الشركة بين أبنائها. ثانيًا، تكوين وعي وجدانيّ جامع يحتاج إلى دراسات معمّقة مشتركة تعالج الموضوعات الإشكاليّة ذاتها، وذلك بموازاة عمل لجنة الحوار الرسميِّ بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة المرتبط بمرجعياته الكنسيّة، والمقيّد ربّما بتقاليد وأعراف واعتبارات لا تصبُّ كلّها في خطِّ الحوار الصّرف، بالرغم من إرادة أعضائه الإيجابيّة. فهامش الحركة لدى

الباحثين أوسع من هامش التحرك لدى الأساقفة الملتزمين الحوار والممثلين فيه مرجعياتهم. وإنَّ حريّة التصرف، وإطلاق الأفكار، ومواجهة تحديات الفكر الآخر، أمور متاحة أكثر لمن هم خارج قيود الشكل، غير المعنّيين بأيّ أمر آخر سوى نزاهة التفكير، مقارنة بمن هم قائمون ضمن أطر حوارٍ خاصّة، ويحملون مسؤوليّة مَنْ يمثّلون من مؤمنين وكنائس، المضطّرين إلى مراعاة عوامل خارجة عن البحث العلميّ البحث.

- . -

في هذا السياق، وبمبادرة من معهد يوهان آدم مولر المسكونيّ في بادربرن (ألمانيا)، بدأت العام ٢٠٠٤ رحلة عددٍ من الاختصاصيين للعمل معاً في كنيّية بلورة تفكّر مشترك في الإشكاليّات الأساسيّة التي تُعيق طريق الوحدة. إنّها حلقة القدّيس إيريناوس المختلطة المؤلّفة من ثلاثة عشر عضواً كاثوليكياً وثلاثة عشر عضواً أرثوذكسياً. انطلقت هذه الحلقة من حيث وصل الحوار الرسميّ، ورافقتّه سنة بعد سنة، وعالجت معضلاته، وناقشت وثائقه الجدليّة. وبعد عمل مستمرّ دام أربع عشرة سنة متتالية، خرجت الحلقة بوثيقة في خدمة الشركة: إعادة التفكير في العلاقة بين الأولى والمجمعيّة التي أعلن عنها العام ٢٠١٨ في مدينة غراتس بالنمسا، وقد وضعناها باللغة العربيّة بعدما تمّت ترجمتها إلى سبع لغات حتّى اليوم.

تتميّز هذه الدراسة بأنّها نتاج تفكير مشترك في موضوعات مشتركة حسّاسة جدّاً. وقد صيغت بطريقة مشتركة لدرجة يصعبُ أن نتبيّن فيها الفكر الأرثوذكسيّ من الكاثوليكيّ، حتّى إنّها تتجرّأ على معالجة مسائل خلافيّة لا تتمّ مناقشتها بين الأرثوذكس والكاثوليك فحسب، بل داخل إطار كلّ منهما وداخل كلّ كنيسة على حدة. أضف إلى ذلك أنّ تباطؤ الحوار الرسميّ حالياً بين الكنيسة الأرثوذكسيّة والكنيسة الكاثوليكيّة، على إثر الخلاف القائم في قلب العالم الأرثوذكسيّ منذ العام ٢٠١٨ على المسألة الأوكرانيّة، جاء ليضعف من أهميّة هذه الدراسة التي صدرت في الفترة

عينها، ويسلّط الضوء على آنيّتها. في كلّ هذا تكمن فريدة الوثيقة هذه إذًا، فريدة استرسل في الكتابة عنها الأب هرّفي لوغران في مقدّمة الترجمة الفرنسيّة، وهي بعنوان في الترابط بين الأوّليّة والمجمعيّة: مقارنة منهجيّة جديدة، وقد ارتأينا أن نضعها هي ذاتها مقدّمةً للترجمة العربيّة.

أمّا في ما يخصّ هيكلية الدراسة، فهي واضحة ومتسلسلة منهجيًّا. تنقسم ثلاثة أقسام أساسيّة موزّعة على ستّ عشرة أطروحة، بالإضافة إلى المقدّمة والخاتمة. تلي كلّ أطروحة التي تُعدّ بمثابة إعلانٍ مشترك فقراتٍ تفسيرية تتبع رقم الأطروحة ذاته، وتشرح مضمونها وتدعمه بأمثلة. يتألّف القسم الأوّل من ستّ أطروحات بحيث لا يعالج مكانة التأويل في إعادة قراءة التاريخ فحسب، بل أيضًا في النصوص القانونيّة واللاهوتيّة، وحتّى العقائديّة. لم يأخذ هذا الموضوع حقّه دراسةً وتعمُّقًا في الحوار المسكونيّ حتّى الآن بالرغم من أهمّيّته، وهو ما يُشكّل في نظرنا واحدًا من الإسهامات الأساسيّة لهذه الوثيقة. أما القسم الثاني فيتألّف من خمس أطروحات تُلخّص نتائج البحث التاريخيّ للعقود الماضية، من دون الادّعاء بتقديم وجهات نظرٍ تاريخيّة جديدة، ولكن مع تسليط الضوء بشكل خاصّ على لعبة التوازن الدقيق بين الأوّليّة والمجمعيّة على مرّ القرون. أمّا في ما يخصّ القسم الثالث المؤلّف بدوره من خمس أطروحات، فهو يستعرض لاهوتيًّا مسألة السلطة في الكنيسة، مشدّدًا على التكامل بين الأوّليّة والمجمعيّة، وحاجة كلّ واحدة منهما إلى الأخرى في خدمة الشركة. أمّا الخاتمة التي تُشكّل الأطروحة الأخيرة فتستعيد الخطوط الأساسيّة لمجمل الدراسة، معتبرة أنّ الالتفات إلى الوراء وحدّه لا يكفي، بل لا بدّ من بلورة نموذجٍ متمايّزٍ للشركة في المستقبل.

اعتزت الترجمة صعوباتٌ عدّة ليس آخرها صعوبة إيجاد المفردات اللاهوتيّة المسكونيّة التي تفي بالغرض، ويتّفق عليها الجميع. لهذا نقلنا المصطلحات بطريقةٍ رأيناها الأصحّ والأشدّ أمانةً للأصل الإنكليزيّ، ووضعنا لها لائحةً واحدة تفاديًا لأيّ التباس أو سوء فهم (ملحق رقم ١).

لقد أتت هذه الدراسة ثمرة تفكر مشترك وجهد ذهني طويل دام أربع عشرة سنة حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. إنها عصارة عصف دماغي ونقاش تفاعلي في أهم المسائل المسكونية. لن يكون من السهل تخطي هذه الوثيقة في أي حوار مسكوني مقبل أو لدى أي باحث في العلاقات المسكونية. إنها تُشكل مفتاح قراءة لا غنى عنه في المساعدة على إزالة العوائق التي ما تزال تعترض طريق الوحدة المنظورة والشركة الكاملة. طبعاً، لا تدعي هذه الوثيقة الإجابة عن التساؤلات كافة، ولا تريد أن تحصد نتائج مباشرة، أو أن تحتل مساحة ما، بل تطمح إلى أن تخلق مسارات بناءة تعمل على المدى الطويل، على حدّ تعبير البابا فرنسيس (فرح الإنجيل، ٢٢٤).

البروفسور أسعد إلياس قطان

أمين سرّ أرثوذكسيّ مشارك في حلقة
القديس إيريناوس

الأب ميشال جليخ الأنطوني

عضو كاثوليكيّ في حلقة
القديس إيريناوس

في الترابط بين الأوليّة والمجمعيّة

مُقارَبَةٌ منهجيّةٌ جديدةٌ

دراسةٌ أعدتْها حلقةُ القديس إيريّناوس^١

هيرفي لوغران^٢

في سياق الحوار بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة، تُقدّم حلقة القديس إيريّناوس تفكّرًا معمّقًا في الشركة الكنسيّة، وفي المكانة التي تحتلّها فيها الأوليّة والمجمعيّة. تُشكّل هذه القضية، في مطلع القرن الواحد والعشرين، مسألةً أساسيّةً لكلّ من الكنيستين ولعلاقتيهما المتبادلة. والحقُّ أنّ حلقة القديس إيريّناوس قامت بتجديد هذه المسألة، ولا سيّما من ناحية منهج التفكير.

١ نقلنا هذا المقال عن النّصّ الأصليّ في لغته الفرنسيّة، وأغفلنا ذكر الحواشي نظرًا إلى تقنيّتها وكثرة المراجع البيبليوغرافيّة فيها. وللإطلاع على النّصّ بلغته الأصليّة، راجع: « Une approche méthodologique neuve de la corrélation entre primauté et synodalité - Une étude du Groupe Saint-Irénée », in *Istina* LXIV (2019), 417-428.

٢ راهبٌ دومينيكيٌّ وأستاذ فخريٌّ في المعهد الكاثوليكيّ في باريس حيث دُرّس لسنين طويلة. متخصصٌ بالإكليريولوجيا والحوار المسكوني، وعضو خبير في مجلس المؤتمرات الأسقفية الأوروبية، وفي العديد من اللجان المسكونيّة، ومنها الاتّحاد اللوثرّي العالميّ وحلقة القديس إيريّناوس الأرثوذكسيّة-الكاثوليكيّة.

١ | مسألة تخصُّ الكنيستين، جوهريةٌ وحديثةٌ بامتياز

غالبًا ما يُشار إلى الكنيسة الأرثوذكسيَّة بأنَّها كنيسةُ المجامع السبعة الأوائل، وهي تعي جيِّدًا مجمعيَّتها. غير أنَّ أشكالَ المجمعيةِ هذه لم تكن كافية، في أيامنا، للحفاظ على الشركة بشكلٍ مُرضٍ. فالمجمع الذي كان مقرَّرًا أن يضمَّ العام ٢٠١٦ كلَّ الكنائس الأرثوذكسيَّة في كريت لم يحقِّق مبتغاه، وذلك على الرغم من تحضيراتٍ دامت نصف قرن، إذ رفضت أربعٌ منها المشاركة. وعندما منحت البطريركية القسطنطينية في العام ٢٠١٨ كنيسةً أوكراينا الاستقلال، واعترفت بقدرتها على الحكم الذاتي، قطعت بطريركية موسكو التي خالفتها الرأي الشركة الإفخارستية مع بطريركية القسطنطينية. في الواقع، بقي القرار من دون تأثير يُذكر داخل الكنيسة الأرثوذكسيَّة، إذ لم تصبح كنيسة أوكراينا بعدُ الكنيسة الخامسة عشرة للكنائس الأربع عشرة المستقلة.

تؤكِّد أحداثٌ كهذه أنَّ الكنائس التي تكوُّن الكنيسة الأرثوذكسيَّة الواحدة تواجه صعوبات في تحقيق الشركة الكاملة في ما بينها، الأمر الذي أشار إليه لاهوتيوها. فهي لا تتمكَّن بسهولة من التنسيق بعضها مع بعض، أي أن تعيش مجمعيَّتها بشكلٍ ملائم. وبغية الوصول إلى ذلك، تحتاج هذه الكنائس إلى هيئةٍ يعترف الجميع بامتيازاتها؛ بوجه أوضح، تحتاج إلى شكلٍ معيَّن من أشكال الأُولية. لا تؤثر هذه الصعوبة في الشركة داخل الكنيسة الأرثوذكسيَّة فحسب، بل في قدرتها على التكلُّم بصوت واحد في علاقاتها بالكنائس الأخرى. باختصار، تبحث الكنيسة الأرثوذكسيَّة حاليًا عن كيفية إقامة علاقاتٍ أفضل بين مجمعيَّةٍ طالما حظيت بامتياز خاصٍّ عندها، وأُوليةٍ قلَّلت ربهًا من شأن حاجتها إليها.

تواجه الكنيسة الكاثوليكية من جهتها معضلةً مماثلة، لكن يُمكننا القول إنَّها على طرفٍ نقيض. فلقد حدَّدت بالتفصيل أسس الأُولية الرومانية

ومحتواها، حتّى إنّها أضفت عليها صفة العقيدة. عملياً، جاء ذلك على حساب المجمعية في صيغتها المحليّة (Synodalité) والعالمية (Conciliarité)، إذا ما استثنينا المجمع الفاتيكانيّ الثاني. ونتيجة لذلك، فقد تمّ عيش الشركة في الكنيسة الكاثوليكية بوصفها، قبل كلّ شيء، واقعاً وحدويّاً ذا أبعاد عالميّة، تحكّمه بشكل شبه مباشر الأوليّة الرومانيّة، إلى حدّ النسيان تقريباً أنّ شركة الكنيسة هي أيضاً ودائماً شركة كنائس (في صيغة الجمع).

شكّل ضعف المجمعية هذا عائقاً في علاقاتنا بالكنيسة الأرثوذكسيّة. ولقد لاحظ يوحنا بولس الثاني في رسالته العامّة ليكونوا واحداً (Ut Unum Sint)، أنّه من الضروريّ إعادة النظر في ممارسة الأوليّة الرومانيّة، بحيث تقبلها الكنائس الأخرى. إلّا أنّه لم يتمّ بهذه المراجعة التي طالب بها المجمع الفاتيكانيّ الثاني بوضوح، وذلك كردّ فعلٍ على مركزيّة مفرطة كان يجب معالجتها عبر إعادة الاعتبار للمحفلية الأسقفية، بل حدّ من تنفيذها عن عمد، ولا سيّما من خلال تقليل مكانة المؤتمرات الأسقفية. لقد تسبّب التركيز المفرط هذا على الأوليّة، على حساب شركة الكنائس، بمفاعيل سلبية على الشركة الكنسيّة، حتّى إنّّه تمّ تصوير الكاثوليكية مذاك الحين بأنّها عالميّة، متماثلة، ذات طابع قانونيّ وبيروقراطي، بعيدة عن كنيسة العنصرة التي "تتكلم كلّ اللغات" وتحافظ على الاختلافات المشروعة ضمن الوحدة. وهذا مطلوب اليوم أكثر من الأمس في كنيسة أضحت حقاً عالميّة ومتعدّدة الثقافات.

لكن، وبعد مرور خمسين عاماً على ختام المجمع الفاتيكانيّ الثاني، استعاد البابا فرنسيس التوجّهات الأشدّ كاثوليكية بلا شك لهذا المجمع الذي كان قد بدأ بوضع أسسٍ للكنائس المحليّة وتجمعاتها لناحية الحقوق والمبادرة. فالبابا ينوي إعطاء المجمعية مكانه على جميع مستويات حياة الكنيسة. يشهد على ذلك صدور إصلاح النظام الأساسي لسينودس الأساقفة لدى البابا. فقد سمح هذا الإصلاح للكنائس المحليّة بأخذ مبادرات لا

يُستهان بها، كما أظهر ذلك برنامج السينودس من أجل الأمازون في العام ٢٠١٩. وتسير خطة إصلاح الكوريا الرومانية في الاتجاه ذاته، وقد تمَّ عرضها بالفعل على المؤتمرات الأسقفية لإبداء الرأي. من الواضح أنَّ هذه الإصلاحات تهدف إلى تمكين محفل الأساقفة من التعبير عن شركة الكنائس بطريقة أشدَّ فعالية، أي إعادة توازن العلاقات بين الأوليّة والمجمعيّة.

من هنا نرى الأهميّة الراهنة للتفكّر الذي قامت به حلقة القديس إيريناوس. ويتبيّن من خلال قراءة دراستها أنّه، من أجل خدمة الشركة بشكل أفضل داخل الكنيسة، علينا أن نُعيد التوازن إلى العلاقات بين الأوليّة والمجمعيّة، وأنَّ هذا الإصلاح يُشكّل خطوةً ضروريّة لاستعادة ملء الشركة بين الكنيستين. وإذا كان اللجوء إلى مثل هذه الصورة جائزًا، فلنقل إنَّ العمل المسكونيَّ بدأ لزمان طويل وكأنّه من مسؤوليّة وزارة خارجيّة الفاتيكان، في حين أنّنا نرى من الآن فصاعدًا أنّه من مسؤوليّة وزارة الداخليّة. إذا أردنا أن نستجيب بصدقٍ لوصيّة الوحدة التي تسلّمناها من الربّ، علينا أن نبدأ بترتيب أمور بيتنا، لأنَّ البحث عن الوحدة لا ينفصل عن التجدّد الكنسيّ، كما ورد بشكل واضح في الرقم السادس من المرسوم استعادة الوحدة (Unitatis Redintegratio).

١-١ حوارٌ قائمٌ جنبًا إلى جنب بطريقة تضامنيّة وليس وجهًا لوجه

انطلاقًا من المعطيات السابقة، توصلت حلقة القديس إيريناوس إلى استنتاج شبه بديهيٍّ يختصُّ بمنهج عملها. اليوم، كما في الماضي (والتاريخ يشهد بوفرة على ذلك)، تكاد تكون الفرصُ معدومةً في أن يتوصّل الدفاع التوضيحيُّ الذي تُقدّمه إحدى الكنيستين وحدها عن الترابط بين الأوليّة والمجمعيّة، إلى إقناع الكنيسة الشقيقة به، مهما كان هذا الدفاع متبحرًا في المعرفة. لماذا إذًا، وبعدها اتّضح أنَّ تبادل الحجج في مواجهةٍ مباشرة

أمرٌ عقيم، لا نسعى، منطقيًّا، إلى أن نحلَّ معًا معضلةً تبدو لنا مشتركة، متعلّمين من مكامن القوّة والضعف في مواقف كلِّ منّا؟

لقد أتت هذه الطريقة في حلقة القديس إيريناوس ثمارها، واحتلَّ العِلْمُ هنا أيضًا مكانته؛ لكنّه، وبدل البحث عن موارد دفاعيّة مقابل رأي الآخر، سمح لنا بأن نفهم كيف ولماذا كانت حلولنا مختلفة، في حين أنّ مشكلتنا مشتركة. لقد تبين أنّ هذه الاختلافات لا تنتج مباشرةً من إيماننا. ففي نظر المؤرّخين، تأثرت بشدّة بالجهل المتبادل، والصعوبات اللغويّة، والعداوات الإثنيّة والسياسيّة. إنّها لخبرة محرّرة حقًّا أن نأخذ هذه الأمور كلّها في الاعتبار. قبل كلّ شيء، يجب أن لا نشعر بالضرورة بالذنب بسبب هذه الاختلافات، لأنّها لا تعني حتمًا أنّها أخطاء عقائديّة. إنّ التحقّق من كلّ حالة على حدة واجب. فمن الممكن أنّ الإجابات اللاهوتيّة والعملية حيال المسائل التي كان ينبغي إيجاد حلول لها بقيت محدودة، وأدّت تاليًا إلى اختلالات جدية، من دون أن يعني ذلك أنّها أصبحت هرطقات بالمعنى الحصريّ للكلمة. فبين لاهوتيين أكفّاء ومُطلّعين، يصغون إلى الآخرين ويتخلّون عن حصريّة المرجعيّة الذاتيّة، نستطيع إجراء "حوار ميثابة فحص ضمير"، كما تمناه البابا يوحنا بولس الثاني. هذا ما أراده أعضاء حلقة القديس إيريناوس: البحث معًا، بتضامن، عن حلول للمشكلة المشتركة بينهم. وقد عبّروا بصيغة الـ "نحن" في نهاية هذه الدراسة، وهو أمر غير اعتياديّ في وثائق من هذا النوع.

غير أنّ جودة دراسة حلقة القديس إيريناوس هذه لا تعود إلى التضامن في البحث الذي سمحت به الصداقة الوثيقة التي تسود بين أعضائها فحسب، بل إلى التقدّم الذي أحرزه التأويل اللاهوتيّ أيضًا.

٢-١ حوارٌ يدين بالكثير لتقدّم المناهج اللاهوتيّة

لماذا نخفي هذه الحقيقة؟ بعض المسيحيّين، بالرغم من اهتمامهم الصادق بالوحدة المسيحيّة، يحدّرون، أو يشكّكون أقلّه في جدوى مساهمة اللاهوتيّين في هذا المجال. يكرّرون ما نُسب إلى البطريرك أثيناغوراس الذي يُحكى أنّه قال لبولس السادس أثناء لقائهما في أورشليم: "يجب وضع اللاهوتيّين في جزيرة نائية وليتابعوا خلافاتهم هناك!"، وذلك من دون التحقّق من صدقيّة هذا القول.

ثمّة بالتأكيد فئات مختلفة من اللاهوتيّين. إنّ من يقرأ الدراسة يتمعنّ يلاحظ أنّ حلقة القدّيس إيريناوس تدين بالكثير لما يُسمّى "التحوّل التأويليّ" للاهوت، وقد أتاح لهذه الدراسة تقديم مساهمة أساسيّة في التقارب بين الكاثوليك والأرثوذكس. تُبيّن الصفحات الأولى بوضوح أنّه لا يمكن الوصول بدقّة إلى القيمة الدائمة للعقائد ذاتها إلّا من خلال مراعاة محتوى المسائل التي توخّت هذه العقائد حلّها واللغات المتاحة آنذاك. بموجب هذا الشرط، يُمكن، بعد التحقّق، فهم العديد من الاختلافات بين الشرق والغرب على أنّها تعابير مشروعة، ربّما غير كاملة، عن الإيمان المسيحيّ، لا انحرافات هرطوقيّة. ينطبق هذا الأمر بالأولى على القوانين الكنسيّة المسلّكيّة، بما فيها الصادرة عن المجمع المسكونيّة. إنّ مقارنةً تأويليّةً من هذا النوع تتيح التوصل إلى إجماع متميّز (Consensus différencié)، وتسمح بالأخذ في الحسبان الدور الفاعل للعوامل غير اللاهوتيّة في التباعد المتبادل، لكي يتمّ التحكّم بها بشكل أفضل في الحاضر وفي المستقبل القريب.

تستند هذه التفكّرات المعرفيّة بشكل متين إلى الجزء الثاني من وثيقة في خدمة الشركة، وهو مكرّس للتاريخ الذي أصبح يُشكّل، منذ نهاية القرن التاسع عشر، بُعدًا لا يُستغنى عنه في كلّ تفكّر لاهوتيّ. تُقدّم هذه الدراسة عرضًا سريعًا للعلاقات الثنائيّة بين اللاتين والبيزنطيّين بناءً على العديد من

الأبحاث المتوافرة حتّى اليوم. هذا القسم، كما هو، يُعتبر ذا قيمة تتخطّى نطاق الاختصاصيّين.

٣-١ منهج يعيد تركيز الحوار الكاثوليكيّ-الأرثوذكسيّ على الشركة بوصفها معياراً أساسياً

يخشى بعضهم من أن يؤدّي اللجوء إلى مناهج لاهوتيّة متجدّدة بفعل مساهمة العلوم الإنسانيّة إلى الغلوّ في توسيع نطاق التأويل، ما يؤدّي إلى إضفاء صفة النسبيّة على العقيدة الصحيحة، وإلى الابتعاد عن التقليد. لا تمثّل الدراسة التي أعدّتها حلقة القديس إيريناوس إلى النسبيّة بأيّ صلة. لا بل على العكس، فهي تهدف إلى إعادة تركيز الحوار الأرثوذكسيّ-الكاثوليكيّ على الجوهر، أي الشركة، وهي المفهوم الرئيس للإكليزيولوجيا. وبعدما اعتبرت الدراسة أنّ السلطة هي في خدمة الشركة وليست مصدرها، حصلت تقاربات لافتة أفضت إلى استنتاج مفاده أنّ المجمعيّة والأوليّة لا تنفصلان، وأنّ إعادة التفكير في علاقتهما داخل كلّ كنيسة، حتّى تتمكّن الكنائس من استعادة الشركة في ما بينها، هي مهمّة لا يُمكننا أن نعفي أنفسنا منها.

٤-١ دراسة تساعد الكنيستين على تفعيل حضورهما في المجتمع

ذكر البابا بولس السادس، في إحدى رسائله إلى البطريرك المسكونيّ أثيناغوراس، بعداً للحوار بين الكاثوليك والأرثوذكس يُمكنه أن يكون مثمراً: "فليرشدنا الروح القدس على طريق المصالحة حتّى يصبح اتحاد كنيستينا علامة رجاء وتعزية تزداد إشراقاً في حضن البشريّة جمعاء".

في أوروبا كما في الشرق الأدنى، حيث يعيش الكاثوليك والأرثوذكس معاً، يُمكن أن يكون تقاربهما ومصالحتهما شهادة هامة، وربما مثلاً لتجاوز التوتّرات الإثنيّة والدينيّة التي تولّد مجدّداً حالياً. أوليس ممكناً أن يلهم

ترابطٌ أنسب بين الأوليّة والمجمعيّة على المستوى الكنسيّ بعض السياسيين من أجل ترابط أفضل بين الوحدة والاختلافات في الحياة العامّة؟ لا تتّصف هذه الدراسة إذًا بأيّ بعد انطوائيّ، بل هي معنيّة بالإنجيل في عالم اليوم.

٢ | دراسةٌ واعدة بفضل منهجيتها المسكونيّة، المتشعّبة، والمبتكرة

يُعلن العنوان الفرعيّ لوثيقة حلقة القديس إيريناوس عن الرغبة في "إعادة التفكير" في مسألة العلاقات بين الأوليّة والمجمعيّة. كما سبق أن أشرنا، قامت الحلقة بذلك عبر استخدام منهجيّة عمل تختلف جذريًّا عن النوع الأدبيّ الاعتياديّ الذي اعتمده النصوص المسكونيّة المتّفق عليها أو المتقاربة. في العادة، تُقدّم هذه النصوص ذاتها على أنّها عروضٌ تقارن، مصطلحًا مقابل آخر، المواقف الرسميّة لشركاء الحوار. تهدف هذه المقارنات، في معظم الأحيان، إلى توضيح المعنى الحرفيّ للتحديدات العقائديّة التي يجري تفحصها وإبراز القصد منها، بحيث تُنتزع منها النقاط الجدليّة وتُستخرج النواة المشتركة. ثمّة، إذًا، مسعى إلى بلوغ إجماع، أقلّه في المضامين، إن لم يكن في الصيغ. تصبُّ "ردود" الكنائس على الوثائق التي جرى إعدادها على هذا النحو في السياق ذاته، ويمكننا التحقّق من هذا الأمر بالعودة إلى الردود الكاثوليكيّة على نصوص اللجنة العالميّة الأنغليكانية-الكاثوليكيّة (ARCIC)، أو ردود الكنائس الكثيفة على وثيقة لجنة الإيمان والنظام في مجلس الكنائس العالميّ في ما خصّ المعموديّة والإفخارستيا والكهنوت.

١-٢ اللجوء إلى التأويل عاملاً جديدًا في حوارٍ ثنائي

لقد تبنت وثيقة حلقة القديس إيريناوس خيارًا مغايرًا. إذ استفادت، كما قلنا، من التقدّم الذي شهدته المناهج اللاهوتيّة في الأجيال الأخيرة، مشدّدة على تطوير تأويلاتٍ مشتركة في قراءة التاريخ الخِلافيّ، وفي فهم

صيغ عقائديّة لم تكن مفرداتها دومًا متطابقة. وبغية تحقيق هذا الهدف، بدأت الحلقة بعرض الحاجة إلى النهج التأويلي، وذلك عبر اللجوء إلى أمثلة توضيحيّة عديدة. لا يسمح هذا الأسلوب أبدًا بعرض الاستنتاجات التي توصلنا إليها معًا من دون الأخذ في الحسبان المسارات التي أوصلتنا إليها. وحين يتنبّه القراء للتقدّم الذي تمّ إنجازه، سيكتسبون بدورهم إدراكًا أعمق وأغنى لما كانت عليه قناعاتهم حتّى ذلك الحين.

نحن هنا إزاء نهج يختلف تمامًا عن ذلك الذي تقدّمه هندسة العمارة. فمن يريد أن يبني منزلًا، لا يعير للسقالات اللازمة، والوصلات المطلوبة، والمراحل المختلفة، وتنسيق الإشراف، أيّ اهتمام. لكنّ الأمر يختلف تمامًا في ما خصّ الصيغ العقائديّة. فالإلمام الكامل بالسياق الذي نشأت فيه، أي بالسؤال أو الأسئلة التي قامت بالإجابة عنها، وباللغة المستخدمة، وبالضغوط الخارجيّة التي أثّرت فيها، وبسوء الفهم الذي فشلت في التغلّب عليه، كلّ هذا يُشكّل جزءًا من حقيقتها، ولا سيّما إذا عدنا إليها بعد قرون. والحقّ أنّ هذا الأمر ينطبق أيضًا على الصيغ المعاصرة. إنّ النبرة التي تضعها حلقة القديس إيريناوس على التأويل لا تُقدّم أمرًا جديدًا كليًا. ولكنّ الحوار الكاثوليكيّ-الأرثوذكسيّ الرسميّ لم يسلك هذا الطريق حتّى الآن، كما لم يسلكها العديد من الحوارات المسكونيّة الأخرى ذات الطابع العقائديّ. طبعًا، ليس بديهياً أنّه عليها القيام بذلك، ولكن عدم أخذ هذا الأمر في الاعتبار يُمكنه أن يحدّد كثيرًا من مداها وتلقّفها.

٢-٢ بعض الأمثلة على المقاربات التأويليّة المقترحة في وثيقة في خدمة الشركة

تُخصّص الدراسة التي نعرضها ثلاثة حقول رئيسيّة للتأويل الذي يجب القيام به: العقائد والتعاليم، القوانين الكنسيّة، وتاريخ الكنيسة. سنقدّم الحقلين الأوّل والثاني باختصارٍ شديد، ونتطرّق بإسهاب إلى الحقل الثالث.

لو لم يكن هناك تأويل لما هو مقصود بالعقيدة، لكان النقاش في الاختلافات العقائدية المحتملة أشدَّ تعقيدًا مما هو عليه في حدِّ ذاته. ففي حين يعتبر الجانب الأرثوذكسيُّ أنَّ العقائد هي قراراتُ المجمع المسكونية، يشمل هذا المصطلح عند الكاثوليك، بالإضافة إلى ذلك، التحديدات المريمية، وتلك المنبثقة من المجمع الفاتيكانيِّ الأوَّل. تشمل كلمة عقيدة، إذًا، حقائق لا تتمتع بالمكانة ذاتها، في كلِّ حالة، لجهة علاقتها بصلب الإيمان المسيحيِّ. من الضروريِّ الاعتراف بذلك، كما والاعتراف بالفرق بين القرارات المتَّخِذة بشكلٍ مشترك، وتلك التي تمَّ اتِّخاذها في جزءٍ من الكنيسة. لا تقول الوثيقة هذا حرفيًّا، ولكنها تفتح إمكانيَّة طرح أسئلة من هذا النوع بطريقة مشروعة في سياق حوار الحقيقة.

ثمَّة تأويل آخر لا غنى عنه إذا ما أردنا التخاطب من دون التباس. من الجانب الأرثوذكسيِّ، لا يمكن إلغاء قوانين المجمع المسكونية. ومع ذلك، فهي تدخل في طيِّ النسيان، وخصوصًا أنَّ التمييز بين حرفية القانون (Acribie) والتدبير (Économie) يعفي من تطبيقها الحرفيِّ. من الجانب اللاتيني، لم تتردَّد مجموعة القوانين التي وُضعت العام ١٩١٧ في إلغاء جميع القوانين والأعراف السابقة، وفي تقديم مجموعة تشريعاتها بوصفها تعبيرًا عن إرادة المشرِّع الأعلى، مع لحظها نظام إعفاء. هنا أيضًا، لا تُقدِّم وثيقة في خدمة الشركة حلًّا لهذا التباين ولا تطلب إبطاله، ولكنها تشير بوضوح، في شكل أطروحة، إلى ضرورة اللجوء إلى التأويل من أجل الذهاب إلى أبعد من المقارنات بين مصطلحٍ وآخر، وذلك بغية تخطي الستاتيكو عند الاقتضاء.

أخيرًا، وفي سبيل التوصل إلى حوار حقيقيِّ، لا بدَّ من أن نأخذ في الاعتبار كلاً من الشرط التاريخيِّ للصياغات العقائدية، ودور العوامل غير اللاهوتية في تطوُّر الإكليزولوجيا بشكلٍ مختلف في الشرق والغرب. لقد كرَّست الدراسة فصلًا كاملًا في خمس مراحل لتاريخ الإكليزولوجيا هذا، رَمًا لأنَّ هذا الجانب لم يحظ بمعالجةٍ مماثلة عند الفريقين. لقد أظهر هذا

التقسيم المرحليّ أنّ الكنيسة وجدت نفسها مضطّرة، في مناسبات عدّة، إلى إيجاد حلول لمشاكل جديدة وطارئة. وبهدف حلّ مشاكل مستجدّة، استنطقت الكنيسة، في الشرق وفي الغرب، تقليدها وفقاً لاحتياجاتها في كلّ مرحلة، مع الرغبة في البقاء أمينة على حقيقتها الأصليّة. لذا، من الضروريّ أن نفهم كيف حصل ذلك ولماذا، وأن نسأل أنفسنا إلى أيّ مدى يعيننا هذا الأمر اليوم. سوف نقتصر هنا على مثال واحد يحاكي القراء بالضرورة، كاثوليكيّاً كانوا أم أرثوذكسّاً.

تؤكّد المقدّمة (*Proemium*) التي وضعها المجمع الفاتيكانيّ الأوّل لتحديدات الولاية العالميّة لأسقف روما، وعصمة سلطته التعليميّة العلنيّة، أنّ هذه التحديدات تتوافق مع "إيمان الكنيسة العالميّة القديم والثابت"، المعاش في "ممارسة الكنائس المستمرة"، المعبر عنه في "أعمال المجمع المسكونيّة، وبخاصّة تلك التي تلاقى فيها الشرق والغرب في اتّحاد الإيمان والمحبة". يفترض هذا الأمر فهم التاريخ الذي يعتبر العمارة العقائديّة للمجمع الفاتيكانيّ الأوّل سبق أن كانت قائمة ضمن وعود بطرس ليسوع، قبل ظهورها إلى العلن بفعل تطوّر العقيدة المتجانس، كما أسلفنا. ومع مرور الزمن، ندرك أنّنا بعمَلنا هذا غلّفنا تاريخ الكنيسة الحقيقيّ بفلسفة دنيويّة للتاريخ، في حين أنّ تأريخاً أشدّ واقعيّة سيُجبرنا على الاعتبار أنّ الكنيسة كانت مضطّرة في فترات زمنيّة معيّنة، أن تجد حلولاً لمشاكلها قد تكون محدودة، ولكن من دون أن تكون خاطئة بالضرورة. ففي العام ١٨٧٠، كانت المشاكل ملحّة، وكان عنوانها كتاب أصل الأنواع لداروين، وكتاب حياة يسوع لرينان، والمجلّد الأوّل من رأس المال لكارل ماركس، فضلاً عن الخطر المستمرّ في أن تحرم الدولة الإيطاليّة البابا من الحرّيّة الضروريّة لخدمته. هذه كلّها عوامل تُسمّى عادةً غير لاهوتيّة - وهذا ما فعّلته الوثيقة ذاتها - في حين أنّها عوامل لاهوتيّة حقّاً، شأنها شأن العلاقات بثقافة الزمن، وبالسياسة، وبتقلّبات الأمم المسيحيّة. إنّ تثبيت الذات السلطويّة هذا لم ينشأ من الإرادة الرومانيّة في تأكيد قوّتها، بل كان

استجابةً لقلق المؤمنين آنذاك، إذ وجدوا أنَّ أسس الإيمان تتعرَّض للاهتزاز من جميع الجهات. في هذا السياق، إنَّ النيَّة المعلَّنة في "الأمانة للأصل" تُمثِّل معياراً يتيح لنا الحدَّ من مدى عبارات كهذه؛ نستطيع عندئذ مناقشتها معاً بهدف تلقُّف جديد.

إنَّ فكرة التلقُّف الجديد راسخةٌ أيضاً عند اللاهوتيين الأرثوذكس. فبفضل البحث التاريخي الذي قاموا به، وبفضل لقاءاتهم المسيحيين ذوي التقليد القائل بالطبيعة الواحدة، يُقرُّون اليوم عموماً بأنَّ إيمان هؤلاء المسيحيين الآخرين هو أيضاً إيماناً أرثوذكسيّاً، ولكن في صيغ مختلفة عن صيغهم؛ في حين أنَّه وُصف لأكثر من ألف سنة بأنَّه هرطوقي. الآن، وبعدما كشف الجهد اللغوي والتاريخي أنَّ صراعات إثنية-سياسية كانت كامنة وراء النقاشات الخريستولوجية الطويلة في الألفية الأولى، أصبح في إمكان الجانب الأرثوذكسي اعتبار هذه الكنائس مجرد كنائس منشقة، كي نستخدم التعبير المتَّفَق عليه. ألا يمكننا الافتراض أنَّه، في حال حققت منهجية الوثيقة مبتغاهها، سترى الكنيسة الكاثوليكية ذاتها معترفٌ بها من اللاهوت الأرثوذكسي ضمن مكانة مشابهة لتلك التي للكنائس الأرثوذكسية القديمة؟

ستبعث وثيقة حلقة القديس إيريناوس هذا الأمل في حال توصل أعضاءها إلى بلورة مقاربةٍ مشتركةٍ للانشقاق القائم بين الكنيستين، وهذا ما تُخطِّط له في المرحلة المقبلة من اجتماعاتها. وفي ختام هذا العرض، نستجمع هنا بعض المعطيات التي يمكن أخذها في الاعتبار.

٢-٣ هل يُعتبر الانفصال بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية انشقاقاً؟

على امتداد تاريخ الكنيسة، وعندما كانت تحدث انفصالات داخل الوحدة، لم يكن هناك دائماً تمييز واضح بين الانشقاق والهرطقة على مستوى المفردات. مع ذلك، فمن المتَّفَق عليه اليوم أنَّ الهرطقة تفصل

بشكل أساسيّ الجزء المنشقّ عن الكنيسة الحقيقيّة. فالجزء المُعتبر هرطوقيًا لا يعود يُعتبر كنيسة إلا بشكل جزئيّ. في المقابل، يُعتبر انشقاقًا انفصالًا حصل داخل الكنيسة، بمعنى أنّ الكيانيين، المنفصلين بحكم الواقع، لا يتوقّفان عن اعتبار بعضهما بعضًا جزءًا من كنيسة المسيح. هكذا عبّرت البراءة البابويّة *Laetentur Coeli* (١٤٣٩) التي اختتمت مجمع فلورنسا عن الانفصال بالقول: "لقد أزلنا الجدار الذي وقف عائقًا حتّى اليوم في الوسط بين الكنيسة الشرقيّة والكنيسة الغربيّة". فهما لم تُشكّلا إذًا كنيسةً، خاصّة وأنّ المداولات المجمعيّة تمّت بشكل مشترك.

ثمّة عوامل عدّة تدفع إلى الاعتقاد أنّ الانفصال الحاليّ هو مجرد انشقاق. بادئ ذي بدء، نشير إلى أنّ الانفصال بين اللاتين والبيزنطيين لم تحدّد له الأطراف المعنيّة تاريخًا واضحًا، الأمر الذي لم يكن ليحدث لو كانت الهرطقة جليّة. بعد أبحاث دفورنيك، لم نعد نُورّخ الانفصال حدنًا وقع في عهد فوتيوس، ولا في العام ١٠٥٤ الذي بدا وكأنّه مجرد حادث، إذ بالكاد لاحظته المعاصرون، وقد جاء بعد أحداث عدّة أخرى حصلت في الألفيّة الأولى. من المؤكّد أنّ الحملة الصليبيّة الرابعة عزّزت معاداة اللاتين، لكن ليس لدرجة أن تصبح القطيعة كاملة، إذ تمّ قبول محاولات التقارب في مجمع ليون الثاني ومجمع فلورنسا. يَعتقد كاليستوس وير (Kallistos Ware) أنّ الانشقاق لم يتكرّس إلا في القرن السابع عشر، أما إيڤي كونغار فقد اعتبر أنّه حصل نتيجة "تغرّب" تدريجيّ. إلا أنّ الانشقاق تكرّس من الجانب الرومانيّ عندما قادت الحركة الانضماميّة إلى تكوين هرميّات كنسيّة موازية للهرميّات المحليّة، وهذه ممارسة تعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جرى شجبها بعد المجمع الفاتيكانيّ الثاني. لكنّ روما لا تتهم اليونانيّين بالهرطقة. فمفرداتها مسلكيّة لا عقائديّة عندما تتحدّث عن "عودة" المسيحيّين البيزنطيّين للانضواء إلى لواء "الطاعة الرومانيّة". إنّها تعترف خصوصًا بصحّة جميع الأسرار في الكنائس الأرثوذكسيّة، وهذه النقطة الأخيرة تُظهر بوضوح أنّنا نعترف بالكنيسة الأخرى كنيسةً.

هل ينطبق الأمر عينه على الجانب البيزنطيّ؟ لطالما رفض البيزنطيّون ادّعاءات الرومان بشأن الانصياع لهم، كما عبّر عن هذا الأمر بلاغة، في القرن الثاني عشر، نيكيتاس أسقف نيقوميديا أمام أنسيلموس دو هافيلبرغ قائلاً:

يصبُّ أسقف روما جامَ غضبه علينا، ومن علينا عظمته يريد أن يُلقي علينا أوامره، ويوجّهنا نحن وكنائسنا من دون الأخذ برأيّنا؛ لا بل يريد أن يحكم بحسب حكمه الخاصّ... [إذا كان الأمر كذلك]، فليكن إذاً الأسقف الوحيد، والمعلم الوحيد، والمرّبّي الوحيد. فليكن وُحده فوق كلّ ما أُوكل إليه وحده، إلخ.

مع ذلك، حتّى ولو كان اللاهوتيّون البيزنطيّون يميلون إلى المبالغة في ما يتعلّق بالاختلافات العقائديّة، ولا سيّما مسألة انبثاق الروح القدس (*Filioque*)، وإضافتها إلى دستور الإيمان بشكلٍ أحاديّ، لا يمكننا القول إنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة، باعتبارها كنيسةً في حدّ ذاتها، تعتبر الكنيسة اللاتينيّة هرطوقيّة، حتّى وإن كانت بعض الأوساط الأرثوذكسيّة مقتنعة بذلك. وإلّا لما أمكننا تفسير كيف استطاعت بطريركيّة موسكو قبول المؤمنين الكاثوليك في شركة الأسرار جميعها في زمن خروتشيث.

نأمل أن تتوصّل حلقة القديس إيريناوس في المرحلة المقبلة من توضيح ما يجب أن نفهمه معاً من مصطلح "انبثاق". وإذا ما بلغ تفكيرها، في ضوء جميع العناصر التي حافظنا عليها بشكلٍ مشترك، حدّ إثباتٍ مُقنع بأنّ الانفصال الحاليّ هو انفصالٌ بين جزئيين من الكنيسة الواحدة، ستمكّن عندها اللجنة الدوليّة للحوار من التقدّم في بلوغ الغاية التي وُصّعت لها لذاتها منذ البداية، ألا وهي استعادة الشركة الكاملة.

بقدر ما يتمُّ تلقّف هذا الخرق العقائديّ، سيتسنى لنا دحض المقولة القديمة المتمثّلة بالقناعة الأرثوذكسيّة بأنّ "لا سبيل لإصلاح البابا"، وذلك بفضل جهود البابا فرنسيس لناحية وضع الأوّلويّة الرومانيّة في موقعها الصحيح، أي ضمن المجمعية الأساسيّة في الكنيسة. إنّ ترجمة هذا الالتزام على مستوى المؤسّسات ستُظهر بوضوح أنّ الدرب المتوخّى سلوكه يتطلّب أن نمشيه معاً.

الوثيقة



١. مقدّمة

شكّلت العلاقة بين الأوّليّة والمجمعيّة، لأكثر من عقد من الزمن، بؤرة الحوار اللاهوتيّ بين الكاثوليك والأرثوذكس. فمنذ إصدار وثيقة اللجنة المشتركة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيستين الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة الرومانيّة، وقد حملت عنوان النتائج الإكليريولوجيّة والقانونيّة لطبيعة الكنيسة الأسراريّة: الشركة الكنسيّة، المجمعيّة، والسلطة (رافينا ٢٠٠٧)، تمحورت النقاشات الإكليريولوجيّة بين اللاهوتيّين الكاثوليك والأرثوذكس على وظيفة الأوّليّة والمجمعيّة باعتبارهما مصطلحين مترابطين، على مستوياتٍ مختلفة، أي محليًا وإقليميًا وعالميًا. أمّا أحدث وثيقة أصدرتها اللجنة، بعنوان المجمعيّة والأوّليّة إبان الألفيّة الأولى: نحو فهمٍ مشتركٍ في خدمة وُحدة الكنيسة (كييتي ٢٠١٦)، فقد أعادت النظر في بعض هذه الجوانب. غير أنّ هذه الوثيقة لا تُشكّل سوى خطوةٍ أولى على طريق بلوغ فهمٍ العلاقة بين الأوّليّة والمجمعيّة فهماً مشتركاً.

إنّ مسألة العلاقة بين الأوّليّة والمجمعيّة ليست بالأمر الجديد. فقد انعكست إلى حدٍّ ما في ما شهدته الألفيّة الأولى من تبادلٍ لاهوتيّ وإكليريولوجيّ. أمّا إبان الألفيّة الثانية، فقد طبعت هذه المسألة النقاشات التي دارت بين اللاهوتيّين الشرقيّين والغربيّين، والتي غالبًا ما اتّسمت بالسجلات. طوّر الكاثوليك والأرثوذكس، منذ انفصالهما، أشكالاً مختلفةً لممارسة السلطة، سواء على المستوى الفرديّ أو الجماعيّ، ممّا أسفر عن مقارباتٍ أحاديّة في التعليم والممارسة لدى الجانبين. ومع ذلك، فإنّ العلاقة

بين جماعة الأساقفة وَمَن يتصدَّرها ليست جامدة. فقد أظهرت الأشكال المتنوعة لممارسة الأُوليَّة في الكنيسة الكاثوليكيَّة بعد المجمع الفاتيكانيُّ الأوَّل (١٨٦٩-١٨٧٠) أَنَّهُ يُمكن تحقيق فكرة الأُوليَّة بطرائق مختلفة. أمَّا في الكنيسة الأرثوذكسيَّة، فليس ثمة نموذج واحد لعلاقة التآزر بين الأسقف المتقدم والأساقفة المحليين. بالإضافة إلى ذلك، ركَّز الحوار بين كنيستينا حتَّى الآن على الأُوليَّة والمجمعيَّة بوصفهما مقولتين تُستخدمان بشكلٍ رئيسيٍّ ضمن نطاق القيادة الكنسيَّة. لكن من الضروريِّ أيضًا أن يتمَّ التفكير فيهما ضمن الإطار الأوسع لشعب الله ومواهبه المتنوعة.

إنَّ إعادة التفكير في العلاقة بين الأُوليَّة والمجمعيَّة ليست مهمَّة الحوار الأرثوذكسيِّ-الكاثوليكيِّ فحسب، بل تُشكِّل أيضًا تحدِّيًا للنقاشات داخل كلِّ كنيسة، وذلك كما بيَّنت أعمال مجمعَي الأساقفة الكاثوليك في روما (٢٠١٥ و ٢٠١٦)، ومجمع كريت الأرثوذكسيِّ (٢٠١٦). في ضوء هذه الخلفيَّة، تعرض حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسيَّة-الكاثوليكيَّة هذه الدراسة، عساها تزوّد القراء حوافز جديدة من أجل إعادة التفكير في العلاقة بين الأُوليَّة والمجمعيَّة.

كيف تُعرَّف حلقة القديس إيريناوس عن ذاتها وما هي أهدافها؟

تأسَّست حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسيَّة-الكاثوليكيَّة العام ٢٠٠٤ في مدينة بادربرن في ألمانيا، يوم كان الحوار الرسميُّ بين الكنيستين الكاثوليكيَّة والأرثوذكسيَّة على المستوى العالميِّ يواجه صعوباتٍ جمة. تتألَّف الحلقة من ثلاثة عشر لاهوتيًّا أرثوذكسيًّا وثلاثة عشر لاهوتيًّا كاثوليكيًّا، ينتمون إلى بلدان مختلفة (وهي حاليًّا الأرجنتين والنمسا وبلغاريا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا ولبنان ومالطا وهولندا ورومانيا وروسيا وصربيا وأوكرانيا والمملكة المتَّحدة والولايات المتَّحدة الأميركيَّة). لا تتدب الكنائس هؤلاء

الأعضاء، بل تتم دعوتهم بالاستناد إلى كفاءتهم اللاهوتية. وتاليًا، فإن حلقة القديس إيريناوس لا تُشكّل لجنة حوار رسمية، بل هي فريق عمل غير رسمي من خبراء يجتمعون بهدف دعم الحوار الأرثوذكسي-الكاثوليكي على المستوى العالمي.

يُعتبر أعضاء هذه الحلقة العالمية ذات التنوع اللغوي والثقافي الواسع، أن مهمتهم تكمن في تفحص الاختلافات القائمة في العقلية والممارسات الكنسية، فضلًا عن طرائق التفكير وممارسة اللاهوت. يحاولون فهم المشاكل الراهنة والتبصر في قدرة كل كنيسة على إغناء الكنيسة الأخرى من خلال "تبادل النعم"، آملين أن يتمكنوا بذلك من تعزيز التفاهم المتبادل بين كنيسيتهم، ومتعهدين بأن يلتزموا شخصيًا بتحقيق هذا الهدف.

المنهجية

تُشكّل الوثيقة الحاضرة ثمرةً مجهود مشترك قام به أعضاء حلقة القديس إيريناوس على مدى سنوات عدّة. إنَّها بالدرجة الأولى بحث في مروحة واسعة من المسائل التأويلية والتاريخية والنظامية بشكل أوراق معروضة، وردود عليها، وصياغة أطروحات مشتركة. إننا مقتنعون بأنَّ المسائل التي ما زالت عالقةً بين الكنيسيتين الكاثوليكية والأرثوذكسية لا يُمكن معالجتها إلا عبر لعبة تفاعلية بين علم التأويل والتاريخ واللاهوت النظامي. في هذا كله، نحن مدركون أن دراستنا هذه محدودة، ولا سيّما في شقّها التاريخي.

وبالنظر إلى التقسيم الثلاثي هذا، تتألف هذه الوثيقة من ست عشرة أطروحةً مشتركة. يرافق كلَّ أطروحة عددٌ من التعليقات والشروحات التي تهدف إلى توضيح الفكرة الأساسيَّة، وذلك عن طريق الأمثلة، وشرح المصطلحات، ورصد التطوُّرات، وصياغة أسئلة مفتوحة. وقد سعينا، عبر الوثيقة الحاضرة، إلى تقديم مقارنة مشتركة للعلاقة بين الأوَّليَّة والمجمعيَّة والتوصُّل إلى توصيفٍ مشتركٍ للتباينات.

١١. تَفَكُّراتٌ تَأْوِيلِيَّةٌ

١. أَهْمِيَّةُ عِلْمِ التَّأْوِيلِ فِي الْحِوَارِ الْمَسْكُونِيِّ

أطروحة مشتركة: أفضى تطوُّر علم التأويل (أو ما يُعرف بـ "الهيرمينوطيقا" أو الفسارة) إلى تسليط الضوء على تاريخية المفاهيم وتأصلها الاجتماعي-الثقافي بوصفهما تحدّيًا دائمًا للاهوت. فكلُّ خطاب يمتلك إطارًا تاريخيًّا، ومشروطٌ بعوامل اجتماعية وثقافية. من هنا، يجب أن يراعي كلُّ حوارٍ لاهوتيٍّ الاختلافات اللغوية وطرائق التفكير والنبرات الخاصّة بكلِّ تقليد. وفي سعينا إلى تعزيز الفهم المتبادل، نحن في حاجة إلى وضع التعابير الموروثة من الماضي في سياقها التاريخي، وتجنُّب قراءتها خارج هذا السياق. هكذا يُمكننا أن نقرب من فهم ما قيل بحسب مقصده الأصلي، وأن نُحدِّد تاليًا قيمته الدائمة. هذا يفترض إعادة تفكير متواصلة في التقاليد المختلفة التي تُعبّر بدورها عن غنى الإيمان، ولا يُقصي بعضها بعضًا بالضرورة.

١-١ يُحيلنا علم التأويل على مسألة التفسير. ويُمكن توصيف المسيحية بأنّها تأويلية بالضرورة على قدر ما تستلزم تفسيرًا ملائمًا لنصوص الكتاب المقدّس (راجع رومة ٧: ٦؛ ٢ بطرس ٣: ١٦) ولقوانين الإيمان وكتابات الآباء، وغيرها من النصوص التي تُعبّر عن الإيمان المسيحي. إنّ دراسة الكتاب المقدّس النقديّة مثلًا وضعت المقاربات التقليديّة لشروحاته موضع تساؤل، ممّا فتح آفاقًا جديدة أمام الأرثوذكس والكاثوليك على حدّ سواء.

٢-١ يعتقد الأرثوذكس والكاثوليك أنه ينبغي تفسير الكتاب المقدس من ضمن التقليد الكنسي الذي يُشكّل مفتاحاً تأويلياً. تتجسّد هذه المقاربة في الليتورجيا والحياة الروحيّة والخدمة (*Diakonia*). إنَّ بُعد حوارنا التأويلي ينطوي على السعي إلى تفسير مشترك لتعابير التقليد في تعدّدها. ولكننا مقتنعون، في المقابل، بأنَّ إدراك ماهيّة التقليد يعتمد بدوره على فهم متبادلٍ لكيفيّة مقاربة الشريك في الحوار مكُوناتِ هذا التقليد.

٣-١ لا يُمكن تحقيق الموضوعيّة بشكل كامل، إذ إنَّ أيّ تفسير يتحكّم به شرطه التاريخي. ولكنّ الوعي النقديّ يُمكنه أن يميّط اللثام عن أحكام مُسبّقة، وضغائن مكبوتة، تولّد تفسيرات غير ملائمة. فعلى سبيل المثال، إنَّ التفكّر التأويلي في التحوّل الذي شهده القرن العشرون من إكليزيولوجيا إقصائيّة و متمحورة على الهرميّة الكنسيّة إلى إكليزيولوجيا مبنية على الشركة (راجع الفصلين ١١ و١٢) سهّل رصد حالات الخروج عن السياق التاريخي في قراءة خلافات الماضي، وتفادي هذا الخروج، بالإضافة إلى تحديد العوامل غير اللاهوتيّة في هذه الخلافات.

٤-١ إنَّ مفهوم التلقّف أساسي في الحوار المسكوني. هذا التلقّف يجب أن يأخذ في الحسبان المبدأ القائل بأنَّ الكلّ والأجزاء يفسّر بعضها بعضاً بشكل متبادل. فمن الضروريّ، مثلاً، أن يتمّ إدماج ما أعلنه المجمع الفاتيكانيّ الأوّل عن الأوّليّة والعصمة، والذي ما زال يُشكّل حجر عثرة أمام الحوار الأرثوذكسيّ-الكاثوليكيّ، في مجمل إكليزيولوجيا الكنيسة الكاثوليكيّة وتقليدها، خصوصاً في ضوء المجمع الفاتيكانيّ الثاني (راجع الفقرتين ١١-١٠ و١١-١١). أمّا في الجانب الأرثوذكسيّ، فقد بات مقبولاً على نطاق واسع اليوم أنّ الإكليزيولوجيا الإفخارستيّة تساعد على فهم إكليزيولوجيا كنيسة القرون الأوائل.

٥-١ إنَّ مسألة كيفيّة تعاملنا اليوم مع هويّاتنا تستدعي مزيداً من التوضيح، ذلك أنّ هذه الهويّات تغيّرت إلى حدّ بعيد، حتّى إنّها تعرّضت

على مرّ التاريخ للكثير من التشويه. هنا، لا بدّ أن نأخذ في الحسبان الصوَر التي يكوّنها بعضنا عن بعضنا الآخر، ومدى تطابقها والطريقة التي يرى بها شركاؤنا في الحوار أنفسهم.

٢ | التاويل واللغة اللاهوتية

أطروحة مشتركة: غالباً ما نستخدم في الحوار مصطلحات ذات معانٍ مختلفة في تقاليد كلِّ منا. والحقُّ أنّ فهم هذه المصطلحات قد تبدّل مع مرور الزمن. وهي تشتمل عادةً على طبقاتٍ متعدّدة من المعنى، وكثيراً ما يفسّرها المتلقّون المتعدّدون على نحوٍ مختلف. ومن ثمّ، يتطلّب الحوار بين الأرثوذكس والكاثوليك توضيحاً كافياً لما هو مقصود ببعض المصطلحات. يُضاف إلى ذلك أنّ التعابير قد تكتسب دلالاتٍ مختلفةً حين تُنقل إلى لغةٍ أخرى.

١-٢ لقد استفاد التفكّر اللاهوتيُّ من الخبرة المسكونية التي جعلت الحوار ممكناً بين طرائق تفكيرٍ مسيحيةٍ مختلفة، كانت قد تطوّرت باتجاهاتٍ متعدّدة على مرّ الزمن. أن نضع هذه الفكرة نصب أعيننا يُسهّل علينا عمليّة فهم العقليّات اللاهوتية المختلفة بعضها عن بعض، ويساعد على تخطّي التنافرات والتناقضات الحاضرة، والتي غالباً ما تحصل بسبب سوء فهمٍ ومغالطاتٍ في كيفية إدراك المفاهيم المختلفة. وتالياً، فإنّ توضيح طريقة التفكير الخاصّة بكلِّ طرف يُشكّل إحدى المهمّات الأساسية في الحوار المسكوني.

٢-٢ في غالبية الأحيان، ثمة اختلافات ثقافية وتاريخية تختبئ وراء المفاهيم اللاهوتية المتنوّعة وعمليّة تلقّفها. فنقل التعابير اليونانية إلى اللاتينية أو العكس، قاد حُكمًا إلى فضاءٍ ثقافيٍّ آخر ذي أولويّات لاهوتيةٍ مختلفة، ما أسفر عن ظهور نبراتٍ مختلفة كما في حال ظلال المعاني مثلاً بين

مصطلحي *mystērion* و *sacramentum* أو *protos* و *primus*. والحقُّ أنَّ مشكلة الترجمة ما زالت تؤثر في اللغات الحديثة. فمفهوم "العصمة"، مثلاً، يجري نقله إلى غير لغة بالاستناد إلى دلالات مختلفة ("بلا خطيئة" في اللغة الروسية، "التنزيه عن الخطأ" في اللغة اليونانية).

٣-٢ من أجل فهم أفضل، علينا أن نعي أنَّ الكلمات عينها تصف أحياناً أموراً مختلفة. وتالياً، من الضروريّ توضيح المفاهيم التي يستخدمها الطرفان المتحاوران حين تشير إلى حقائق مختلفة، سواء في مجرى التاريخ أو إبان حقبة معيّنة منه. وينطبق هذا بشكل خاص على المفاهيم الكنسية الشائعة مثل: الجامعية والأوليّة والمجمعيّة والمحفليّة. ومن ثمّ، يُمكن إدراك مفهوم السوبورنوست (*Sobornost*) في أيّامنا هذه على أنّه يشير إلى الجامعية والمجمعيّة، علماً أنّه مطبوع إلى حدّ بعيدٍ بالسياق الفلسفيّ واللاهوتيّ في روسيا بالقرنين التاسع عشر والعشرين. كذلك ينبغي لنا أن نحترس من فهم الأوليّة بوصفها تشير إلى المركزيّة، والمجمعيّة إلى اللامركزيّة.

٤-٢ قد يكون من المفيد العمل معاً على تدبيح معجمٍ يحدّد المفاهيم الإكليزيولوجيّة الرئيسيّة، ويلفت إلى الاختلاف في ظلال المعنى التي تنشأ لدى التعبير عن مفهوم ما باليونانية أو باللاتينية، وذلك على غرار التعبيرات التي يستخدمها المجمع الفاتيكانيّ الأوّل مثل *potestas immediata* و *plenitudo potestatis* أو المصطلحين اليونانيّين *presbeia tēs timēs* و *taxis*.

٣ | التأويل والعقائد

أطروحة مشتركة: يلفتنا التأويل المتّصل بالعقائد إلى ضرورة التمييز بين صيغة العقيدة ("ما يُقال") ومغزاها ("ما المقصود"). وبالرغم من أنّ العقائد تُعلن إيمان الكنيسة بشكل مُلزم، إلا أنّها خاضعة للشرط التاريخي، أي إنّها تُشكّل ردود فعل على تحدياتٍ لاهوتيّة

أو رعوية محدّدة في سياق ملموس ولغة معيّنة. لذا، فإنّ الصيغ العقائدية محدودة، سواء في الشكل أو في المضمون، ولا يمكنها ألبتة أن تكون تعبيراً يستنفد ما تشهد له وتجتهد في تفسيره. يتوافق هذا الأمر مع طبيعة اللاهوت التنزيهية (Apophatic) التي لا تستطيع إدراك سرّ الله وعمله والتعبير عنهما إلا على نحوٍ تقريبيّ.

١-٣ لم تحاول الكنيسة يوماً تحديد إيمانها بشكل تامّ وفي كلّ تفاصيله. لذا، حرّياً بنا فهم العقائد على أنّها حدودٌ فاصلة (Horoi) وجَدّت الكنيسة ذاتها مضطّرةً إلى رسمها، حين تمّ التشكيك في بعض المسائل المتعلّقة بالحقيقة، وذلك بغية حماية كنز الإيمان الذي تختزنه في ذاتها. لذا، أدرك عددٌ من اللاهوتيين أنّ مضامين الوحي أعظم بما لا يُقاس من القدرة البشريّة على الاستيعاب، وهي تتجاوز تاليًا المفاهيم التي تحاول توصيف هذه المضامين. بهذا المعنى كتب القديس مكسيمس المعترف (حوالي ٥٨٠-٦٦٢): "إنّ سرّ التجسّد الإلهي العظيم يبقى دائماً سرّاً".^٢

٢-٣ تفترض الصيغ العقائدية دومًا إطارًا معيّنًا للفهم، وتندرج ضمن سياق تفسيريّ. لذا، ينبغي عدم الاكتفاء بفهم العقائد على نحوٍ حرّياً، بل إدراك خلفيّة الظروف التي نشأت فيها وهدف رسالتها (راجع الفقرتين ١٠-١ و ١٠-٩). وقد برهن التطبيق الثابت لهذه المنهجية في الحوار المسكوني أنّه مثمرٌ للغاية، وأظهر إمكانية التوافق على المغزى المقصود بالرغم من استخدام مفاهيم مختلفة أحيانًا. هكذا أظهرت الحوارات الأخيرة بين الخليقيديين واللاخليقيديين أنّ كلا الطرفين استخدم مصطلحاتٍ ومفاهيمٍ مختلفة للتعبير عن الإيمان الخريستولوجي ذاته.^٣

Maximus the Confessor, *Capita* XV, 12: PG 90, 1184B. ٢

راجع: ٣

J. Gros et al. (eds.), *Growth in Agreement II. Reports and Agreed Statements of Ecumenical Conversations on a World Level, 1982-1998*, Geneva 2000, 187-199.

٣-٣ بالرغم من أنَّ الكنيسة الأرثوذكسيَّة والكنيسة الكاثوليكيَّة قد لا تملكان دومًا فهمًا مشتركًا للعقيدة، إلا أنَّهما تُمَيِّزان، بطرائق مختلفة، بين العقائد والتعاليم المقبولة عمومًا والآراء اللاهوتيَّة غير الملزمة. زد على ذلك، أنَّ المجمع الفاتيكانيَّ الثاني يتحدَّث عن "هرميَّة الحقائق"، وذلك لتبيان كيفيَّة ارتباط العقائد بأساس الإيمان المسيحيِّ. هذه الفكرة تتوافق، إلى حدِّ ما، مع وجهة نظر بعض اللاهوتيِّين الأرثوذكس مثل فاسيلي بولوتوف (١٨٥٤-١٩٠٠). من المأمول أن يساهم تعميق التفكُّر المشترك في طبيعة ما أُعلن عقائدًا في تجاوز الصعوبات المرتبطة بتقييم العقائد التي يُعلن عنها كلُّ تقليدٍ بطريقةٍ منفردة.

٣-٤ تكمن مُهمَّة تأويل العقائد في تقييم ترابط مختلف أشكال التعبير عن التراث الرسوليِّ والتبسُّط (*Anaptyxis*)^٥ فيه عبر التاريخ، وذلك مع أخذ السياق في الحسبان، وفي تمييز مدى قدرة مثل هذه الصيغ الجديدة على أن تُشكِّل تعبيراتٍ مشروعةً عن الإيمان الذي أفصحت عنه المصادر.

٣-٥ من شأن العمل التأويليِّ على وديعة الإيمان في الكنيسة، وعلى التعابير العقائديَّة، أن يقود إلى تبصُّراتٍ جديدة. هذه التبصُّرات أساسيةٌ بقدر ما ترتبط بخلاص البشر. من هنا، فإنَّ العمل التأويليِّ على العقائد لا يشمل المستوى النظريِّ فحسب، بل قد يساعد أيضًا في تقييم حياة الكنيسة وممارستها.

٤ *Unitatis Redintegratio*, 11.

٥ في المجمع القسطنطينيِّ الذي انعقد العام ١٣٥١، وصف غريغوريوس پالاماس تعليمه بأنَّه "شرح" أو "تبسُّط" (*ἀνάπτυξις*) في تعاليم المجمع المسكونيِّ السادس عن قوَّي المسيح الاثنتين الفاعلتين (*Energies*) ومشيئتيه (*Wills*). راجع:

A. Melloni et al. (eds.), *The Great Councils of the Orthodox Churches*, Turnhout 2016 (CCCOGD IV.1), 183.

وأيضًا:

J. Meyendorff, *Introduction à l'étude de Grégoire Palamas*, Paris 1959, 142.

٤ | التأويل والقوانين

أطروحة مشتركة: غالبًا ما تكون القوانين الكنسيّة بمثابة إكليزيولوجيا مطبّقة. وكما العقائد، يتعيّن أيضًا تفسيرها ضمن السياق الخاصّ بها. يقارب الكاثوليك والأرثوذكس الشرع الكنسيّ على نحو مختلف. ويفهم كلّ منهما بشكل مغاير العلاقة بين قوانين الكنيسة من جهة، وعقيدة الكنيسة وممارساتها من جهة أخرى. ينتج من هذا الأمر ضرورة أن يكون هناك نقاش معمّق في تأويل القوانين، سواء على الصعيد الداخليّ لكلّ كنيسة، أو بين الأرثوذكس والكاثوليك، ذلك أنّ وضع الكنيسة الجديد في الألفيّة الثالثة يتطلّب مزيدًا من التفكير في كيفية تطبيق قوانين كنيسة القرون الأوائل في عالمٍ تسوده العوامة.

٤-١ بالنظر إلى الانقسام القائم بيننا وإمكانية التغلّب عليه، يجب أن نأخذ البُعد القانونيّ في الحسبان. فغالبًا ما يكون للشرع الكنسيّ تأثير أقوى من العقيدة في حياة الكنيسة. بيد أنّه حتّى في الألفيّة الأولى لم نشهد دومًا تطابقًا بين المثال القانونيّ والواقع التاريخيّ. فنرى، مثلًا، أنّه تمّ نقل أساقفة من مدينة إلى أخرى بالرغم من القانون الخامس عشر لمجمع نيقيا الأوّل (٣٢٥). أمّا في الألفيّة الثانية فقد فهّمت الكنيستان الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة القوانين وطبّقتها بشكلٍ مختلف. ففي حين اكتفى الأرثوذكس في غالبية الأحيان بالتعليق على القوانين القائمة وعدم صياغة تحديداتٍ قانونيّةٍ جديدةٍ إلاّ على مستوى الكنائس المحليّة، طوّر الكاثوليك نظامًا متّسقًا للقوانين الكنسيّة فما جزئيًا بشكلٍ مستقلٍّ عن الإكليزيولوجيا.

٤-٢ إنّ أحد أسباب التباعد بين الشرق والغرب كان فقدان الإطار الذهنيّ المشترك في التعامل مع القوانين. فعلى سبيل المثال، سعى القيصر البيزنطيّ يوستينيانس الثاني، من جملة ما سعى إليه، إلى جعل ممارسة القوانين في روما تتماشى وما هو مألوف في القسطنطينيّة، وذلك عبر قوانين مجمع ترولو الثاني المعروف بالـ *Quinisext* (٦٩١-٦٩٢)، غير أنّه بتقاليد روما

القديمة. والحقُّ أنَّ الدافع لما عُرف بـ "القوانين المعادية روما" لم يكن عداوةً ما لروما، بل كانت هذه القوانين محاولةً لإعادة تثبيت مثال المسلك الواحد في الإمبراطورية الواحدة. من جهة أخرى، شكَّل الإصلاح الغريغوريُّ في روما عاملاً أدَّى على نحو تصاعديٍّ إلى مقارنة الأُوليَّة حقوقياً، وذلك عبر المغالاة في التشديد على دور أسقف روما، الأمر الذي لم يفهمه البيزنطيُّون ألبتَّة (راجع الفقرة ٨-٤).

٣-٤ تتمتع القوانين على وجه العموم بوزن لاهوتيٍّ جسيم في الكنيسة الأرثوذكسية. ولكن، نظراً إلى تغيُّر الظروف التاريخية، ثمة ميل إلى اعتبار هذه القوانين، أو على الأقلِّ بعض منها، غير ذات أهميَّة في عالمنا الحاضر. في ظلِّ الحاجة إلى تطبيق القوانين في العالم الأرثوذكسيِّ اليوم، يُمكن الحديث عن "هرميَّة القوانين"، إذ ليست هي كلُّها بالأهميَّة ذاتها. في هذا الصدد، كتب نيقولاي أفاناسيقي (١٨٩٣-١٩٦٦) مشيراً إلى رسالة القوانين الملزمة: "لا يُمكن تغيير الحقيقة العقائديَّة التي تقوم عليها القوانين؛ إنَّ ما يُمكن تبديله هو تطبيق هذه الحقيقة وتجسيدها في قانون وحسب، وذلك بفعل وجود الكنيسة في التاريخ".^٦

٤-٤ إنَّ مجموعتيَّ الشرع الكنسيِّ المعمول بهما حالياً في الكنيسة الكاثوليكيَّة هما مجموعة الحقِّ القانونيِّ (*Codex iuris canonici*) الصادرة في العام ١٩٨٣ (للكنيسة اللاتينيَّة)، ومجموعة قوانين الكنائس الشرقيَّة

٦ راجع، مثلاً:

Concilium Quinisextum, can. 13, 36, 55.

وأيضاً:

H. Ohme, "Die sogenannten 'antirömischen Kanones' des Concilium Quinisextum", in G. Nedungatt / M. Featherstone (eds.), *The Council in Trullo Revisited*, Rome 1995, 307-321.

N. Afanas'ev, "The Canons of the Church: Changeable or Unchangeable?", in SVSQ 11 (1967) 54-68, here 62. V

(*Codex canonum ecclesiarum orientalium*) الصادرة في العام ١٩٩٠م للكنائس الشرقية الكاثوليكية). أما قوانين المجامع المسكونية فتشكل (*Fontes*)، أي مصادر يعتمد عليها القانون الكنسي الراهن. فالقانون الرابع لمجمع نيقيا الأول (٣٢٥) الذي ينص على وجوب حضور ثلاثة أساقفة على الأقل أثناء السيامة الأسقفية، ما زال معمولاً به حتى اليوم^٨. إلى جانب ذلك، تم إدراج بعض قوانين الكنيسة القديمة في الممارسة الليتورجية الراهنة مثل القانون العشرين لمجمع نيقيا الأول المتعلق بالـ *Gonyklisia*، أي منع الركوع أثناء الزمن الفصحى وفي أيام الآحاد. ولا يزال الكاثوليك الذين يتبعون الطقس البيزنطي يطبقون هذه القاعدة.

٥ | أهمية العوامل غير اللاهوتية

أطروحة مشتركة: لم تكن أسباب انفصال كنيستينا لاهوتية فحسب، بل كانت لهذا الانفصال أيضاً أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية ونفسية وغيرها. والحق أن العوامل السياسية والثقافية أثرت بشكل كبير في تطور البنى الكنسية في الشرق والغرب. لذا، عند تفحص أسباب الانشقاقات ونتائجها، يجب التمعن في دور هذه العوامل وتقييمها لاهوتياً. ويستدعي هذا، بصورة خاصة، مقارنة متعددة الاختصاصات تأخذ أيضاً بعين الاعتبار الجوانب التي لا تتمتع بأهمية عقائدية كبرى، ولكنها تؤثر مع ذلك في الممارسة الإكليريولوجية. والأكيد أن هذه العوامل ما زالت تساهم حتى اليوم في الصعوبات التي يواجهها الحوار اللاهوتي الرسمي بين كنيستينا.

٨ راجع مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، القانون ٧٤٦، البند ١: "يُرسَم الأسقف على يد ثلاثة أساقفة ما عدا حالة الضرورة القصوى".

١-٥ ليست الكنيسة كياناً إلهياً فحسب، بل إنساني أيضاً. لذا، لا يُمكن توصيفها عبر اللجوء إلى مصطلحاتٍ لاهوتيةٍ بالمعنى الضيق فحسب، بل كذلك عبر الاستعانة بمصطلحات اجتماعيةٍ وغيرها. وذلك لأن الكنيسة، وعلى مرّ التاريخ، اضطلعت على نحوٍ متصاعدٍ بمسؤولياتٍ تطلبتُ بنى تنظيميةٍ جديدة. ونظراً إلى اختلاف السياق الاجتماعي والسياسي بين الشرق والغرب، تطوّرت نماذج إكليريولوجيةٍ مختلفةٍ ينبغي فهمها على أنّها تُقدّم جواباً عن التحدّيات الخاصة بكلّ حقبةٍ زمنيةٍ. أما التفسيرات اللاهوتية لهذه النماذج وتحديدها القانوني، فغالباً ما كانت تظهر لاحقاً. من ثمّ، ينبغي اعتبارها توضيحاتٍ محدودةٍ في حقبتها التاريخية.

٢-٥ يجدر بنا ألا نُضفي على نماذج الماضي صفةً المثالية بحيث نُسقط بُنى لاحقة على أزمنة سابقة، وألا نرفض الماضي كلياً معتبرين أنّ كلّ شيء فيه غير متّصل بالحاضر، أو أنّه يُشكّل عائقاً أمام التقدم. تحقيقاً لهذا الهدف، يُمكن الإفادة كثيراً من المنهجيات المتعدّدة التي طوّرتها العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس. فضلاً عن ذلك، يجب إقامة ترابطٍ متوازنٍ بين العوامل اللاهوتية وغير اللاهوتية، وتجنّب المواقف الأحادية. في كلّ هذا، ينبغي للدارس ألا يدع منظوره المذهبي يطغى من دون مبررٍ على العمل البحثي في تاريخ الكنيسة وعقائدها (راجع الفقرة ٦-٣).

٣-٥ في الحوار الأرثوذكسي-الكاثوليكيّ ثمة نزعة قويّة إلى إضفاء صفة المثالية على الألفية الأولى. غير أنّه من المعلوم أنّ الحقبة التي تمتدّ بين العامين ٣٣٧ و٨٤٣ شهدت مئتين وسبع عشرة سنة من الانشقاق بين روما والقسطنطينية، ما يجعل التكلّم ببساطة على كنيسة الألفية الأولى "غير

المنقسمة" أمراً لا يسوّغ. ومع ذلك، يُمكن لخبرة الألفيَّة الأولى أن تكون مصدر إلهام كبير في عمليَّة استعادة الشركة بين كنيسيتينا (راجع الفصل ٧).

٤-٥ غالباً ما كانت الكنائس في الشرق والغرب تميل إلى الدمج بين القيادة الكنسيَّة من جهة، والسلطة الزمنيَّة ومؤسَّساتها من جهة أخرى، وإن بطرائق مختلفة ودرجات متفاوتة. وفي بعض الأحيان، كانت الدولة تفرض نماذج معيَّنة على الكنيسة (راجع الفقرتين ٩-٨ و ١٠-٢). والحقُّ أنَّه يُمكننا أن نلاحظ في الشرق والغرب على حدِّ سواء وجود تحدياتٍ كممارسة السلطة الدنيويَّة، والميل إلى المركزيَّة أو اللامركزيَّة، والتشديد على الهويَّة القوميَّة، ما كان يُفضي في كثير من الأحيان إلى تعزيز السلطة الأوليَّة (Primatial authority) على حساب البنى المجمعِيَّة. ولكن بالرغم من تفهقر المجمعِيَّة أحياناً، إلَّا أنَّها وباعتبارها مبدأً لاهوتياً لم تكن يوماً غائبةً تمامًا عن وعي الكنيسة، إذ لطالما كان للبنى المجمعِيَّة، على اختلافها، حضورٌ راسخٌ في حياة الكنيسة.

٥-٥ لقد تطوَّرت الأشكال الأوليَّة والمجمعِيَّة (Primatial and synodal forms) على مرَّ العصور. هذه الأشكال آخذة في التغيُّر، لا بل يجب أن تتغيَّر، من أجل التكيُّف مع التطوُّرات الاجتماعيَّة الجديدة: كالعولمة، والتبدُّلات الجيو-سياسيَّة، والبنى المستجدة المتصلة بالسلطة السياسيَّة، وذلك من دون التماهي مع روح هذا العالم (راجع رومة ١٢: ٢). وهذا ما يتطلَّب جهداً متواصلاً لإصلاح البنى الكنسيَّة وتجديدها في إخلاصٍ لهويَّة الكنيسة الأساسيَّة بوصفها جسد المسيح، وفي امتثال رسالتها بإرشاد الروح القدس.

٦ | أهميّة التاريخ في اللاهوت

أطروحة مشتركة: لا يُمكن تصوّر الإيمان المسيحيّ من دون الرجوع إلى التاريخ، لأنّ استعلان الله في يسوع المسيح حَدَثٌ في لحظةٍ تاريخيّةٍ محدّدة. فابنُ الله، بوصفه يسوع الناصريّ، صاحب حكاية إنسانيّة. وعمل الله الخلاصيّ للبشر لا يحصل بمعزل عن الزمان والمكان، بل في خضمّ التاريخ البشريّ. لذا، فإنّ التاريخ يطبع أيضًا فهم الكنيسة ذاتها كما يطبع لاهوتها ووعظها. ومن ثمّ، فإنّ البحث في تاريخ الكنيسة ضروريٌّ كي نستطيع أن نقيّم بشكل أفضل دور العوامل التاريخيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في تطوّر علم اللاهوت، ولا سيّما بالنظر إلى القضايا المسبّبة الانقسام. فالبحث المشترك والعرض التاريخيّ المشترك الناتج منه، قادران على توفير إطارٍ صالح لفهم مسائل لاهوتيّةٍ خلافيّة.

٦-١ يُعنى التاريخ الكنسيّ بالاتّجاهات العامّة والخاصّة في المسيحيّة. وهذا يستلزم التعمّق في حياة الكنيسة بأبعادها العقائديّة والرمزيّة (أي المختصّة بقوانين الإيمان) والليتورجيّة والقانونيّة والروحيّة والأخلاقيّة. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ دراسة تاريخ الكنيسة إلى العديد من المناهج والمصادر عينها التي تستخدمها الاختصاصات التاريخيّة الأخرى، وذلك غالبًا في عمليّة تبادليّة وثيقة معها.

٦-٢ يمتاز التاريخ الكنسيّ في صفته اختصاصًا علميًا بأهميّةٍ لاهوتيّةٍ كبيرة. فهو يطرح أسئلة تتعلّق بالتقليد والاستمراريّة والتغيّر في الكنيسة، فضلًا عن بُناها ولاهوتها، ويُسهّل عمليّة إعداد ذاكرةٍ كنسيّةٍ بطريقةٍ نقديّة. ومن شأن البحث التاريخيّ أيضًا المساعدة على رسم الحدود بين الحالات التي ظلّ فيها المسيحيّون أوفياء للإنجيل، وتلك التي زيفوا فيها الإنجيل عن وعيٍ أو عن غير وعي. وهكذا، فإنّ دراسة تاريخ الكنيسة تُقدّم مساهمةً لا غنى عنها للإكليريولوجيا إذا أرادت هذه أن تكون مسؤولة.

٦-٣ على الباحثين في تاريخ الكنيسة ألا يقفوا في تجربة تبرير تاريخ المذهب أو الأمة التي ينتمون إليها، بل ينبغي لهم بالحري أن يقوموا بمساءلة تقليدهم بمساءلة نقدية، وأن يُسائلوا تقاليد الآخرين انطلاقاً من فهم هؤلاء لها. فبدلاً من التحيُّز وتبني الأحكام المُسبقة، على اللاهوتيين أن يدرسوا مكامن القيمة الحقيقية في تعاليم شريكهم في الحوار وممارساته، وذلك من أجل تعزيز حوارٍ أصيل بروح المحبة والحقيقة.

٦-٤ إنَّ البحوث في تاريخ الكنيسة وتاريخ اللاهوت التي اعتمدت في الآونة الأخيرة مقارنةً تأويليةً متوازنة، سمحت بتكوين فكرة أدقَّ عن القضايا الخلافية التي ما زالت تقسم الكنائس. وفي ما يأتي بعض الأمثلة الملموسة على ذلك: دراسة الخلافات الخريستولوجية في قرارات مجمعي أفسس (٤٣١) وخلقيدونيا (٤٥١) (راجع الفقرة ٣-٢)؛ إعادة تقييم أزمة العام ١٠٥٤ (راجع الفقرة ٨-٣)؛ اتِّفَاقِيَّة العام ١٩٩٩ بين الكاثوليك واللوثريين على المبادئ الأساسية لعقيدة التبرير^{١٠}؛ العرض المشترك لتاريخ حركة الإصلاح في وثيقة العام ٢٠١٣ الصادرة عن لجنة الحوار الكاثوليكية-اللوثريَّة العالمية^{١١}. تُبَيِّن هذه الأمثلة أنَّه يُمكن القيام بتوصيف التاريخ بمعزل عن الانقسامات المذهبية.

٦-٥ إنَّ التاريخ بتوصيفه المشترك الذي تحاول هذه الدراسة القيام به، هو بمثابة عنصرٍ جوهريٍّ في عملية تضميد جراحات الذاكرة. وتُشكِّل مثل هذه المحاولة عندنا نحن أعضاء حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسية-الكاثوليكية شرطاً لا غنى عنه لاستعادة الشركة الكاملة بين كنيستينا.

١٠ راجع:

Joint Declaration on the Doctrine of Justification, Grand Rapids/Cambridge 2000.

١١ راجع:

From Conflict to Communion: Lutheran-Catholic Common Commemoration of the Reformation in 2017. Report of the Lutheran – Roman Catholic Commission on Unity, Leipzig/Paderborn 2013.

٣.٣. مُلاحَظَاتُ تَارِيخِيَّةِ

V | مرحلة الكنيسة في القرون الأوائل (من القرن الأوّل إلى القرن الثامن)

أطروحة مشتركة: في الفترة التي سبقت مجمع نيقيا الأوّل (٣٢٥)، تطوّرت البُنَى الكنسيّة، بما فيها مبدأ قيام أسقف واحد في الأبرشيّة الواحدة، والهرميّة الثلاثيّة المستويات، والمجامع المحليّة، فضلاً عن قبول قانون الكتاب المقدّس. لذا، فإنّ حقبة ما قبل مجمع نيقيا لا زالت تتّسم حتّى يومنا هذا بأهميّة كبرى في الإكليزيولوجيا. فالمسائل الخلافيّة في ذلك الوقت (كتحديد تاريخ عيد الفصح وإعادة تعميم الهراطقة والمنشقين)، ومحاولة إيجاد حلول لها، يُمكنها أن تساعدنا على التّبصّر في كيفيّة التعامل مع الاختلافات داخل الكنيسة اليوم. في حقبة المجامع المسكونيّة (أي بين القرنين الرابع والثامن)، أصبحت الكنيسة كنيسةً إمبراطوريّةً تتطابق بُنيتهَا إلى حدٍّ ما مع البُنَى الزمنيّة، ما أثّر في عمليّة صنع القرار داخل الكنيسة. ولقد اضطلع القيصر بدورٍ حاسم في دعوة المجامع المسكونيّة إلى الانعقاد، وتنفيذ قراراتها. بوجه عامّ، كان أسقف العاصمة يتّراسّ السينودس الأسقفيّ في كلّ مقاطعة، فضلاً عن ترؤّسه انتخاب الأساقفة وسيامتهم. في تلك الفترة، مارست البطريكيّات الخمس القديمة التي أُطلق عليها لاحقاً لقب "البنترخيا" (أي نظام الرؤوس الخمسة)، دوراً ذا شأن، وبخاصّة في الشرق. وكان لأسقف روما وظيفة هامّة، ولكن تمّ تفسير صلاحياته

بشكل مختلف في الشرق والغرب. وقد شهدت هذه الفترة حالة توترٌ خلاق بين الأوليّة والمجمعيّة. فبالرغم من أنّ الشرق والغرب فهما هذين المبدأين على نحو مختلف، إلا أنّ العلاقة التبادليّة بينهما تُثبت أنّها تُشكّل نموذجًا صالحًا قادرًا على أن يُلهمنا في طريق ترميم وَحْدَةِ الكنيسة.

٧-١ في القرون الأوائل للمسيحيّة، نشأ عددٌ من الأشكال المختلفة للأوليّة أو "الرئاسة" (Headship) في الكنائس المحليّة والإقليميّة. ضمت هذه الأشكال أوليّة أسقفٍ واحد في الكنيسة المحليّة - وهي تتألف عادةً من مدينة مع المنطقة المحيطة بها - وقد أصبح هذا النموذج مقبولاً على نطاق واسع في منتصف القرن الثالث؛ يضاف إلى هذه الأشكال أوليّة أسقفٍ مدينةٍ متروبوليتيّة (العاصمة) بين أساقفة محافظة ما، وفي وقتٍ لاحقٍ أوليّة أسقفٍ مركزٍ مدينيّ ذي صدارة (روما، الإسكندريّة، أنطاكيا، القسطنطينيّة، وأحياناً مدنٍ أخرى مثل قرطاجة وتسالونيكى وميلانو ورافينا) بين كنائس "أبرشيّة" سياسيّة أو منطقةٍ إمبراطوريّة (بدءاً من زمن إصلاحات القيصر ديوقليتيانوس). مع مرور الزمن، أُطلقت على بعض هذه المناطق (بما فيها أورشليم مركزاً للحجّ) تسمية "بطريركيات" في عمليّة ابتدأت في منتصف القرن الخامس (راجع الفقرة ٧-٨). وكانت الأوليّة المتروبوليتيّة والبطريركيّة تُمارَس عبر ترؤس مجامعٍ محليّة وإقليميّة، وسيامة أساقفةٍ محليّين أو أساقفةٍ متروبوليتيّين، والاضطلاع بدور هيئة استئناف في قضايا متعلّقة بأساقفةٍ كان قد جرى النظر فيها محليّاً.

٧-٢ إنّ شهرة روما بوصفها المكان الذي فيه علّم بطرس وبولس واستشهدا ودُفنا، جعلت هذه المدينة تحتلّ منذ البدء مكانةً لا مثيل لها، وذلك من دون إنكار أنّ الرسولين قدّما إليها لأنّها كانت عاصمة الإمبراطوريّة. وقد وصف إغناطيوس الأنطاكيّ كنيسة روما بأنّها الكنيسة التي "تصدّر بالمحبّة" (*Prokathēmenē tēs agapēs*). وأوضح إقليميّس مكانة روما في

رسالته الأولى إلى الكورنثيين، وقد كانت تُتلى كلَّ سنة في ليتورجيا الأحد في كورنثوس، وذلك استناداً إلى شهادة أسقفها ديونيسيوس (حوالي العام ١٧٠)^{١٢}. بحلول نهاية القرن الثاني، تعزّزت منزلة روما، حتّى إنَّ محاولة أسقفها فيكتور الأول حرّم الذين كانوا يعيّدون الفصح في الرابع عشر من نيسان (Quartodecimans) بمعزلٍ عن الآخرين، أمرٌ تطلّب لمنعه كلَّ مهارات وساطة بوليقراطس أسقف أفسس وإيريناوس أسقف ليون. ولقد عُثِر فوق ضريح أبيركيوس أسقف هيرابوليس في مقاطعة فريجيا، على نقشٍ يعود إلى العام ٢١٦ على أبعاد تقدير كُتِب عليه ما يأتي: "أرسلني الراعي الطاهر [...] إلى روما، كي أشاهد مملكةً وأرى ملكةً ذات ثوبٍ ذهبيٍّ وأحذيةٍ ذهبيةٍ"^{١٣}. أمّا قبريائس († ٢٥٨)، فقد ابتكر لروما توصيفاً بأنّها الكنيسة "التي منها يَسْتَمَدُّ الكهنوتُ مصدره برّمته"^{١٤}، وبأنّها هي "Cathedra Petri"^{١٥} (كرسيُّ بطرس) التي يجلس عليها الأساقفة جميعاً، مُبرِزاً بذلك الترابط المتبادل بين الأسقف الرومانيّ والأساقفة الآخرين باعتبارهم محفلاً. فضلاً عن ذلك، ضَمِنَت قوانين مجمع سَرديقيا (٣٤٣) للأساقفة حقَّ الاستئناف أمام روما (راجع الفقرة ٧-٣). ولكنَّ مقولة "Roma locuta est, causa finita est" (روما تكلمت، ففضي الأمر) المنسوبة إلى أغوستينس († ٤٣٠)^{١٦}، لم يتبّعها أساقفة قرطاجة في حالة الكاهن أيباريوس الذي حكموا عليه مرّتين وبرأته

١٢ راجع:

Eusebius, *Historia Ecclesiastica* IV, 23, 11.

١٣ راجع:

J. Quasten, *Patrology*, Vol. 1: *The Beginnings of Patristic Literature*, Utrecht/Brussels 1950, 172.Cyprian, *Ep.* 59, 14. 1. ١٤Cyprian, *De unitate ecclesiae catholicae* 4. ١٥

١٦ راجع:

Augustine, *Sermo* 137, 10.

روما مرتين، وذلك حتى إدانته النهائية في مجمع قرطاجة العام ٤١٨ الذي منع كاهنًا عاديًا من الاستئناف أمام روما تحت طائلة إلقاء الحرم. وجاء أبرز تقدير لروما على لسان مكسيمس المعترف، أعظم لاهوتي بيزنطي في القرن السابع، وذلك في سياق الخلاف على مسألة المشيئة الواحدة، والذي لم يكتفِ باعتبار "كنيسة الرومان العظيمة في قداستها" الأولى بين الكنائس كلها وصاحبة سلطة الحل والربط^{١٧}، بل أكد أيضًا أن على المسيحيين جميعهم أن ينظروا إلى هذه الكنيسة كما إلى "شمس النور الأبدي"^{١٨}.

٣-٧ يمثل مجمع سَرديقيا (صوفيا حاليًا) الذي دعا إليه القيصر قسطنطيوس الثاني العام ٣٤٣ أملًا في ردم الفجوة الآخذة بالاتساع بشأن تلقف قانون الإيمان النيقاوي، إحدى أهم محاولات القرن الرابع وأشدّها جدليّة حيال عقد مجمع عالمي جديد. رفض آنذاك الأساقفة اليونانيون المشاركة في مجمع عام وانتقلوا إلى مدينة فيليپوپوليس (بلوفديق حاليًا) في مقاطعة ثراكيا، وذلك بسبب خوفهم من هيمنة أساقفة الغرب الناطقين باللاتينية، والعازمين على رد الاعتبار إلى أثناسيوس المنفي. وقد أصدر المجمع الغربي هذا عددًا من القوانين تناولت بنية الكنيسة وأنظمتها. وأكد القانون الثالث من المجموعة اليونانية حق أي أسقف خلعه مجمعه الإقليمي في أن يستأنف أمام أسقف روما الذي يستطيع أن يأمر بإعادة المحاكمة. ولئن لم يعترف الشرق في بادئ الأمر بمجمع سَرديقيا، إلا أنه تم إدراج القانون الثالث لاحقًا ضمن القانون الثاني لمجمع ترولو الثاني المعروف بالـ *Quinisext* (٦٩١-٦٩٢)، والذي يعتبره الأرثوذكس استمرارًا للمجمعين المسكونيين الخامس والسادس. وبفضل قبول مجمع الـ *Quinisext* قوانين سَرديقيا، أضحت هذه القوانين جزءًا لا يتجزأ من مجموعة القوانين الكنسية

١٧ راجع:

Maximus the Confessor, *Opuscula theologica et polemica* 12: PG 91, 144C.Maximus the Confessor, *Opuscula theologica et polemica* 11: PG 91, 137D. ١٨

المعتمدة في الكنيسة الأرثوذكسيّة. والحقُّ أنّ الألفيّة الأولى تحفل بحالات استئناف أمام الأسقف الرومانيّ لأحكام تتّصل بمسائل عقائديّة وعمليّة مثل قضايا يوحنا الذهبيّ الفم († ٤٠٧)، وكيرلس الإسكندريّ († ٤٤٤)، وثيودورسُ الستوديتيّ († ٨٢٦). إبان الألفيّة الثانية، أقرّ القانونيّ البيزنطيّ المشهور ثيودورسُ بلسمون (حوالي ١١٢٠-١١٩٨) بحقّ الاستئناف أمام البابا الرومانيّ، وذلك في إطار تعليقه على القانون الثالث لمجمع سرديقيا، إلاّ أنّه ربط هذا الحقّ ببطيريك القسطنطينيّة^{١٩}.

٤-٧ إبان السنوات الأخيرة، أشار عددٌ من اللاهوتيين الأرثوذكس والكاثوليك إلى القانون الرابع والثلاثين من القوانين الرسوليّة، وهو جزء من مجموعة أكبر من القواعد الليتورجيّة والمسلكيّة مصدرها كنيسة أنطاكيا في القرن الرابع، بوصفه نموذجًا للتفاعل المعقّد للأوليّة والمحفليّة (Primatial and collegial) في القيادة، وهذا النموذج تتّصف به ممارسة السلطة الكنسيّة في حالها الأمثل. تُنسب القوانين الرسوليّة إلى مؤلّف مجهول، أو إلى عددٍ من المؤلّفين المجهولين (حوالي العام ٣٠٠)، وقد جرى تدوينها بلغات شرقيّة متعدّدة (السريانيّة والقبطيّة والإثيوبيّة والعربيّة). علاوةً على ذلك، اكتسبت هذه القوانين سلطة في الغرب بفضل ديونيسيوس إكسيجس († قبل العام ٥٥٦)، وقد ضمّتها إلى مجموعة القوانين الخاصّة به. ويعكس القانون الرابع والثلاثون - يُرجّح أن يكون قد صاغه جامعو الدساتير الرسوليّة التي تُشكّل القوانين الرسوليّة الثمانون القسم الأخير منها - القلق المتزايد حيال التوازن في القيادة الأسقفية، قلقًا طبّع العقود الأخيرة من الخلاف على الثالوث الأقدس في القرن الرابع. ينصُّ هذا القانون على أنّ "أساقفة كلّ أمة (Ethnos)" - من المحتمل أن تشير هذه العبارة إلى المقاطعة بحسب التقسيم السياسيّ - يجب أن يعترفوا بسلطة "الذي يتصدّر بينهم"، أي المتروبوليت، و"الأل يقوموا

بأي شيء مهم (Perittos) من دون موافقته (Gnomē)، وهو بدوره يجب ألا يقوم بأي شيء "من دون موافقة الجميع". ويشدّد القانون على ضرورة أن يتركز عمل كل أسقف على شؤون كنيسته المحليّة (Paroikia). والحق أن اللاهوتيين لم يستشهدوا بكثافة بالقانون الرابع والثلاثين وسائر القوانين الرسوليّة إلا مؤخراً. ويعكس هذا القانون الذي يبدو أنه يستند إلى القانون السابع لمجمع نيقيا (٣٢٥) والقانون التاسع للمجمع المنعقد في أنطاكيا العام ٣٤١ قلق كنيسته القرن الرابع المتواصل في المقاطعات الشرقيّة بمنح الهيمنة العقائديّة والقانونيّة لقادة الكنيسة الأقوياء، الأمر الذي كان في أساس معظم الاستقطاب اللاهوتيّ في القرن الرابع.

٥-٧ ينبغي النظر في دور أسقف روما ضمن مجالات النفوذ المختلفة التي اتخذ فيها قرارات فاعلة، معبراً عن تقليد الكنيسة. ففي وسط إيطاليا، كان من البديهي أن يدعو إلى مجامع محليّة ويترأسها، وذلك لكونه متروبوليت العاصمة القديمة. أمّا في إيطاليا الوسطى والجنوبيّة (Italia Suburbicaria)، وهي تضم وسط إيطاليا وجنوبها وصقلية وكورسيكا وسردينيا، فقد مارس سلطة تتخطى سلطة المتروبوليت، أي ما عُرف لاحقاً بـ "السلطة البطريركيّة". وفي القرن الرابع، توسّعت دائرة النفوذ هذه تدريجياً لتشمل كلّ الجزء الغربيّ الناطق باللاتينيّة من الإمبراطوريّة - غرب نهر الراين، جنوب نهريّ الماين والدانوب وصولاً إلى تسالونيكي شرقاً وإسكتلندا شمالاً -، وذلك خصوصاً كردّ فعل على الأزمة الآريوسيّة. ولقد تمثّل أساقفة روما أحياناً في المجمع الإقليميّة لهذه المناطق، وكان يُتوقّع أن يُبلّغوا بالمراسيم الصادرة عنها، كما كان في إمكانهم أن يظطلعوا بدور هيئة استئناف لدى نشوب خلاف على القرارات المحليّة. ومنذ عهد البابا داماسس الأوّل (٣٦٦-٣٨٤)، شرّع أساقفة روما يُصدرون قرارات تتخذ شكل نصوص قانونيّة، وتختصّ بمسائل عقائديّة ومسلكيّة نشأت في عددٍ من كنائس الغرب اللاتينيّ، وطُرحت أمامهم من أجل معالجتها.

٦-٧ في الكنائس الشرقية، كان دور أساقفة روما أقلّ وضوحًا؛ ولكنّه ما لبث أن تعاضم شأنًا مع نشوء الخلافات العقائديّة الكبرى إبان القرنين الرابع والخامس. ففي العام ٤٠٤، استأنف يوحنا الذهبيّ الفم لدى البابا إينوشنسيوس الأوّل، وفيريوس أسقف ميلانو، وكروماتيوس أسقف أكويليا، بغية الحصول على دعمهم في الصراعات التي كان يخوضها في القسطنطينيّة. وإبان الحقبة التي سبقت مجمع أفسس (٤٣١)، حاز كيرلس الإسكندريّ في معركته ضدّ نسطوريوس، بطريك القسطنطينيّة، دعم البابا كلستينس الأوّل. أمّا فلاقيانس بطريك القسطنطينيّة وثيودوريطس أسقف قورش، فقد ناشدا العام ٤٤٩ بعبارات شديدة البابا لاؤن الأوّل في سبيل إلغاء القرارات الخريستولوجيّة والإداريّة الصادرة عن مجمع أفسس في العام ذاته، وذلك استنادًا إلى "سلطته الرسوليّة". وقد اعتُبر الأساقفة الرومان أثناء تلك الفترة، بوصفهم أساقفةً لمدينة روما، مدافعين بارزين عن التقاليد الرسوليّة، ولا سيّما في أزمنة التوتّرات المدمّرة التي قامت بين الكنائس المحليّة. يُعبّر عن هذا مجمع خلقيدونيا (٤٥١) الذي هلّل للبابا لاؤن بوصفه صوت بطرس: "لقد تكلم بطرس بضم لاؤن". كما حرّص المجمع على تأكيد التوافق بين لاؤن وكيرلس: "لقد علّم لاؤن بتقوى وحقّ، تمامًا كما فعل كيرلس".

٧-٧ إنّ الدور المهمّ الذي اضطلع به أسقف روما من حيث صوغ العقيدة، كما في كتابات قادة كنسيّين عظام مثل لاؤن الأوّل وغيغوريوس الكبير، لم يُنظر إليه بوصفه منافسًا لسلطة الأساقفة المحليّين والإقليميّين أو المجمع في الكنيسة الغربيّة، بل اعتُبر دوره معزّزًا لعملهم ومذيعًا ومنظّمًا له. ولطالما حتّى كلّ من لاؤن وغيغوريوس الأساقفة المتروبوليتيّين في الغرب على تأمين انعقاد المجمع المحليّة والإقليميّة بانتظام، والتقيّد بالآليّة القانونيّة. وقد دأب غريغوريوس على عقد سينودس لأساقفة إيطاليا الوسطى والجنوبيّة (*Italia Suburbicaria*) (راجع الفقرة ٧-٥) كلّ خمس سنوات في روما. واعتبر كلاهما أنّ المجمع المحليّة والإقليميّة تهدف إلى إصدار أحكام ذات سلطة تتّصل بالمسائل المسلكيّة والعقائديّة. أمّا وظيفتهما فكانت تكمن

في تبليغ هذه القرارات وتثبيتها والتدخل حين تفشل السلطات المحليّة في التوصل إلى حلّ واضح. والحقُّ أنّ البابا لاؤن - الذي غالبًا ما كان يماهي نفسه ببطرس^{٢٠} - كان يعتبر أنّ دوره يقوم بالدرجة الأولى في إعلان الإيمان الرسوليّ بوضوح، والممارسة التي قبّلتها الكنائس جميعها منذ عهد الرسل. أمّا إبان الأزمات، فإنّ مهمّة تحديد هذا الإيمان بشكل صريح كانت تقع على عاتق المجامع الإقليميّة والمسكونيّة، وكان يكمن دور البابا في "إيضاح ما تعرفونه والكراسة بما تؤمنون به"^{٢١}. هذا ما كتبه لاؤن للأساقفة المشاركين في مجمع محليّ بخلقيدونيا العام ٤٥٣: "هلاً اعترفتُم يا أصحاب القداسة بأنيّ، بعون الله، حارس الإيمان الجامع وتشريعات أسلافنا؟"^{٢٢}. لم تكن وظيفة البابا أن يعبر عن معتقداته الخاصّة، بل أن يتحقّق من الإيمان الرسوليّ.

٧-٨ منذ البدايات، قارب الشرق مسألة الأويّة الكنسيّة مقارنةً تستند إلى العلاقة بين الكراسي الكبرى. في هذا الإطار، أُعطيت روما الصدارة حيال كراسٍ أُخر مثل الإسكندريّة وأنطاكية، إلا أنّ الشرق لم ينظر إليها على أنّها تتمتّع بسلطة خاصّة في جميع المسائل. تعتبر قوانين نيقيا أنّ المقاطعة التي يرأسها أسقف المدينة الرئيسيّة هي القاعدة. ولكنّها تقرّ بأنّ كراسي روما والإسكندريّة وأنطاكية اكتسبت سلطةً وصلاحيّاتٍ إضافيّة، وتقبل بهذا. كذلك منّح مجمع نيقيا أورشليم، بالاستناد إلى الأعراف القائمة آنذاك، مركزاً شرفياً يأتي بالتراتبية بعد هذه الكراسي الكبرى. والحقُّ أنّ روما والإسكندريّة تُعتبران في العادة الكرسيّين الرئيسيّين في كلّ من الغرب والشرق - كما ورد

٢٠ راجع، مثلاً:

Pope Leo, Ep. 156: Pope Leo the Great, *Letters*, E. Hunt (tr.), Washington DC 1986, 243.

Pope Leo, Ep. 165.1, to the Emperor Leo: Pope Leo the Great, *Letters*, E. Hunt (tr.), Washington DC 1986, 263. ٢١

Pope Leo, Ep. 114.2: Pope Leo the Great, *Letters*, E. Hunt (tr.), Washington DC 1986, 198; cf. PL 54, 1031-1032. ٢٢

مثلاً في مرسوم ثيودوسيوس المعروف باسم *Cunctos Populos* (٣٨٠).
 بيد أن تغييراً كبيراً حدث حين تأسست القسطنطينية بوصفها روما الجديدة،
 عاصمة الإمبراطورية المسيحية الناشئة حديثاً، حيث رفع المجمع المسكوني
 الثاني (٣٨١) القسطنطينية إلى المرتبة الثانية بعد روما استناداً إلى اعتبارات
 سياسية، الأمر الذي استاءت منه وقاومته كل من روما والإسكندرية. أما
 مجمع خلقيدونيا فقد أمعن في ذلك عبر منح القسطنطينية امتيازات
 إضافية وجعلها مساوية لروما إلا في ما يختص بالتراتبية، وذلك أيضاً بالاستناد
 إلى اعتبارات سياسية. ومع انتزاع أورشليم من سلطة قيصرية البحرية،
 اكتمل مبدئياً نظام البنتارخيا (أي حكم البطريركيات الخمس القديمة).
 وقد تم تأكيد البنتارخيا في تشريعات يوستينيانوس وفي مجمع ترولو الثاني.
 لكن الانشقاق الخلقيدوني الذي ضرب الإسكندرية وأنطاكية بقوة، قوّض
 تفعيل نموذج البنتارخيا. وقد زادت الفتوحات الإسلامية هذا النظام ضعفاً،
 إذ ساهمت في التقليل من قدرة أنطاكية والإسكندرية وأورشليم على تحقيق
 أي توازن فعلي إزاء روما والقسطنطينية. ومع حلول القرن الثامن، بات
 من الواضح أن البنتارخيا تحوّلت عملياً إلى ذياريخيا، أي إلى نظام يتألف من
 روما والقسطنطينية. وإلى حد ما، أتى الانشقاق اللاحق بين الشرق والغرب
 نتيجة لبروز روما والقسطنطينية كتلتين متنافستين تعتمد كل منهما مفهوماً
 مختلفاً للأولية الكنسية.

٧-٩ يزودنا آباء الكنيسة تبصّرات قيّمة في شأن المسائل المتعلقة بالأولية
 والمجمعية. فمكسيمس المعترف، مثلاً، يوحى انطلاقاً من تجربته الشخصية
 بأن هذين المفهومين من حيث المبدأ، لا يقصيان الواحد الآخر في ما يختص
 بالكنيسة على الصعيد العالمي. فهو شجّع البابا مارتينس الأول على عقد
 مجمع اللاتران العام ٦٤٩ الذي أدان المونوتيلية (هرطقة المؤمنين بالمشيئة
 الواحدة)، وكان له اليد الطولى في صوغ قرارات هذا المجمع. فضلاً عن
 ذلك، وبصفته أباً من آباء الكنيستين الغربية والشرقية، بين عبر التزامه أنه
 لا يمكن كياناً واحداً أن يحتكر الحقيقة في الكنيسة.

٧-١٠ في محضر الجلسة السادسة لمجمع نيقيا الثاني (٧٨٧)، نعثر على دحض مجمع هيريّا (٧٥٤) الذي أدان إكرام الأيقونات معتبراً ذاته مجمّعاً مسكونياً: "كيف لهذا المجمع أن يكون 'عظيماً' و'مسكونياً' من دون قبول سائر رؤساء الكنائس وموافقتهم، حتّى إنهم رفضوه وأبسلوه؟ فهذا المجمع لم يحظْ بمؤازرة بابا الرومان آنذاك ومؤازرة كهنته، سواء عبر إرسال ممثل عنه أو رسالة منه كما جرت العادة في المجمع. وهو كذلك لم ينل موافقة بطاركة الشرق، أي بطاركة الإسكندرية وأنطاكية والمدينة المقدّسة، ولا موافقة كهنتهم وأساقفتهم"^{٣٣}. من الملاحظ هنا أنّ مكانة البابا تميّز بوضوح عن مكانة البطاركة الآخرين، وأنّ موافقته على المجمع تتمتع بوزن خاص. وبالنظر إلى الوراء، نرى أنّ مجمع القسطنطينية الأوّل (٣٨١) دعا إليه القيصر على اعتباره مجمّعاً إقليمياً، ثمّ حاز مرتبة المسكونية بعدما جرى "تلقّف" عقائده لاحقاً في مجمع خلقيدونيا. أمّا الأساقفة الرومان فقد وافقوا أيضاً على قراراته العقائدية، وفي طليعتهم البابا هرمزدا (٥٢٣) العام ٥١٩ بعد إيجاد حلّ لانشقاق أكايوس، ولكنهم تحفّظوا على القوانين الكنسية الصادرة عنه بسبب القانون الثالث الذي منح القسطنطينية أوليّة شرفية بعد روما. وعندما رفض البابا لأون الأوّل الاعتراف بمجمع خلقيدونيا، وذلك على خلفيّة القانون الثامن والعشرين الذي منح القسطنطينية سلطة قانونية واسعة، قام القيصر ماركيانوس بحضّ البابا على الموافقة على أعمال المجمع ككلّ تفادياً لتعريض سلطته للخطر.

٧-١١ تُبيّن الملاحظات السابقة عدم وجود صيغة يقبلها الجميع تحدّد العلاقة بين الأوليّة والمجمعيّة على الصعيد العالميّ حتّى القرن الثامن. والحقّ أنّ المفهومين تطوّرا في القرون الأوائل للكنيسة، فعكسا تحديات العصر ومورسا على أرض الواقع من دون أيّ تحديد قانونيّ لهما. ويبدو أنّه

لم يكن هناك نموذج واحد أجمعَ عليه الكلُّ عالمياً. فبالرغم من اعتراف روما والبطيريكيات الشرقية بالمجامع المسكونية السبعة، إلا أنَّ العلاقة المتبادلة بين أولية الأسقف الروماني وسلطة المجمع المسكوني ظلت غير محدّدة. فمن أجل أن نفهم تعبير الأولية عن ذاتها في إطار المجمع المسكوني، لا بدَّ من أن نأخذ في الاعتبار سياق كلِّ حالة من الحالات على حدة، بما في ذلك سلطة القيصر والنزاعات العقائدية والاختلافات الثقافية.

٧-١٢ إنَّ عدم وجود تحديد واضح للعلاقة بين أولية الأسقف الروماني والمجامع المسكونية لا يعني غياب أيِّ تفاعلٍ خلاق بين الأولية والمجمعية. والحقُّ أنَّ هذا التفاعل غالباً ما ساعد الكنائس على أن تبقى أمينةً للإنجيل. ومن ثمَّ، فإنَّ آباء المجمع المسكونية - بالرغم من أنَّهم لم يشككوا يوماً في المكانة الخاصة التي تتمتع بها روما وأسقفها - لم يستجيبوا لبعض الأصوات الغربية التي كانت تسعى أحياناً إلى فهم هذه الأولية على نحو متطرف، مقدّمين بذلك تصحيحاً صامتاً لها (*A silentio*).

٨ | مرحلة التغرّب (من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر)

أطروحة مشتركة: أتت القطيعة بين الشرق اليوناني والغرب اللاتيني نتيجةً لعملية طويلة من التباعد المتبادل جرى بين القرنين التاسع والخامس عشر. هذا التباعد كان، أولاً، ثقافي الطابع. ففي حين كانت اللغة اللاتينية لا تُفهم إلا بصعوبة في الإمبراطورية الرومانية الشرقية المهلينة، كانت اليونانية شبه غير مفهومة في الغرب. من حيث السياسة، ثانيًا، فإنَّ تجريد البابوية من ولايتها على الجزء الشرقي من مقاطعة إيليريا وخسارتها الأراضي الواقعة تحت السلطة البيزنطية في إيطاليا، أسفر عن توجّه أكبر لأساقفة روما نحو الإمبراطورية الكارولنجية، وعن تنامي عدم ثقتهم بالأباطرة البيزنطيين. من وجهة نظر إدارية، ثالثًا، تصاعد اضطلاع أسقف روما بمهامّ كان يجري القيام بها أصلاً

على المستوى الإقليمي. بالنظر إلى اللاهوت، رابعاً، ساهمت حملة البيزنطيين المتمثلة بتحطيم الأيقونات وتحريمها (Iconoclasm) في تعميق الفجوة بين القسطنطينية وروما. فضلاً عن ذلك، اعتبر بطريك القسطنطينية فوطيوس (حوالي ٨١٠-٨٩٣) أن النقاش في انبثاق الروح القدس (*Filioque*) يُشكّل عاملاً يقسم الكنيسة. وقد تعمق الشرخ أكثر فأكثر بين الشرق والغرب بفعل إنشاء بطريكيّات لاتينية بعد سيطرة الصليبيين على أورشليم في العام ١٠٩٩ وغزو القسطنطينية في العام ١٢٠٤. أما الجهود التي بُذلت لإعادة ترميم الوحدة بين اللاتين والبيزنطيين بدايةً، ثمّ عبر إشراك كنائس شرقية أخرى لاحقاً، فقد باءت بالفشل. وبالرغم من ذلك، لم يشكك أيُّ طرف في كنسية الطرف الآخر. وفي وقت لاحق، أدّى الحكم على منظومة المجمعيّة (Conciliarism) في الغرب إلى خلق شكوك لدى كثير من اللاهوتيين في مفهوم المجمعيّة (Synodality) لوقت طويل.

٨-١ إنَّ الموقف الذي اتَّخذه عددٌ من الأباطرة البيزنطيين في محاربة الأيقونات، فضلاً عن نقل الأراضي البابوية في جنوب إيطاليا والجزء الشرقي من ولاية إيليريا إلى ولاية بطريكية القسطنطينية، ساهم في انزياح توجه البابوات من البيزنطيين إلى الفرنجة. والحقُّ أنَّ تنويج البابا لأون الثالث شارلمان قيصرًا يوم عيد الميلاد العام ٨٠٠ خلق توتراتٍ سياسيةً بين القسطنطينية وروما، إذ صارت هناك إمبراطوريتان بقيصرين عوضاً عن إمبراطورية واحدة. وقد شكّل الانقسام السياسي بين روما والقسطنطينية مقدّمةً للانقسام الكنسيّ اللاحق.

٨-٢ بعد انعقاد مجمع نيقيا الثاني (٧٨٧)، دخل اللاهوتيون الكارولنجيون في مشادة مع "اليونانيين" في ما خصّ تكريم الأيقونات، ولكن من دون التماس دعم روما. وقد تعمق سوء الفهم المتبادل بفعل الترجمة اللاتينية الأولى للمحاضر المجمعيّة (*Acta Synodalia*) التي فشلت في التمييز بوضوح

بين "العبادة" (*Latreía*) و"الإكرام" (*Proskýnesis*)، إذ نُقلت اللفظة الأخيرة على نحو غير دقيق بكلمة "عبادة" بدلاً من "إكرام". بعد ذلك، وبدءًا من العام ٨٠٧، نشب الخلاف الكبير الأوّل على انبثاق الروح القدس (*Filioque*) بين الرهبان اليونانيّين واللاتين في أورشليم. وقد ازدادت حدّة هذا الخلاف على عهد فوطيوس الذي أصبح بطريركًا للقسطنطينيّة العام ٨٥٨، غير أنّ جسور التواصل لم تنقطع كليًّا؛ فلقد أنجز، مثلًا، يوهانس سكوتس أريوجينا (حوالي ٨١٠-٨٧٧) إبان هذه الحقبة الكارولنجيّة، الترجمات اللاتينيّة الأوّل لأعمال كلّ من ديونيسيوس الأريوپاغيّ ومكسيمس المعترف. فضلًا عن ذلك، نجح مجمع القسطنطينيّة المنعقد في العامّين ٨٧٩ و ٨٨٠ في ترميم الشركة بين روما والقسطنطينيّة مجددًا عبر إعادة فوطيوس إلى منصبه بطريركًا.

٣-٨ يعود السبب في اندلاع أزمة العام ١٠٥٤، وهي غالبًا ما تُقدّم على نحو خاطئ بوصفها شكّلت القطيعة النهائيّة بين روما والقسطنطينيّة، إلى عاملين اثنين: الأوّل، تقدّم النورمان نحو جنوب إيطاليا، ما أدّى إلى تدمير الحلف السياسيّ بين روما والقسطنطينيّة؛ والثاني، نُشوب الخلاف على استخدام الخبز الفطير في الإفخارستيا مجددًا بعدما ضمّ البيزنطيّون أرمينيا في مطلع القرن الحادي عشر، وسرعان ما اتّسع هذا الخلاف ليشمل الكنيسة الرومانيّة التي كانت تستخدم أيضًا خبزًا فطيرًا. سافر وفد رومانيّ برئاسة الكردينال هومبرتو دي سيلفا كانديدا إلى القسطنطينيّة بغية معالجة هاتين المسألتين المتنازَع عليهما. بيد أنّه وجد هناك مقاومةً حادّةً من جهة البطريرك ميخائيل كيرولاريوس. وقد أدّى فشل الطرفين في التوصل إلى اتّفاق إلى إبسالات متبادلة. لكن لا بدّ من التنويه هنا بأنّ هذه الإبسالات لم تشمل كنيستيّ القسطنطينيّة وروما بشكل عامّ، بل انحصرت في أشخاص معيّنين. في ذلك الوقت، كان البابا لاوّن التاسع الذي أرسل الوفد الرومانيّ قد توفّي. وما زال الجدّال قائمًا حتّى اليوم في ما إذا كان يحقّ للوفد آنذاك أن يواصل مهمّته بعد موت البابا. مع سقوط مدينة باري بيد النورمان العام ٩٧١، خسر البيزنطيّون آخر معاقلهم العسكريّة في إيطاليا، وقطعت روما الأمل في

الحصول على مساعدة عسكرية من القسطنطينية ضدَّ النورمان. أما جهود بطريك أنطاكيا بطرس الثالث (١٠٥٢-١٠٥٦) للتوسُّط في سبيل حلِّ الخلاف فقد باءت بالفشل.

٤-٨ بالنظر إلى الخلفية المشار إليها آنفًا، تغيَّرت الوظيفة التصدُّرية (Primatial function) لأسقف روما في القرون الوسطى بشكل جذريّ. فقد خلقت نهاية الإمبراطورية الرومانية في الغرب العام ٤٧٦ فراغًا سياسيًا ملأه البابا على نحوٍ جزئيّ، إذ تمكَّن من فرض نفسه مرجعيَّةً وحيدة للبتِّ في الخلافات القائمة في الغرب. وفي النزاع الذي قام بين البابوية والإمبراطورية الجرمانية بشأن التنصيب (بين نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر)، سجَّل البابا نصرًا واضحًا عبر انتزاعه من يد القيصر المسؤولية عن الصالح الروحيّ العام. تجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنَّ وثيقة *Dictatus Papae* (١٠٧٥)، وهي مستند غير رسميٍّ ذو سياق غير واضح، إمَّا تعكس هذا التطوُّر. فقد نَسَبَت إلى البابا في بنودها السبعة والعشرين سلطةً أوسع من أيِّ وقت مضى، بما في ذلك الحقُّ في عزل القيصر. ولئن هدَف الإصلاح الغريغوريُّ (نسبةً إلى البابا غريغوريوس السابع ١٠٧٣-١٠٨٥) إلى وضع حدٍّ للسيمونية ولاستغلال المناصب الكهنوتية وتدخل القيصر في حياة الكنيسة، إلَّا أنَّ هذه الوثيقة تُشكِّل نموذجًا للأحادية التي اعترت هذا الإصلاح في بعض جوانبه. ومن البديهيِّ أن تكون هذه التطوُّرات قد أثارت غضب البيزنطيين.

٥-٨ قامت الحملات الصليبية نتيجةً للتطوُّرات السياسية والثقافية واللاهوتية في الغرب بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، بما فيها فهم البابوات الرومان الجديد ذواتهم. هدفت الحملات الصليبية في البدء إلى تقديم المساعدة العسكرية إلى البيزنطيين على عهد القيصر ألكسيوس الأوَّل كومنينوس (١٠٨١-١١١٨). غير أنَّها سرعان ما تحوَّلت إلى أداة قويَّة لتعزيز دور البابوية القياديِّ وترسيخ الهوية الجماعية للكنيسة الغربية. وقد أظهر تأسيسُ دولٍ صليبية وخلقُ بُنى كنسية موازية، بما في ذلك تعيين

بطاركة لاتين في أورشليم وأنطاكيا والقسطنطينية، حجم التعارض القائم بين البيزنطيين واللاتين. ثم جاء غزو القسطنطينية العنيف إبان الحملة الصليبية الرابعة في العام ١٢٠٤ ليعمق معاداة البيزنطيين روما. ومع نفي القياصرة والبطاركة البيزنطيين (الذين أقاموا في نيقيا حتى استعادة القسطنطينية العام ١٢٦١) واحتلال اللاتين أهم كنائس القسطنطينية وأديارها (ووضعها تحت سلطة بطيريكهم) بدأ أن ردم الهوة بين الطرفين أصبح أمراً مستحيلاً.

٦-٨ ظهرت أيضاً الثقة المتزايدة بالنفس لدى البابوات الرومان بوضوح في مجامع الكنيسة الغربية المنعقدة إبان القرون الوسطى. ويُمكن إطلاق تسمية "المجامع البابوية" على المجامع الأربعة الأوائل المنعقدة في اللاتران (١١٢٣ و ١١٣٩ و ١١٧٩ و ١٢١٥). كما أن البراءة البابوية *Unam Sanctam* التي أصدرها البابا بونيفاسيوس الثامن في العام ١٣٠٢، أعادت تفسير نظرية "السيفين"، بمعنى أن الإكليروس يستخدم "السيف الروحي" في حين تستخدم الدولة "السيف الزمني" لخدمة الكنيسة. تسببت هذه البراءة برد عسكري من جانب ملك فرنسا فيليب الرابع الذي دفع بجيشه إلى مهاجمة البابا في أنانيي العام ١٣٠٣. في هذه الحقبة، زاد تدخل البابا عند نشوب مشاكل في الكنائس المحليّة حتى من دون أن ينتظر استئنافاً. لقد كان من المفترض أن تضعه مكانه "نائباً عن المسيح" (*Vicarius Christi*) في مرتبة فوق الأساقفة، ولكن من دون إجراء تعديل في صفتهم الأسقفية.

٧-٨ بالنظر إلى العوامل التي أدت إلى الانقسام بين الأرثوذكس والكاثوليك، يجب عدم التقليل من شأن المشاكل المتصلة بالولاية الكنسية (راجع الفقرة ٨-١) معطوفة على الاختلافات العقائدية والليتورجية مثل انبثاق الروح القدس (*Filioque*) واستخدام الفطير. والحق أن مجمع ليون الثاني (١٢٧٤) الذي عكس خوف القيصر البيزنطي ميخائيل الثامن باليلوغس من احتلال لاتيني جديد يطاول القسطنطينية بعد العام ١٢٦١، لم ينجح في استعادة وحدة الكنيسة، كونه لم يشتمل على أي نقاش معمق، فضلاً عن عدم تلقفه في الكنيسة الأرثوذكسية.

٨-٨ يُمكن اعتبار مجمع كونستانس (١٤١٤-١٤١٨) ردًّا فعلٍ على الحالة الاستثنائية التي وجدت الكنيسة الغربية ذاتها فيها آنذاك ممزقةً بين "مرجعيات" ثلاث؛ فلا القديسون ولا اللاهوتيون ولا الأمراء الكاثوليك ولا الكهنة ولا المؤمنون حتّى كانوا يعرفون من هو البابا الحقيقي. وقد تطوّرت المنظومة المعروفة باسم "المجموعية" (Conciliarism) ردًّا فعلٍ على الانشقاق الغربي (١٣٧٨-١٤١٧)، بحيث شكّلت مقاربةً لاهوتيةً تهدف إلى معالجة المشاكل الكبرى الناجمة عن التشديد المفرط على الأوليّة البابوية، فركّزت على تفوّق المجمع على البابوات. وبالرغم من استقالة البابا غريغوريوس الثاني عشر وعدم التشكيك في القرار الذي اتّخذه المجمع بعزل بابوين متنافسين (يوحنا الثالث والعشرين وبنديكتس الثالث عشر)، تمّت عملياً إدانة المجموعية بوصفها تقول بتفوّق المجمع المسكوني على البابا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجدل في صحّة المراسيم الصادرة عن مجمع كونستانس ما زال قائماً حتّى اليوم. فالبابا مارتينس الخامس الذي انتُخب في هذا المجمع العام ١٤١٧، ما لبث أن اتّخذ إجراءات بحقّ المجموعية العام ١٤١٨، حتّى إنّ أوجينيوس الرابع خلفه (١٤٣١-١٤٤٧) فاقه صرامة. ومن المفارقة أنّ اليونانيين مدّوا السلطة البابوية بدعمٍ إضافيٍّ حين قرّروا في مجمع فيرارا-فلورنسا التفاوض مع فريق البابا أوجينيوس الرابع المناوئ للمجموعية وليس مع مجمع بازل. مع ذلك، لم تتمّ إدانة منظومة المجموعية بشكلٍ نهائيٍّ إلّا في مجمع اللاتران الخامس العام ١٥١٦ الذي أقرّ ما يلي: "وحدّه الحبر الرومانيّ يمتلك كامل الحقّ والقدرة على أن يدعو إلى المجمع وينقلها ويحلّها، وذلك بصفته صاحب سلطة على المجمع جميعها"^{٢٤}. ويثبت النقاش في المجموعية (Conciliarism) أنّ مفهوم المجمعية (Synodality) وممارستها كانا قائمين في الكنيسة الكاثوليكية، إلّا أنّ مثل هذه النزاعات أفقدتها مصداقيتها لوقتٍ طويل.

٨-٩ في أثناء مجمع فيرارا-فلورنسا (١٤٣٨-١٤٣٩)، تعامل اليونانيون واللاتين بعضهم مع بعض على قدم المساواة، فاعترف كل طرف بكنسيّة الطرف الآخر من دون أيّ تشكيك. وقد جرت المصادقة على الاتحاد في شهر تمّوز العام ١٤٣٩. وفي أثناء المجمع عينه، تمّ التوصل إلى اتّحادٍ قصير الأمد مع الكنائس الشرفيّة الكبرى كالكنيستين الأرمنيّة والقبطيّة. ولكن إعلان مرسوم الاتحاد في الآجيا صوفيا يوم ١٢ كانون الأوّل من العام ١٤٥٢ عمّق الانقسام بين البيزنطيّين، وزاد من كراهية الإكليروس والشعب اليونانيّ اللاتين. والحقّ أنّ اليونانيّين لم يتوقّعوا الاتحاد مع روما فحسب، بل الحصول أيضًا على دعمٍ عسكريّ في وجه العثمانيّين. ولكنّ الجيش الجرّار الذي وعد به البابا هزمه العثمانيّون في قارنا على البحر الأسود العام ١٤٤٤. بعد ذلك بوقت قصير، سقطت القسطنطينيّة في يد العثمانيّين يوم ٢٩ أيّار من العام ١٤٥٣. وفي العام ١٤٨٤، أي بعد مرور ثلاثين عامًا على سقوط القسطنطينيّة، ألغى بطاركة الشرق الأربعة الاتحاد رسميًا. بذا، يكون المجمع قد فشل في محاولته لاستعادة وحدّة الكنيسة. غير أنّه استُخدم لاحقًا نموذجًا في الاتّحادات الجزئيّة التي تمّ عقدها مع روما (راجع الفقرة ٩-١٠)، الأمر الذي فاقم سلبية موقف الأرثوذكس منه.

٩ | مرحلة التمهّد (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

أطروحة مشتركة: بعد فشل مجمعيّ الاتحاد ليون الثاني (١٢٧٤) وفيرارا-فلورنسا (١٤٣٨-١٤٣٩) وسقوط القسطنطينيّة في يد العثمانيّين (١٤٥٣)، شهدت المواقف لدى الطرفين تصلّبًا تدريجيًا زاد في حدّته قيام حركة الإصلاح. وقد أدّت النزاعات بين الأرثوذكس والكاثوليك من جهة، وبينهما والبروتستانت من جهة أخرى، إلى نشوء هويّات مذهبيّة متناقضة. ففي "الكتب الرمزيّة" التي وُضعت في تلك الفترة وفقًا

نموذج اعترافات الإيمان البروتستانتية، تبنى اللاهوتيون الأرثوذكس الحجج الكاثوليكية ضد البروتستانت، والحجج البروتستانتية ضد الكاثوليك. فضلاً عن ذلك، فإنّ "النموذج المجمعى" الذي أدخله بطرس الأكبر روسيا كان يقوم على نماذج بروتستانتية. في الكنيسة الكاثوليكية، تبنى اللاهوت الذي قام بعد المجمع التريدينى مفهوماً إقصائياً للخلاص، ما عزز جهود الإرساليات التبشيرية بين المسيحيين الآخرين. وقد قامت في بعض المناطق اتّحادات جزئية بين الأرثوذكس وروما (برست، أوجهورود، إلخ). ولكنّ الشركة في الأسرار التي كانت تمارس في بعض المناطق، لم يجرِ إلغاؤها إلا في القرن الثامن عشر، ما كرّس القطيعة التي كانت قائمة فعلياً منذ قرون.

١-٩ في خضمّ حركة الإصلاح البروتستانتى، سعى اللوثريون إلى الحصول على دعم الأرثوذكس، وذلك كما فعل الأنجليكان في وقت لاحق. وبالرغم من رفض الأرثوذكس هذه المساعي، أخذوا يضعون "كُتُباً مذهبية" لم تكتف بالاعتماد على مصادر أرثوذكسية تقليدية، بل استندت أيضاً إلى مصادر بروتستانتية وكاثوليكية. ففي القرن العشرين، انتقد جورج فلوروفسكي (١٨٩٣-١٩٧١) بعنف هذه التطورات بوصفها انحرافاً (*Pseudo-morphosis*)^{٢٥}. وما زالت هذه القضية مثار جدل بين المؤرخين واللاهوتيين.

٢-٩ في أعقاب حركة الإصلاح التي تطوّرت بشكل مختلف بين بلدٍ أوروبىٍّ وآخر، تبنى الكاثوليك والأرثوذكس على نحو مطّرد نماذج مذهبية في ما يختصّ بفهم الذات. ولكن بالرغم من هذا التحجيم الإشكالي للهوية الكنسية وتحويلها إلى صيغٍ مذهبية، شهدت هذه الفترة تطوّرات خلاقة

٢٥ راجع:

G. Florovsky, "Western Influences in Russian Theology", in *Collected Works of Georges Florovsky*, Vol. 4: *Aspects of Church History*, Belmont MA 1975, 157-182, here 179.

في هذه الكنائس، خصوصًا على صعيد الروحانيّة، وتأثيرًا متبادلًا بين الشرق والغرب. فقد حرص القديس إغناطيوس دي لويولا (١٤٩١-١٥٥٦)، مثلًا، على أن يكون أمينًا على روحانيّة الآباء الناطقين باليونانيّة، ودَرَسَ الآباء البولنديّون بعمق آباء الشرق وقديسيه. أمّا الدومينيكيّون كالأب جاك غوار (١٦٠١-١٦٥٣)، والأب ميشال لوكيان (١٦٦١-١٧٣٣)، فقد ساهموا كثيرًا في تعزيز دراسة الشرق المسيحيّ. وفي الجانب الشرقيّ، قام نيقوديمس الآثوسيّ (١٧٤٩-١٨٠٩) بنشر نصوص كلاسيكيّة مثل **الصراع الروحيّ**^{٢٦} لمؤلّفه لورنزو سكوبولي (حوالي ١٥٣٠-١٦١٠). أمّا كتاب **فيلوكاليا** الذي جمعه نيقوديمس الآثوسيّ ومكاريوس الكورنثيّ (١٧٣١-١٨٠٥) وتمّت طباعته للمرّة الأولى في البندقيّة العام ١٧٨٢، فقد كان له تأثير بالغ، وإن بنسبٍ متفاوتة، في الشرق والغرب على حدّ سواء.

٣-٩ أدّى السياق التاريخيّ الذي وجد الكاثوليك والأرثوذكس أنفسهم جزءًا منه إلى نشوء أنظمة للتعليم العالي مثل الأكاديميّات اليسوعيّة في أوروبا، وأكاديميّة بيتر موغيليا في كييف. وفي حين أنّصف اللاهوت بالسجال في هذه الحقبة، عبّر لاهوتيّون عظام مثل الأرثوذكسيّ ماكسيمس مارغونيوس (١٥٤٩-١٦٠٢) والكاثوليكيّ ليو ألاتيوس (حوالي ١٥٨٦-١٦٦٩) عن التلاقي بين الكنيستين في المسائل الجوهرية^{٢٧}.

٢٦ المعروف أيضًا بـ **الحرب اللامنظورة**، راجع:

Unseen Warfare: The Spiritual Combat and Path to Paradise of Lorenzo Scupoli, edited by Nicodemus of the Holy Mountain and revised by Theophan the Recluse, Crestwood NY 1978.

٢٧ راجع:

Margounios' Comment on Saint Augustine's *De trinitate* (1588), ed. G. Fedalto, Brescia 1963; Leo Allatius, *De ecclesiae occidentalis atque orientalis perpetua consensione*, Cologne 1648.

٤-٩ غالبًا ما استخدم المجادلون الأرثوذكس حججًا كاثوليكية في وجه البروتستانت، كما في الجدال الذي دار على الإفخارستيا، وحججًا بروتستانتية في وجه الكاثوليك كما في السجال المتعلق بالأوليّة البابوية. كذلك استخدم الكاثوليك حججًا أرثوذكسية في وجه البروتستانت مثل كلام نيقولاوس كاباسيلاس (حوالي ١٣٢١-١٣٩٢) على الحضور الحقيقي في الإفخارستيا الذي استشهد به المجمع التريدينّي^{٢٨}.

٥-٩ بالرغم مما قام به دعاة حركة الإصلاح من تشكيك في السلطة البابوية، فإنّ المجمع التريدينّي (١٥٤٥-١٥٦٣) لم يتطرق إلى الأوليّة البابوية بشكل مباشر، بل ترك مسألة سلطة البابا في تحديد العقيدة مفتوحة. غير أنّ الإصلاحات في حياة الكنيسة التي أطلقها هذا المجمع ونفذها البابوات أفضت، عمليًا، إلى مركزية السلطة العقائدية في الكنيسة الكاثوليكية وإلى اضطلاع الكرسي الرومانيّ بدور أفعال. مذكًا، تحوّل الولاء للبابوية إلى سمة فارقة من سمات الهوية الكاثوليكية.

٦-٩ في القرن السادس عشر، شكّل القسم الجنوبيّ من إيطاليا المعروف باسم Magna Graecia موطئًا لعشرات الآلاف من المسيحيين البيزنطيين. هذه الجماعة التي انضم إليها لاجئون وصلوا حديثًا من ألبانيا، بقيت بعد انعقاد مجمع فلورنسا كنيسة ذات حكم ذاتي، في شركة كاملة مع كنيسة روما. بيد أنّها فقدت حالة حكمها الذاتي بسبب الإصلاحات المسلكية التي دخلت حيّز التطبيق بعد المجمع التريدينّي، والتي نتج منها العام ١٥٩٦ مرسوم *Perbrevis Instructio* الذي أخضعها لولاية أسقف لاتيني محلي. ولكن بالرغم من حرمان هذه الكنيسة أسقفها، فقد حافظت على ليتورجيتها وكهنيتها. إلا أنّ فقدان صلتها بالقسطنطينية وخسارة استقلاليتها حولها إلى

٢٨ راجع:

S. Ehses (ed.), *Concilium tridentinum VIII/5: Acta*, Freiburg i.Br. 1919, 912, 39 – 913, 1.

يذكر المجمع التريدينّي نيقولاوس كاباسيلاس في سياق كلامه على عقيدة ذبيحة الإفخارستيا.

مجرد طقس (*Ecclesia ritualis*) تتسامح معه الكنيسة الكاثوليكية. وقد تمَّ منحها أسقفًا فخريًا يُعرف بصفة "راسم" (*Ordinant*) يقيم في روما وتنحصر مهمته في سيامة كهنة الجماعة وشمامستها بحسب الطقس البيزنطي. وقد شكَّلت هذه التدابير لاحقًا نموذجًا للانضمامية (راجع الفقرة ٩-١٠).

٧-٩ إنَّ خسارة الكنيسة الكاثوليكية تدريجيًا دورها لاعبًا سياسيًا شجَّعت على المضي في المذهبة. فرفض التعامل مع البروتستانت عزَّل ممثلي روما في عملية التفاوض من أجل إنهاء حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨)، حتى إنَّ الدول الكاثوليكية غالبًا ما كانت تُغلب مصالحها الخاصة على مصالح الكنيسة. وقد أخذت الكنيسة الكاثوليكية تنطوي على ذاتها بشكل متصاعد مطوَّرةً أشكالًا تعبدية جديدة، مثل بعض التقويَّات المريمية. وفي حين كانت الكنيسة الكاثوليكية تخسر أراضي شاسعة في أوروبا بفعل حركة الإصلاح، سارع قادتها إلى التشديد على أهميَّة تبشير القارَّات المكتشفة حديثًا.

٨-٩ في مستهلَّ القرن الثامن عشر، حاول بطرس الأكبر أن يحدث روسيا بحسب النماذج الأوروبية، ما ترك أثرًا في الكنيسة بطرائق شتى. فأدخل النظام "المجمعي" الحوكمة الكنسية، وسعى إلى رفع المستوى التعليمي للإكليروس. وقد أدَّى هذا، من جهة، إلى حصر الإدارة الكنسية في بُنىٍ مجمعيةَّة (تستلهم النماذج البروتستانتية عوضًا عن نماذج الكنيسة في مراحلها الأولى) اضطلعت فيها مصالح الدولة بدور حاسم، ومن جهة أخرى، ودائمًا على غرار النماذج الكنسية الغربية، ارتقت التنشئة اللاهوتية لتصبح أساس إنجازات اللاهوت الروسي في القرن التاسع عشر.

٩-٩ أسفرت بنية ملَّة الروم التي اعتمدها السلطنة العثمانية عن تعزيز المركزية في الكنيسة الأرثوذكسية. ومن ثمَّ، فقد شهدت الحقبة العثمانية تعاظمَ أهميَّة البطريكية المسكونية على حساب البطريكيَّات الأرثوذكسية الأخرى، وقد كانت في العرف العثمانيّ تابعةً فعليًا للبطريك المسكوني. وقد كان لهذا الوضع نتائج بعيدة الأثر في الكنيسة بالقرن التاسع عشر،

وذلك حين عَظُمَت شوكة الحركات القومية في السلطنة العثمانية، ولا سيَّما في البلقان. فالأرثوذكس من غير اليونانيين عادوا لا يرون في بطريك القسطنطينية ممثلاً لهم، وخصوصاً بالنظر إلى الجهود السياسية التي كانوا يبذلونها من أجل التحرُّر القومي.

٩-١٠ إنَّ كَلَّ محاولات استعادة الوحدة مع روما في بلدان أوروبا الشرقية إبان هذه الفترة لم تُسفر سوى عن اتِّحادات جزئية، الأمر الذي تسبَّب في انقسام الكنائس المحليَّة إلى كاثوليكية وأرثوذكسية. وكان أول مَنْ حاول إعادة الشركة مع روما هم أرثوذكس الأتحاد البولندي-الليتواني، وذلك طمعاً منهم في التساوي مع الأرستقراطية البولندية. ففي العام ١٥٩٥، قام هؤلاء بإرسال أسقفين إلى روما للتفاوض. ولكن بالرغم من توقيعهما اتفاقاً مع روما، لم يوافق كلُّ الأساقفة المشاركين في مجمع برست (١٥٩٦) عليها، ذلك لأنَّهم توقَّعوا أن يُعاملوا على أساس قرارات مجمع فلورنسا لا المجمع التريدينتي. بعد ذلك، أتى دور الأوسكوك، أي الأرثوذكس الذين فرُّوا من الحكم العثماني في صربيا. وقد شكَّل هؤلاء العام ١٦١١ كنيسة كاثوليكية شرقية صغيرة في مارتشا بكرواتيا، محافظين على طقسهم وبقائهم في شركة مع كلِّ من البابا والبطريركية الأرثوذكسية في بيتش (صربيا). وفي العام ١٦٤٦، وبالروحية ذاتها لاتِّحاد مجمع برست، انضمت أبرشية موكاتشيفو (في أوكرانيا حالياً) التي كانت مقسومة آنذاك بين المجر وترانسلفانيا إلى الكنيسة الكاثوليكية في مجمع أوجهورود. كما انضمَّ، العام ١٧٠٠، قسم من المؤمنين الناطقين بالرومانية في ترانسلفانيا (التي أصبحت جزءاً من رومانيا العام ١٩١٨) إلى الكنيسة الكاثوليكية، وذلك نتيجة الضغط المتزايد الذي كان يمارسه الأمراء الكالفينيون، ولكن بتشجيع أيضاً من المبشرين اليسوعيين. وبسبب الإكليزيولوجيا الإقصائية التي هيمنت بعد المجمع التريدينتي كردُّ فعلٍ على الإصلاح البروتستانتي، بلغ الكاثوليك والأرثوذكس حدَّ التشكيك في إمكان أن تكون جماعة منشقة عنهم أداة للخلاص.

٩-١١ في أنحاء أخرى من العالم الأرثوذكسي، كحوض البحر الأبيض المتوسط مثلاً، عرف الأرثوذكس والكاثوليك، بالرغم من التوترات التي لا يُمكن إنكارها، فترات من التعايش السلمي نسبياً. والحقُّ أنَّ مجمع نشر الإيمان الفاتيكانيّ المسؤول عن الإرساليّات (*Propaganda Fide*) لم يُصدر مرسوماً يقضي بمنع المسيحيّين الذين ليسوا في شركة مع روما من "المشاركة في القدسيّات" (*Communicatio in sacris*) إلّا في شهر تمّوز من العام ١٧٢٩^{٢٩}. وتكمن أهميّة هذا المرسوم في أنّه يُظهر أنّ الأرثوذكس والكاثوليك كانوا يمارسون حتّى ذلك الحين شكلاً من أشكال الشركة الليتورجيّة والأسراريّة (وإلّا لما كان منعها ضروريّاً). فقام الجانب الأرثوذكسيّ بنشر ردّه على المرسوم الرومانيّ في شهر تمّوز من العام ١٧٥٥. لذا اعتبر بطاركة القسطنطينيّة والإسكندريّة وأورشليم أنّ جميع الأسرار خارج الكنيسة الأرثوذكسيّة باطلة، معلنين أنّهم لن يقبلوا اللاأرثوذكس الذين يرغبون في الانضمام إلى الأرثوذكسيّة إلّا بواسطة المعموديّة^{٣٠}. أمّا الكنيسة الأرثوذكسيّة الروسيّة فقد استمرت في قبول المنضمّين إليها من الكنيسة الكاثوليكيّة بالاستناد إلى سرّ الاعتراف وحده.

١ | مرحلة الانطواء الإكليريولوجي (القرن التاسع عشر)

أطروحة مشتركة: إبان القرن التاسع عشر، واجهت الكنيسة الكاثوليكيّة في أوروبا الغربيّة تحديّات ثلاثة: التحديّ الأوّل كان إكليريولوجي الطابع ويتّصل خصوصاً بالغاليكانيّة. التحديّ الثاني كان سياسياً وقوامه تعاظم هيمنة الدولة على الكنيسة. أمّا التحديّ الثالث فكان ذا طابعٍ فكريّ ويتمثّل بالتطوّرات العلميّة الحديثة. وقد

٢٩ راجع:

Mansi 46, 99-104.

٣٠ راجع:

Mansi 38, 619.

شكّلت حركة "ما وراء الجبال" التي غالت في التشديد على الأُوليَّة البابويَّة كما عبّرت عنها تحديدات المجمع الفاتيكانيّ الأوَّل ردَّ فعلٍ على هذه التحدّيات، علمًا بأنَّ فهم تحديدات هذا المجمع يجب أن ينبثق من قراءة أعماله بدقَّة، لا من تفسيره تفسيرًا متطرّفًا.

وإبان القرن التاسع عشر أيضًا، حدا التشديدُ على مفهوم الأُمَّة في السياسة بعضَ الشعوب الأرثوذكسيَّة على الإفراط في وضع النبرة على المبدأ الإثنيّ على حساب مبدأ الأرض، ما عبَّل في تشكُّل كنائس قوميَّة. بنتيجة ذلك، انعقد مجمعُ للبطاركة الأرثوذكس في القسطنطينيَّة العام ١٨٧٢ وأدان النزعة الإثنيَّة-القوميَّة (Ethnophyletism). بيد أنَّ المبدأ الكنسيّ الإثنيّ كان وما زال يؤثّر سلبيًّا في الشهادة على الوحدة في الكنيسة الأرثوذكسيَّة حتّى يومنا هذا.

١٠-١ أعادت الغاليكانيَّة (كلمة مشتقَّة من "غاليا" أي فرنسا)، وهي مفهومٌ يعود إلى القرن السابع عشر، إحياء المجمعويَّة التي تهدف إلى إخضاع البابا للمجمع، وأسبغت عليها في القرن التاسع عشر شكلًا جديدًا، عبر التشديد على استقلاليَّة الكنائس القوميَّة. وقد اتَّخذت الأفكار الغاليكانيَّة التي انتشرت في فرنسا على وجه الخصوص، شكلًا مشابهًا للحركة الفبرونيانيَّة في ألمانيا (نسبةً إلى فبرونيوس، الاسم المستعار للأسقف المساعد في مدينة تريير، يوهان نيكولاوس فون هونتهايم، ١٧٠١-١٧٩٠). وعلى خلفيَّة النقاش الذي دار على المجمعويَّة في نهاية القرون الوسطى، أذان بابوات تلك الحقبة الغاليكانيَّة والفبرونيانيَّة.

١٠-٢ على الصعيد السياسيّ، وجدت الكنيسة الكاثوليكيَّة ذاتها في مواجهة عددٍ من التغيُّرات الجوهرية المتّصلة بالعلاقة بين الدولة والكنيسة، مثل تسخير الكنيسة لمصلحة الدولة في فرنسا وفي الإمبراطوريَّة الهابسبورغيَّة (وذلك كإحدى نتائج "الجوزيفينيَّة"، نسبةً إلى القيصر جوزيف الثاني الذي حكم بين العامين ١٧٨٠ و١٧٩٠)، والتهديد بخسارة الأراضي التابعة البابا.

فضلاً عن ذلك، شعرت الكنيسة بالتحدي المتعاظم لليبرالية التي اقترنت في العديد من الدول الأوروبية بمعادة الإكليروس لدى الحكومات ذات المقاربة العلمانية عداءً مستحكماً.

٣-١٠ تمثّل التحديّ الفكريّ بتطور العلوم الطبيعيّة الحديثة، وبنقد الدين الذي قامت به الفلسفة والعلوم الإنسانيّة، وبتطبيق منهج النقد التاريخيّ على الكتاب المقدّس. وقد طرَحَ التقدّم العلميّ في علم الآثار والجيولوجيا والتاريخ وغيرها أسئلةً تتصلّ بصيغ الإيمان التقليديّة، وبرزت حاجة ملحةً إلى إيجاد وسيلة للتعبير عن هذا الإيمان على نحو يتلاءم والأوضاع المستجدّة. وقد استدعى هذا التحديّ إعادة النظر في العلاقة بين الإيمان والعقل.

٤-١٠ ظهرت حركة "ما وراء الجبال" (Ultramontanism) في البلدان الواقعة شمال جبال آلپ بوصفها ردّ فعل على هذه التحديّات، وذلك عبر التشديد المفرط على الأوّليّة البابويّة. وكان مناصروها مقتنعين بضرورة دور البابا القياديّ الذي يحكم في روما "ما وراء الجبال". غير أنّ هذه الحركة لم تكن مجرد ردّ فعل، بل يُمكن اعتبارها أيضاً تكيّف الكنيسة مع القيود التي فرضها المجتمع الحديث. فبواسطة إعادة التوجّه نحو روما، كانت الكنيسة تحاول أن تتصدّى للثورة الفرنسيّة وتداعياتها، أي زوال الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة، وإعادة رسم خارطة الأبرشيّات الفرنسيّة وعزل جميع أساقفتها. لكنّ المفارقة أنّ هذه التداعيات عزّزت سلطة البابويّة تعزيزاً هائلاً.

٥-١٠ ساهمت حركة "ما وراء الجبال"، مدعومةً بوسائل تواصل جديدة أتاحها لجمهورٍ واسع أن يتلقّى الرسائل البابويّة مباشرةً، في تعزيز الروابط العاطفيّة لدى كثير من المؤمنين بأسقف روما. وأصبحت البابويّة ذاتها مع البابويين غريغوريوس السادس عشر (١٨٣١-١٨٤٦) وبيوس التاسع (١٨٤٦-١٨٧٨) أحد العناصر الرئيسيّة الفاعلة في هذه الحركة. كما أنّ توسّع العمل التبشيريّ آنذاك ساعد على ترسيخ دور روما المركزيّ عبر تقليده من شأن الحدود بين بلدٍ وآخر. فأصبح البابا على نحو متصاعدٍ الشخصية الأولى التي ترمز إلى الكنيسة الكاثوليكيّة، والتي يتماهى بها الكثير من الكاثوليك حول العالم.

٦-١٠ انعكست بعض أفكار حركة "ما وراء الجبال" على التحديدات العقائدية للمجمع الفاتيكاني الأول، بحيث لا يُمكن فهمها بشكل صحيح إلا عبر أخذ سياقها التاريخي في الاعتبار، وقد أثر تأثيراً بالغاً في النص. لقد أتى صوغ العقائد المتعلقة بولاية البابا العالمية وعصمته رداً على تحدّيات تلك الحقبة. فاستكملت هذه العقائد النزعة التي شهدتها القرون السابقة إلى مزيد من المركزيّة، وتصدّت للعقلانيّة داخل الكنيسة وهجمات الإلحاد التي انتشرت في أوروبا. كما أنّ التغييرات التي طرأت بفعل السياسة على البنى الكنسيّة إبّان القرن التاسع عشر دفعت الكنيسة الكاثوليكيّة في المجمع الفاتيكاني الأول إلى تعزيز سلطة البابا، وذلك في سبيل المحافظة على وحدة الكنيسة في اللحظات العصيبة.

٧-١٠ بخلاف المفهوم الشعبيّ الشائع عن المجمع الفاتيكاني الأول، وبالاستناد إلى قراءة دقيقة لأعمال هذا المجمع، فإنّ عقيدة الولاية العالميّة لا تجعل من البابا حاكمًا مطلقًا. إذ هو يبقى مقيدًا بالوحي الإلهي والقانون الطبيعيّ، كما يتعيّن عليه احترام حقوق الأساقفة وقرارات المجمع. والحقّ أنّ المجمع الفاتيكاني الأول لم يسبغ صفة العقيدة على عبارة "البابا معصوم"، بل أسهب في تحديد الشروط التي تتيح للبابا أن يعبر بواسطتها عن عقيدة الكنيسة بشكل معصوم. وبحسب فهم المجمع ذاته، فإنّ القول بأنّ التحديدات البابويّة مبرمة "في ذاتها، لا بفعل موافقة الكنيسة عليها" (*Ex sese, non autem ex consensu ecclesiae*) لا يستتبع أنّ البابا يستطيع تحديد عقيدة ما معزل عن الكنيسة كونها جماعة. فالبابا لا يتلفّظ بتعليم جديد، بل يتبسّط في صوغ عقيدة متأصلة بالأساس في وديعة الإيمان (*Depositum fidei*).

٨-١٠ طمعاً في الوصول إلى تفسير تحديدات المجمع الفاتيكاني الأول تفسيراً ملائماً، لا بدّ من الإلمام بتاريخ تكوّن كلّ وثيقة من وثائقه (*Textgeschichte*)، ولا سيّما بالخلفيّة التي استدعت اختيار المصطلحات. على هذا الصعيد، ينبغي منهجياً العودة إلى الشروح التي سبقت التصويت على هذه الوثائق،

إذ تُشكّل الطريقة الوحيدة لإدراك المعنى الصحيح للكلمات التي استخدمها آباء المجمع. بالإضافة إلى ذلك، من المهم جدًا الاستعانة بتاريخ التلقّف، أي التفسير اللاحق لقرارات المجمع كما عبّرت عنه السلطة التعليميّة في الكنيسة الكاثوليكيّة، وذلك من أجل التوصل إلى فهم يلائم تعليم المجمع. في إطار تاريخ التلقّف، يظلمح "ردُّ الأساقفة الألمان على رسالة بيسمارك العام ١٨٧٥"^{٣١} بأهميّة مفصليّة، وذلك لكون البابا بيوس التاسع الذي دعا إلى انعقاد المجمع قبّل هذا الردّ بوصفه تفسيراً أصيلاً للمجمع^{٣٢}. وبحسب هذه الوثيقة، لا تُقلّص أوّليّة البابا القانونيّة سلطة الأساقفة العاديّة، لأنّ الأسقفية تقوم على "التأسيس الإلهي ذاته"^{٣٣} الذي تقوم عليه البابوية. فضلاً عن ذلك، فإنّ العصمة البابوية "تغطّي النطاق ذاته تمامًا الذي يغطّيه تعليم الكنيسة المعصوم عامّة، والذي ينحصر في مضمون الكتب المقدّسة والتقليد والقرارات العقائديّة التي سبق للكنيسة أن أصدرتها بفعل وظيفتها التعليميّة"^{٣٤}.

١٠-٩ إنّ توقّف المجمع عن الانعقاد ونهايته المباغتة - بفعل نشوب الحرب الفرنسيّة-البروسية العام ١٨٧٠ وما تلا ذلك من ضمّ روما إلى مملكة إيطاليا - ساهما في الخلل الذي يعاني منه تعليمه الإكليريولوجي،

٣١ نُشرت ترجمةُ المستند الألمانيّ هذا الإنكليزيّة ملحقًا لكتاب:

H. Küng, *The Council, Reform and Reunion*, New York 1961, 193-199 [Appendix I: "A Declaration by the German Bishops on the Relation between the Episcopate and the Papal Primacy"].

٣٢ راجع:

Pius IX, "Litterae apostolicae ad Germaniae archiepiscopos, episcopos, etc.", in *Irénikon* 29 (1956) 148-149.

٣٣ راجع:

"A Declaration by the German Bishops", 196.

٣٤ راجع:

"A Declaration by the German Bishops", 198.

ألا وهو معالجة مسألة الأُوليَّة البابويَّة، بمعزل عن الأسقفية وسرِّ الكنيسة ككلِّ (راجع الفقرة ١١-١٢). ومن ثمَّ، فإنَّ المجمع الفاتيكانيَّ الأوَّل لا يُقدِّم إكليزيولوجيا متكاملة، خصوصًا من حيث دور الأساقفة والأساقفة المتروبوليتيين والبطاركة والمجامع الكنسيَّة والعلمانيِّين، إلخ. كما إنَّه يعاني من نواقص أخرى كاستخدامه مصطلحاتٍ قانونيَّة غايةً في التخصُّص، وغالبًا ما تحمل معاني مختلفة في الحياة اليوميَّة، الأمر الذي يجعلها عرضةً لتفسير مغلوط. ومن نواقصه أيضًا استناده إلى لاهوت لا ينمُّ على معرفة كافية بالكتاب المقدَّس وتاريخ الكنيسة.

١٠-١٠ يقودنا التقصيُّ التاريخيُّ إلى ملاحظة أنَّ طرقًا كثيرة في تلقُّف المجمع الفاتيكانيَّ الأوَّل، وخصوصًا المتطرِّفة منها، لم تكن أمنيَّةً على تحديدات هذا المجمع. فعصمة البابا، مثلًا، ليست مصدرَ عدم وقوع الكنيسة في الخطأ، بل العكس هو الصحيح؛ وما يُعلنه البابا من جهة العقيدة لا يدَّعي لذاته العصمة في ما خلا التحديدات "من على المنبر" (*Ex cathedra*). والحقُّ أنَّ المواقف الدفاعيَّة اللاحقة لا يُمكن تخطيها ما لم يع المرء الفرق بين المقصد الأصليِّ والتلقُّف اللاحق.

١١-١٠ بالرغم من أنَّ المجمع الفاتيكانيَّ الأوَّل شكَّل في الأساس ردًّا على الظواهر المذكورة أعلاه في المجتمع الغربيِّ، إلاَّ أنَّه يجب عدم إغفال بُعدِه الشرقيِّ. وقد لفتَ بعض الأساقفة الكاثوليك الشرقيِّين نظر الحاضرين في المجمع إلى المقاربة الإكليزيولوجيَّة للشرق المسيحيِّ التي تضع نبرةً أشدَّ على حقوق الكنائس المحليَّة. ولكنَّهم فشلوا في دفع المجمع إلى أخذ مخاوفهم هذه في الاعتبار، وذلك على غرار أقليَّةٍ من الأساقفة اللاتين.

١٢-١٠ أثارت تعاليم المجمع الفاتيكانيَّ الأوَّل في وثيقة الراعي الأبديِّ (*Pastor Aeternus*)، العائدة إلى العام ١٨٧٠، اعتراضات عددٍ لا يستهان به من الأساقفة والكهنة والمؤمنين الكاثوليك. ولم يقبل أساقفة الكنيسة الكاثوليكيَّة بأجمعهم قرارات المجمع إلاَّ بعد مضيِّ بضع سنوات على

انعقاده، وذلك بالرغم من استمرار مخاوفهم. أما بعض الكهنة والمؤمنين الكاثوليك، وقد اعتبروا المجمع انحرافاً عن تقليد الكنيسة، فأسسوا في نهاية المطاف الكنيسة الكاثوليكية القديمة التي كان لها بدورها حوار مكثف مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. وقد اتضح أثناء هذه المحادثات، مثلاً في المؤتمرين المنعقدين في بون العامين ١٨٧٤ و ١٨٧٥، أن العديد من الاختلافات بين كنائس الشرق والغرب (كمسألة انبثاق الروح القدس مثلاً) يمكن معالجتها بشكل أسهل إذا جرت مناقشتها بعيداً عن قضية الأوثية.

١٠-١٣ بعد انعقاد المجمع الفاتيكاني الأول، يُمكن رصد تنامٍ في احترام البابوات تقاليد الشرق المسيحي (راجع الرسالة العامة للبابا لاؤن الثالث عشر *Orientalium Dignitas*، العام ١٨٩٤). ولكن هذا الاحترام بقي ضمن إطار اتحادي لم يقبله الأرثوذكس، وهو من وجهة نظر معاصرة غير صالح لاستعادة الشركة بين كنيسيتنا (راجع الرسالة العامة للبابا نفسه *Satis Cognitum*، العام ١٨٩٦). ويُمكن العثور على مواقف مشابهة اتخذتها الكنيسة الأرثوذكسية في نصوص رسمية تعود إلى ذلك التاريخ (راجع الرسالة العامة لبطريك القسطنطينية أنثيمس السابع، العام ١٨٩٥). تركز هذه الوثائق جميعها على إكليزولوجيا إقصائية تنادي بفكرة "العودة"، وتمثل موقفاً متعالياً يفصح عنه اقتناع كل كنيسة بأنها وحدها تمتلك ملء الحقيقة، في حين أن الكنيسة الأخرى تشوبها نقيصة ما. والحق أن أياً من الطرفين لم يكن آنذاك مستعداً لإمعان النظر في موقف الطرف الآخر.

١٠-١٤ كما في الغرب، كذلك في الشرق، أخذ عصر التنوير يتحدى المؤسسات الكنسية القائمة. والثابت أن العالم الناطق باليونانية احتك بالتنوير في القرن الثامن عشر، وشهد في البداية بعض ردود فعل إيجابية. فقد قام علماء بارزون (كثير منهم كانوا كهنة ورهباناً أرثوذكساً) بترجمة عدد من الأعمال التي وضعها مؤلفون غربيون في العلوم والرياضيات والفلك وما إلى ذلك، في حين عمد آخرون إلى تدبيح أعمال مشابهة. وأقبل العديد من هؤلاء

المؤلفين على التنوير الفرنسي والألماني، حتّى إنَّ بعضاً منهم عاد إلى ما هو أقدم مثل ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) ولايبنتز (١٦٤٦-١٧١٦). من جهة أخرى، قام ردُّ فعلٍ تدريجيٍّ على بعض معالم التنوير، كاستقلالية الفرد ونقد التقليد والمادّية ومناهضة الإكليروس. ظهرت هذه الأفكار بدايةً في أوساط المعجبين بإنجازات التنوير العلميّة. ولكنّها استتبعت في نهاية المطاف بموقفٍ سلبيٍّ من جهة القيادة الكنسيّة. بنتيجة ذلك، أثار التنوير ريبةً كثيرين، حتّى إنَّ بعضاً من مناصريه مُنعوا من التعليم في المدارس العليا التابعة الكنيسة. كما برزت تدريجيّاً مجموعةٌ من اللاهوتيين المناهضين للتنوير والثقافة الغربيّة عموماً. ويُمكّن العثور في العالم الأرثوذكسيّ على بعض آثار هذا الصراع حتّى يومنا هذا.

١٠-١٥ شكّلت فلسفة الدين الروسيّة في القرن التاسع عشر ومستهلّ القرن العشرين مكوّناً مهمّاً من مكوّنات النهضة الروحيّة الأرثوذكسيّة إبّان تلك الحقبة. تركّزت هذه الفلسفة على النقاش بين "مناصري السلاقيّة" و"الغربيين"، وأسست لفهمٍ واسعٍ وخلاقٍ تناول ظواهر سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة آنذاك، بما فيها مفاهيمٍ أساسيّة مثل السوبورنوست (*Sobornost*) لدى خوميakov (راجع الفقرة ٢-٣) أو فلسفة سولوفاييف عن "الوحدة الكليّة". فضلاً عن ذلك، أعطت هذه الفلسفة ما شهدته الفكر اللاهوتيّ في الانتشار الروسيّ من تطوّرٍ لاحقٍ دفعاً ذا شأنٍ.

١٠-١٦ على عتبة القرن العشرين، انخرط أرثوذكس الشرق الأدنى بقوة في اليقظة الثقافيّة والعلميّة للعالم العربيّ، ويُشار إليها في اللغة العربيّة بلفظة "نهضة". وقد دافع بعض المفكرين الأرثوذكس عن فكرة الهويّة العربيّة الشاملة بمعزل عن الاختلاف الدينيّ، وقاموا بنشر مبادئ التنوير الفرنسيّ المتّصلة بالتعليم والتقدّم والعلوم. هدَفَ هذا التوجّه الزمنيّ بالدرجة الأولى إلى إيجاد قاسمٍ مشتركٍ مع المسلمين من خارج الإطار الدينيّ، وإلى تعبيد الطريق أمام نموذجٍ مجتمعيٍّ قائمٍ على العقل. أمّا في ما يتعلّق

بالكنيسة، فقد أثبتت النهضة أنها ظاهرة ملتبسة. فهي ساهمت، من جهة، في خلق مجالس كنسيّة مؤلّفة في غالبيّتها من علمانيّين، وفي قيام مؤسّسات تعليميّة وخيريّة مثل المدارس والميتم. ولكنّها أدّت، من جهة أخرى، إلى توسيع الفجوة بين المفكرين من خارج الإكليروس وطبقة الإكليروس غير المتعلّمة في غالبيّتها، أو المنهمكة بالسجلات الجدليّة مع المرسلين الكاثوليك والبروتستانت.

١٧-١٠ ارتبطت نشأة الكنائس القوميّة المستقلّة في جنوب شرق أوروبا بشكل وثيق بتأسيس الدول القوميّة إبّان القرن التاسع عشر. وقد اضطلعت عناصر مختلفة، ولكن مرتبطة في ما بينها، مثل الأرض والإثنيّة والدولة والسياسة واللغة بدورٍ في هذا الإطار. ولكنّ مدى الأهميّة الإكليزولوجيّة لكلّ من هذه العناصر ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتوضيح. والحقّ أنّ الكنائس القوميّة كان يُتوقّع منها أن تساهم في نشوء الدول القوميّة وترسيخ هويّتها.

١٨-١٠ اتّبعَت الكنائس القوميّة المستقلّة في جنوب شرق أوروبا (اليونانيّة والصربيّة والرومانيّة والبلغاريّة، فضلاً عن الكنيسة الألبانيّة في القرن العشرين) نماذج مختلفة في نشأتها وتطوّرها. ولكنّها تقاطعت أيضاً في عددٍ من السمات المشتركة، ومنها أنّ غالبيّة المجموعات الإثنيّة في جنوب شرق أوروبا كانت تعيش في أكثر من بلد، ما استتبع نشوء هيكلّيات كنسيّة عدّة لكلّ منها. فضلاً عن ذلك، رغبت حكومات الدول القوميّة الناشئة في قيام كنائس مستقلّة على أرضها، ما أفضى إلى نقاش في ما إذا كان على الكنيسة في الدولة الناشئة حديثاً أن تضع حدّاً لعلاقتها بطريكيّة القسطنطينيّة. غير أنّ البلغار اتّبَعوا نهجاً مختلفاً إلى حدٍّ ما. فحكّم كنيستهم الذاتي، وقد تمثّل بخلق إكسرخوسيّة بلغاريّة على يد السلطان، سبّق حصول الدولة البلغاريّة على استقلالها.

١٠-١٩ وفي ما خصَّ الاعتراف باستقلالية الكنائس، يجب ألا يغيب عن البال أنَّ جميع الكنائس التي تأسست حديثاً كانت خاضعة لولاية بطيريكية القسطنطينية. لذا، قام البطريك المسكوبي، ومعه بطاركة الإسكندرية وأنطاكية ورئيس أساقفة قبرص، بالردِّ على طموحات البلغار في الاستقلال عبر إدانة النزعة الإثنية-القومية، وذلك في أثناء مجمع عُقد في القسطنطينية العام ١٨٧٢، ورفض الموافقة على قيام ولاية منفصلة للأرثوذكس البلغار ضمن السلطنة العثمانية، لكون هذا يُغلب المبدأ الإثني على مبدأ الأرض. وقد أدَّى هذا الأمر إلى انقطاع في الشركة لم يتمَّ تخطيه إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد حصول الدول القومية الحديثة على استقلالها الكامل، اعترفت البطيريكية المسكوبية باستقلالية الكنائس القومية الجديدة على أساس مبدأ الأرض.

١٠-٢٠ نتج من كلِّ هذا تغيُّر مفهوم استقلالية الكنائس في القرن التاسع عشر. إذ لم تعد تُعتبر مسألة تتصل بنظام الكنيسة الداخلي، بل أصبحت علامة من علامات الاستقلال عن البطيريكية المسكوبية. بدأ، عدتَّ الاستقلالية الكنسية موازية لسيادة الدولة على أراضيها. وكانت إحدى نتائج هذا التطور خلطاً بين المبدأ الإثني ومبدأ الأرض في بنية الكنيسة، الأمر الذي تحوّل في ما بعد إلى مشكلة، ذلك بأنَّ الحدود الجغرافية للمجموعات الإثنية لم تكن تتطابق دوماً وحدود الدول.

١٠-٢١ توأصل النقاش في إطار اللاهوت الأرثوذكسي في معنى المبدأ الإثني المتعلّق بالإكليزولوجيا، وذلك بالأخصّ في إطار مناقشة الآلية التي يجب أن تُمنح الاستقلالية بموجبها إلى كنيسة أرثوذكسية محلية، ولكن من دون التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن حتّى يومنا الحاضر. ومن ثمّ، تمَّ حذف هذه القضية عن جدول أعمال مجمع كريت الأرثوذكسي (٢٠١٦) الذي لم يتطرّق إلا إلى مسألة الحكم الذاتي ضمن الكنيسة المستقلة الواحدة.

|| مرحلة النهضة الإكليريولوجية (القرنان العشرون والواحد والعشرون)

أطروحة مشتركة: اجتهد الكاثوليك والأرثوذكس إبان القرن العشرين في العودة إلى الينابيع، وترسيخ إكليريولوجيا تضع النبرة على نموذج كنيسة القرون الأوائل. ولقد أفضت بلورة مفهوم الإكليريولوجيا الإفخارستية في الكنيسة الأرثوذكسية إلى مساءلة لاهوتية لتأثير المبدأين الإثني والقومي. كما تصاعد الشعور في العديد من الأوساط الأرثوذكسية بالحاجة إلى تكييف التآزر الأرثوذكسي، وإلى قيام نقاش في القضايا المتصلة بالحدثة وما بعدها. من ناحية أخرى، تمكنت الكنيسة الكاثوليكية، بفضل إعادة اكتشاف الآباء والحركة الليتورجية وتلقف الإكليريولوجيا الإفخارستية، من تخطي المفهوم القانوني الضيق لماهية الكنيسة، ما انعكس بشكل خاص في وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني مثل المجمع المقدس (Sacrosanctum Concilium) ونور الأمم (Lumen Gentium). تنطوي هذه التطورات في كلا الكنيستين على عناصر قادرة على تخطي الاختلافات الإكليريولوجية بين الكاثوليك والأرثوذكس.

١١-١ شكّل المجمع المحلي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والذي انعقد في العامين ١٩١٧ و١٩١٨، ردًا على ظروف تاريخية خارجية (اضطرابات ديمقراطية في المجتمع، وما إلى ذلك)، وعلى حاجة إلى إصلاحات داخل الكنيسة. لم تقتصر المشاركة في هذا المجمع على الأساقفة، بل شملت أيضًا كهنة وعلمانيين. والحق أن التباعد بين الأساقفة والرعايا بدا كبيرًا إلى درجة فرضت مشاركة الكهنة والعلمانيين في مناقشة عدد من المسائل الرعوية الملحة واتخاذ القرارات في شأنها. تزامن هذا مع الاعتراف، حتى ضمن القيادة الكنسية، بضرورة انخراط الكهنة والعلمانيين في عملية إصلاح الكنيسة. استندت هذه المشاركة لاهوتيًا إلى مفهوم الـ *Sobornost* (راجع الفقرة ٢-٣) وإلى الصورة البولسية عن الكنيسة بوصفها جسد المسيح (١ كورنثوس ١٢: ٢٧).

٢-١١ على خلفيّة مئتي سنةٍ شهدت فيها الكنيسةُ هيمنة الدولة عليها (الحقبة المجمعية)، طوّر المجمع المحليّ الروسيّ الذي انعقد في العامين ١٩١٧ و١٩١٨ نموذجًا للقيادة الكنسية، يجمع بين عناصر تصدريّة (مثل استعادة النظام البطريركيّ) وعناصر مجعّية. ولئن حال اندلاع الثورة البولشفيّة دون وضع هذا النموذج موضع التطبيق في الكنيسة الروسية، إلّا أنّه ما زال يُمكن أن يُشكّل نموذجًا للعلاقة بين الأوليّة والمجمعية.

٣-١١ تختلف الكنائس الأرثوذكسيّة في تنظيمها الداخليّ، وذلك بالنظر إلى ما ينصّ عليه نظام كلّ كنيسةٍ محليّة. تتمتّع جميعها ببنيةٍ مجعّية في جوهرها قوامها سينودسٍ يعقد بشكلٍ دوريّ يرأسه أوّل (Primate). ولكنّ بعض الكنائس تتّصف بقدرٍ عالٍ من المركزيّة تتمثّل بالسلطة العليا المنوطة بالبطريرك، في حين تمنح كنائسٍ أخرى السينودس سلطةً أوسع. أمّا اختيار الأوليّن (Primates)، فيجري بطرائقٍ مختلفة، تارةً بواسطة سينودس أسقفِيّ حصراً، وطوراً عبر الدعوة إلى مجمع يضمّ كهنة وشمامسةً وعلمايين أيضاً. كذلك فإنّ طريقة اختيار الأساقفة تختلف إلى حدٍّ كبير بين كنيسة وأخرى. وهي تتراوح بين انتخابهم على يد سينودس الأساقفة حصراً، وتسميتهم من قبل مجعّية أبرشيّة (Diocesan assembly) تتألّف من كهنة وعلمايين، على أن يقوم السينودس بتثبيت هذه التسمية لاحقاً. ففي بعض الكنائس، لا يظلع العلمانيّون بأيّ دور في حوكمة الكنيسة، في حين يؤدّون في كنائسٍ أخرى، مع الكهنة، دوراً فاعلاً.

٤-١١ على غرار التعدّد في البنى المحليّة، ثمة أيضاً اختلافات بين الكنائس الأرثوذكسيّة المحليّة في ما خصّ رأيها في الأوليّة على المستوى العالميّ. ولئن يحيل الأرثوذكس في العادة على عبارة "الأوليّة الشرفيّة" (*Presbeia tēs timēs*)^{٣٥}،

٣٥ راجع:

First Council of Constantinople (381), canon 3.

إلا أنهم يختلفون على فهم هذا المصطلح. فمثلاً، تميل الكنيسة الأرثوذكسيّة الروسيّة إلى اعتبار الأويّة على الصعيد العالميّ شرفيّة بحت، في حين تجنح بطيريكيّة القسطنطينيّة إلى اعتبارها تشمل حقّ الدعوة إلى انعقاد المجمع ومنح الاستقلاليّة وتلقّي دعوات الاستئناف، إلخ. ومن اللافت أنّ هذا الخلاف برز في سياق النقاش مع الكنيسة الكاثوليكيّة في الأويّة والمجمعيّة، ما يشير إلى أنّ أهمّيّته لا تنحصر في الشأن الأرثوذكسيّ الداخليّ فحسب، بل تمتدّ إلى النقاش الأرثوذكسيّ-الكاثوليكيّ في الإكليزيولوجيا.

١١-٥ إنّ اللقاءات الشخصيّة بممثّلين عن الكنائس الغربيّة - والتي نتجت تارةً من الهجرة الروسيّة بعد الثورة البولشفيّة وطوراً من سياق الحركة المسكونيّة - حدّت اللاهوتيّين الأرثوذكس في القرن العشرين على التفكير بشكلٍ أعمق في كفيّة فهم الكنيسة الأرثوذكسيّة ذاتها. وإنّ إحدى أهمّ نتائج هذه الحقبة هو مفهوم الإكليزيولوجيا الإفخارستيّة - أبرز القائلين به هم: نيقولا أفاناسييفي (١٨٩٣-١٩٦٦)، وألكسندر شميمان (١٩٢١-١٩٨٣)، ويوهانس زيزيولاس (المولود في العام ١٩٣١) - ويعتبر هذا المفهوم أنّ الكنيسة المحليّة المجتمعة حول أسقفها تُشكّل نقطة انطلاق التفكير الإكليزيولوجيّ وبؤرته. وقد أسفرت هذه الرؤية عن تبصّر أعمق في العلاقة بين الوحدة والتنوع ضمن الكنيسة الأرثوذكسيّة، ما ساهم بدوره في مساءلة المفاهيم الضيقة التي اعتمدها الكنائس القوميّة في القرن التاسع عشر.

١١-٦ إبان القرن العشرين، تنامى في الكنيسة الأرثوذكسيّة وعي الحاجة إلى التآزر بين أرثوذكس العالم قاطبة. وتشهد على ذلك رسالة البطريريّة المسكونيّة إلى الكنائس الأرثوذكسيّة الشقيقة العام ١٩٠٢. كما أعطت الذكرى المئويّة السادسة عشرة لانعقاد مجمع نيقيا الأوّل (١٩٢٥) النقاش في إمكان انعقاد مجمع مسكونيّ في القرن العشرين دفعاً جديداً. وقد أتى الجواب بالنفي بعد نقاش كثيف جرى في أثناء المؤتمر الأوّل للاهوتيّين الأرثوذكس في

أثينا (١٩٣٦)^{٣٦}. أثير موضوع الحاجة الماسّة إلى التآزر الأرثوذكسيّ مجدّدًا في أثناء المؤتمرات الأرثوذكسيّة العامّة (١٩٦١-١٩٦٨) التي دعا إليها البطريرك أثيناغوراس. وقد تمّ هنا، وفي سلسلة المؤتمرات الأرثوذكسيّة العامّة اللاحقة، وضعُ جدول أعمالٍ لمجمعٍ مستقبليّ تُشارك فيه الكنائس الأرثوذكسيّة جميعها. قرّر لقاء رؤساء (Primates) الكنائس الأرثوذكسيّة الأربع عشرة المستقلّة، المنعقد في شامبيزي بكانون الثاني العام ٢٠١٦، الدعوة إلى انعقاد "مجمع الكنيسة الأرثوذكسيّة العظيم المقدّس". ولكن أربع كنائس (أنطاكيا وروسيا وبلغاريا وجورجيا) قاطعت المجمع لأسباب مختلفة، وذلك قبل انعقاده بفترة وجيزة. أمّا الكنائس المستقلّة العشر الباقية، فقد اجتمعت في العنصرة من العام ٢٠١٦ في كريت، وصادقت على ستّ وثائق كانت قد وُضعت في شامبيزي قيد المناقشة، مع إدخال بعض التعديلات عليها^{٣٧}. وفي حين تتصدّى وثائق مجمع كريت ورسالته العامّة لبعض المشاكل التي تواجهها الأرثوذكسيّة في القرن الواحد والعشرين، يبقى الجهد الجدّي الذي بُذل في سبيل ممارسة المجمعية نظريًا وعمليًا إحدى أبرز سمات هذا المجمع. وقد جرى في أثنائه تقديم عددٍ من الاقتراحات لانعقاد جمعيات من هذا النوع كلّ سبع أو عشر سنوات. ويُمكن اعتبار هذه الاقتراحات إحدى أبرز مساهمات هذا المجمع.

١١-٧ اتّصف النصف الأوّل من القرن العشرين بمركزيّة متنامية في الكنيسة الكاثوليكيّة تستند إلى تفسيرٍ متطرّف للعقائد البابويّة كما حدّدها المجمع الفاتيكانيّ الأوّل. وقد انعكس هذا، على سبيل المثال، في إصدار

٣٦ راجع:

H. Alivisatos (ed.), *Procès-verbaux du premier congrès des théologiens orthodoxes à Athènes*, Athens 1939.

٣٧ يُمكن الاطلاع على المستندات كافّة عبر زيارة موقع المجمع الإلكتروني: <https://www.holycouncil.org> (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢١). أنظر أيضًا:

A. Melloni (ed.), *The Great Councils of the Orthodox Churches*. Crete 2016, Turnhout 2016 (CCCOGD IV.3).

مجموعة الحق القانوني (Codex iuris canonici) العام ١٩١٧ التي تتمتع بطابع ملزم لكل الكاثوليك حول العالم (وللمسيحيين جميعهم من وجهة نظر رومانية). من ناحية أخرى، ظهرت توجهات كنسية ولاهوتية جديدة في بعض الكنائس المحليّة (على غرار "الحركة الليتورجية" في فرنسا وبلجيكا والنمسا وألمانيا، أو الـ *Nouvelle théologie* في فرنسا) أدت إلى إعادة اكتشاف ليتورجيا كنيسة القرون الأوائل ولاهوت الآباء. ولقد كان التواصل مع اللاهوتيين الأرثوذكس الذين لجأوا إلى الغرب أحد العوامل المحفزة لرواد هذه النهضة اللاهوتية (مثل لامبيرت بودين، وأودو كازل، ورومانو غوارديني، وبيوس پارش، في "الحركة الليتورجية"؛ وإيق كونغار، وجان دانييلو، وهنري دو لوباك، في الـ *Nouvelle théologie*). ساهمت المحفّزات اللاهوتية التي انبثقت من هذه الأوساط في تخطّي مقاربة البابوية الضيقة وقد اعتمدها الإكليريولوجيا الكاثوليكية في القرن التاسع عشر، ما عبّد الطريق أمام المجمع الفاتيكاني الثاني.

١١-٨ امتاز المجمع الفاتيكاني الثاني برغبة الآباء المشاركين في "تنمية الحياة المسيحية يوماً فيوماً عند المؤمنين" و"تعزيز كل ما من شأنه أن يساهم في وحدة كل الذين يؤمنون بالمسيح" (المجمع المقدّس، ١). والحق أن هذه الوثيقة التي تتناول الليتورجيا المقدّسة، شكّلت المستند الأوّل الذي اعتمده المجمع الفاتيكاني الثاني، وفيه تطرّق إلى عددٍ من الشواغل الليتورجية التي كان قد جرى التحضير لها لفترة طويلة، وقد عبّرت عن الرغبة في تجديد الحياة المسيحية. ومن ثمّ، اعتبر المجمع ذاته مجمّعاً رعوياً لا يسعى إلى إصدار إيسالات (*Anathemata*)، بل إلى تقديم تعليم الكنيسة إلى العالم الحديث بشكل إيجابي^{٣٨}. وبالرغم من أن المجمع لم يحدّد عقائد جديدة، إلّا

٣٨ راجع:

Opening Address of Pope John XXIII "Gaudet mater ecclesia", in *Enchiridion Vaticanum*, Vol. I, Bologna 1976, 26-53.

أنَّ الوثائق الصادرة عنه ذات طابعٍ ملزمٍ وتوجيهيٍّ في الكنيسة الكاثوليكية، وذلك فضلاً عن أهميتها المسكونية.

٩-١١ إنَّ أحد أبرز القرارات التي اتُّخذت في سياق المجمع الفاتيكاني الثاني كان ما يُعرف برفع إبсалات العام ١٠٥٤. فعشيّة الاختتام الرسمي لأعمال هذا المجمع (٧ كانون الأوّل ١٩٦٥)، أمَرَ كلُّ من البابا بولس السادس والبطيريك أئيناغوراس بأن يطوي النسيانُ هذه الإبсалات، وذلك في أثناء احتفال أُقيم في الفاتيكان وفي الفناء بشكلٍ متزامن. بيد أنَّ هذا الحدث الرمزي، على أهميته، لم يكن كافياً لتخطي الانشقاق، أقله لأنَّ العام ١٠٥٤ لم يشهد قطعاً نهائياً للشركة الكنسية (راجع الفقرة ٨-٣).

١٠-١١ تُحيل وثيقة نور الأمم التي تعالج موضوع الكنيسة، على كنيسة القرون الأوائل، وتشدّد على الطابع الأسراريّ لسيامة الأسقف وأهميّة محفليّة الأساقفة، ما يجعل الإكليزيولوجيا الكاثوليكية أشدَّ قرباً من الموقف الأرثوذكسيّ (راجع نور الأمم، ٢١-٢٢). وفي حين شدّدت هذه الوثيقة على احتفاظ البابا بكلّ الصلاحيّات الجوهرية المتّصلة بوظيفته، عزّزت في الوقت عينه وظيفة الأسقف عبر القيام بتعديلات بنيوية. غير أنّها لم تقم بترسيم واضحٍ لصلاحيّات المؤتمرات الأسقفية، ما يجعل العديد من اللاهوتيّين الكاثوليك يعتبرون أنّ هذه الصلاحيّات في شكلها الحاليّ غير مرضية. فضلاً عن ذلك، فإنَّ التطبيق العمليّ لوثيقة نور الأمم في الشرع الكنسيّ لا يتطابق إلّا جزئياً مع أهداف المجمع. ولقد وُلد هذا الشرخ نقاشاً متواصلاً في الكنيسة الكاثوليكية في ما خصّ العلاقة بين الأوّليّة والمجمعيّة.

١١-١١ عزّز مرسوم المجمع الفاتيكاني الثاني المتعلّق بالكنائس الشرقية الكاثوليكية (*Orientalium Ecclesiarum*) موقع هذه الكنائس ضمن الكنيسة الكاثوليكية. ولكنّه لم يفلح في تحديد أهميّة الكنائس الكاثوليكية الشرقية بوضوح، وعلاقتها بالكنيسة اللاتينية. لذلك، ثمة جدل حتّى يومنا هذا يرتبط

برغبة البطريركيّات الكاثوليكيّة الشرفيّة والكنائس الكبرى التي يتصدّرها رؤساء أساقفة في توسيع نطاق ولايتها خارج حدودها، بغية المحافظة على التقاليد الروحيّة لمؤمنها الذين هاجروا. يُمكن مقارنة هذا الأمر بالصعوبات المتّصلة بالولاية التي يواجهها الانتشار الأرثوذكسيّ في الغرب. والجدير بالذكر، على هذا الصعيد، أنّ وثيقة الكنائس الشرفيّة (*Orientalium Ecclesiarum*) تشير إلى الطابع المؤقت لأحكامها القانونيّة، وذلك حتّى استعادة الوحدة مع الأرثوذكس (راجع الكنائس الشرفيّة، ٣٠).

١٢-١١ طرَحَ المجمع الفاتيكانيّ الثاني مفهوم الأسقفية وعلاقتها بالوظيفة البابويّة، وهي مسألة لم يتطرّق إليها المجمع الفاتيكانيّ الأوّل الذي حاول العثور على جواب بشأنها. وقد اعتمد آباء المجمع على ما حدّده الفاتيكانيّ الأوّل في ما يختصّ بالأوليّة البابويّة، واستكملوه بأفكارٍ تشدّد على دور الأساقفة^{٣٩}، آخذين في الاعتبار عددًا من التحفّظات حيالّ الأوليّة البابويّة التي كانت قد أفصحت عنها الأقلّيّة إبان المجمع الفاتيكانيّ الأوّل، وذلك بهدف خلق توازن بين الأوليّة والمحفليّة.

١٣-١١ إنّ تلقّف المجمع الفاتيكانيّ الثاني المجمع الفاتيكانيّ الأوّل يرسم توازنًا جديدًا يثمنّ الأسقفية والشركة بين الكنائس المحليّة مجددًا. وتحتّ الوثيقة التي تتناول الحركة المسكونيّة استعادة الوحدة (*Unitatis Redintegratio*)، بما تشتمل عليه من تقدير الكنائس الأرثوذكسيّة، على قيام حوارٍ "على قدم المساواة" يستند إلى مقارنة تاريخيّة. فضلًا عن ذلك، يقترح البابا يوحنا بولس الثاني (١٩٧٨-٢٠٠٥) في الرسالة العامّة ليكونوا واحدًا (*Ut Unum Sint*)

٣٩ راجع:

G. Philips, "Dogmatic Constitution on the Church. History of the Constitution", in *Commentary on the Documents of Vatican II*, Vol. I, New York 1967, 105-137, here 105; Karl Rahner's Comment on *Lumen Gentium*, 22: *ibid.*, 195-205.

العام ١٩٩٥ قيام "حوارِ صبورٍ وأخويٍّ" مع الكنائس الأخرى يتطرق إلى الأشكال التي يُمكن أن تتخذها ممارسة الأوليّة الرومانيّة في كنيسة موحّدة٤٠.

١١-١٤ على وجه العموم، رحّبت الكنائس الأرثوذكسيّة بالمجمع الفاتيكانيّ الثاني بوصفه خطوةً إيجابيّةً نحو المجمعية، ولا سيّما أنّ مراقبين أرثوذكسًا شاركوا فيه وأدخلوا منظور اللاهوت الأرثوذكسيّ على مناقشة المسوّدات. بيد أنّ المجمع، من منظور أرثوذكسيّ، لم يُعد النظر بما فيه الكفاية في عقائد الفاتيكانيّ الأوّل في ما خصّ العصمة وأوليّة البابا. من جهة أخرى، شكّل المجمع الفاتيكانيّ الثاني حافزًا للاهوتيّين الأرثوذكس من أجل التفكير في القضايا التي تواجهها كنيستهم، مثل إمكان انعقاد مجمعٍ أرثوذكسيّ عامٍّ، وأتاح في نهاية المطاف قيام حوارٍ لاهوتيّ رسميٍّ مع الكنيسة الكاثوليكيّة.

١١-١٥ يشير تاريخُ تلقّف الفاتيكانيّ الثاني حتّى الآن إلى أنّ هذا المجمع لم ينجح تمامًا في تصحيح نزعة الكنيسة الكاثوليكيّة إلى مركزيّةٍ مفرطة. والحقُّ أنّ الصعوبات في تبنيّ مجمعية أقوى دفعت البابا فرنسيس إلى الإصرار على أهميّة التشاور المجمعية الحرّ، ولا سيّما عبر الاعتراف بالدور ذي الشأن الذي تضطلع به المؤتمرات الأسقفية وسينودس الأساقفة. فضلًا عن ذلك، نلاحظ أنّ الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة وتلك المتمتّعة بحكم ذاتيّ تواجه هي أيضًا صعوبات، إن من حيث التآزر في ما بينها أو من حيث التطبيق العمليّ للمجمعية. ومن ثمّ، فإنّ الأرثوذكس والكاثوليك يواجهون تحدّيّ إدماج الأوليّة والمجمعية. وإنّه من المفيد والمثمر للكنيستين أن تعالجا هذه المسائل معًا بغية التوصل إلى حلٍّ يقبله الطرفان.

١٧. اعتبارات نظامية

١٢ | الكينونيا (Koinonia/Communio) قاعدة الإكليزيولوجيا

أطروحة مشتركة: أفضت إعادة اكتشاف ينابيع كنيسة القرون الأوائل في القرن العشرين إلى إدراك الكاثوليك والأرثوذكس مدى تحقق سر الكنيسة في الإفخارستيا. هذا ما يعكسه المصطلح اليوناني "Koinonia" الذي يحيل في آن معًا على المشاركة في القدسيات (*Communicatio in sacris*) وشركة القديسين (*Communio sanctorum*). إن الشركة الإفخارستية هي بمثابة تعبير عن طبيعة الكنيسة. فعب الاحتفال بالإفخارستيا، تُظهر الكنيسة ذاتها بوصفها شعب الله وجسد المسيح وهيكل الروح القدس. في الاحتفال الإفخارستي تكون الكنيسة حاضرة في ملئها، ولكنها ليست حاضرة في كليتها. لذا، تومئ الإفخارستيا أيضًا إلى الوحدة الشاملة للكنيسة بكليتها. ويزودنا مفهوم الكنيسة الأسراري هذا الأساس اللاهوتي للعلاقة المتبادلة بين الأوليّة والمجمعيّة بوصفهما مبدأ بنية الكنيسة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمية.

١٢-١١ يصف العهد الجديد الكنيسة بأنها شعب الله الجديد (راجع أعمال الرسل ١٣: ١٦-٣٩، ١٥: ١٣-٢١؛ رومة ٩: ٢٤-٣٠) وجسد المسيح (راجع ١ كورنثوس ١٢: ١٢-٢٧) وهيكل الروح القدس (راجع ١ كورنثوس ٦: ١٩). وتُشكّل استعارة "جسد المسيح" صورة الكنيسة المفضّلة لدى بولس الرسول، وهو يربطها بجسد المسيح الإفخارستي: "فنحن على كثرتنا جسد واحد لأنّ هناك

خبزاً واحداً، ونحن كلنا نشترك في هذا الخبز الواحد" (١ كورنثوس ١٠: ١٧). وفي رسالته إلى أهل كولوسي، يُطبَّق المصطلح ذاته مباشرة على الكنيسة: "هو رأس الجسد، أي رأس الكنيسة" (كولوسي ١: ١٨). أمَّا رسالة القديس يوحنا الأولى فتوضِّح مفهوم الكينونيا (*Koinonia/Communio*) في العهد الجديد: "ذاك الذي رأيناه وسمعناه نبشركم به أنتم أيضاً، لتكون لكم أيضاً شركة (*Koinonia*) معنا، وشركتنا إنما هي مع الآب ومع ابنه يسوع المسيح" (١ يوحنا ١: ٣).

١٢-٢ يشتمل مصطلح الكينونيا في العهد الجديد على جوانب متعدّدة. فهو يشير، في الوقت ذاته، إلى الشركة مع الله بيسوع المسيح، بحيث يصبح المؤمنون بواسطتها أبناءً لله يشتركون في الروح عينه، وإلى شركة الواحد مع الآخر. هذه الشركة مع الله من جهة، ومع الآخر من جهة أخرى، تتمُّ في الكينونيا الإفخارستية. فالتشارك في الإفخارستيا هو التعبير المنظور عن الوحدة الكاملة في المسيح بالروح.

١٢-٣ إنَّ سرَّ الكنيسة متأصلٌ في سرِّ الثالوث الأقدس (راجع يوحنا ١٧). فالشركة مع الله الثالوث هي أساس حياة الكنيسة. أمَّا الروح القدس، بوصفه مصدر المواهب المختلفة ومانحها من أجل بناء الجماعة (راجع ١ كورنثوس ١٢: ١-١١)، فهو الفاعل الرئيسيُّ في تحقيق الكينونيا. والحقُّ أنَّ كتابات آباء الكنيسة^{٤١} غالباً ما تطرقت إلى الجذور الثالوثية للكينونيا. وإنَّ الصفتين الأوليين من صفات الكنيسة الأربع المذكورة في قانون الإيمان النيقاوي (واحدة، مقدّسة) مستمدتان أيضاً من شركة الكنيسة مع الله الثالوث.

٤١ راجع:

Basil of Caesarea, *De Spiritu Sancto* 15, 30, 38, 59; Gregory of Nyssa, *Contra Eunomium* III, in W. Jaeger (ed.), *Gregorii Nysseni Opera* 2, Leiden 1960, 247; John of Damascus, *Expositio Fidei* 8, in B. Kotter (ed.), *Die Schriften des Johannes von Damaskus* 2, Berlin 1973, 24.

٤-١٢ تتغذى كينونيًا الكنيسة من الكرازة بالإنجيل والاحتفال بالأسرار، وذلك بقيادة خدام الكنيسة المختارين من أجل خدمة كليهما. وتظهر جليًا حقيقة الكنيسة، بوصفها اشتراكًا في المسيح بالروح القدس، في ضوء السرّ الإفخارستيّ الذي نختره بواسطته كينونيًا الكنيسة.

٥-١٢ إنَّ الكنيسة هي، بحسب الإيمان المشترك للأرثوذكس والكاثوليك، شركة مؤمنين معمّدين مجتمعين في الروح القدس حول المسيح الحاضر في الجماعة. وهذا يتطلّب شركةً بين كلّ الكنائس المحليّة التي يرأسها أسقف. وتعي كلّ جماعةٍ تحتفل بالإفخارستيا برئاسة أسقف، أو كاهن في شركة معه، أنّها قائمة في نهاية المطاف في كينونيًا الكنيسة بكليّتها.

٦-١٢ يُشكّل الاعتراف بملاء حقيقة السرّ الإفخارستيّ أساس الاعتراف المتبادل بين الكنائس بأنّ كلّ واحدة منها هي كنيسة يسوع المسيح. وتعتبر الكنيسة الكاثوليكيّة أنّه "عبر الاحتفال بالإفخارستيا في كلّ واحدة من هذه الكنائس [الأرثوذكسيّة والأرثوذكسيّة الشرفيّة] تُبنى كنيسة الله وتنمو" (استعادة الوحدة، ١٥). أمّا في الكنيسة الأرثوذكسيّة فنّمّة وجهات نظر متعدّدة في ما خصّ الاعتراف بكنسيّة أسرار الكنيسة الكاثوليكيّة وصحّتها. تجدر الإشارة إلى أنّه حتّى يومنا هذا ما من اتّفاق كامل على هذه المسألة بين مختلف الكنائس الأرثوذكسيّة المحليّة.

٧-١٢ إنّ فهم الكنيسة بوصفها كينونيًا لا يمسّ الكنيسة ذاتها وحياتها الداخليّة أو العلاقات بين الكنائس فحسب، بل يحيل أيضًا على العلاقة بـ "العالم"، أي بالمجتمع، وبالذين ليسوا ضمن جماعة الكنيسة. لذا، اعتمد بعض اللاهوتيّين الأرثوذكس فكرة "الليتورجيا بعد الليتورجيا"^{٤٢} التي تشير إلى أنّ الكينونيّا تعبّر عن ذاتها أيضًا في حياة المسيحيّ اليوميّة، وأنّ الاجتماع

٤٢ راجع، مثلًا:

Ion Bria, *The Liturgy after the Liturgy*, Geneva 1996.

الإفخارستيّ يستمرُّ في حياة المسيحيّين في العالم، وإن بطريقة مختلفة. إنَّ كينونيًا الكنيسة تُمكِّن المسيحيّين من السلوك باعتبارهم مسيحيّين^{٤٣}. والعيش مسيحيًّا في العالم لا ينفصل عن الخبرة والانتماء الإفخارستيّين، بل هو امتداد لهما في قلب خليفة الله. ولقد عبّرت الكنيسة الكاثوليكيّة عن وجهات نظر مشابهة في الدستور الرعويّ للمجمع الفاتيكانيّ الثاني في ما يتعلّق بالكنيسة في عالم اليوم فرح ورجاء (*Gaudium et Spes*).

١٣ | السلطة الكنسيّة في خدمة الجماعة

أطروحة مشتركة: إنَّ أيّ خدمة في سبيل وُحدة الكنيسة تحتاج إلى سلطة يُمكن ممارستها على نحوٍ أوّليّ (Primatial) ومجمعيّ (Synodal) على حدّ سواء. هذا النوع من السلطة يقوم على موهبة القيادة، وهي عطيةٌ من الله (راجع رومة ١٢: ٣-٨؛ ١ كورنثوس ١٢: ٤-١١؛ أفسس ٤: ٧-١٢)، وتشمل مهمّاتها تبليغ الإيمان والاحتفال بالأسرار والمحافظة على العقيدة وإرشاد شعب الله. تأخذ سلطة "الأول" (*Primus/Prótos*) شكلًا شخصيًا من أشكال السلطة يهدف إلى خدمة الجماعة. وقد أعطانا المسيح نفسه مثلًا عن كيفية فهم السلطة، أي بوصفها خدمةً تقتضي الاستعداد لممارسة التجرّد من الذات ("*Kenosis*") (راجع فيلبي ٢: ٥-١١؛ متّى ٢٣: ٨-١٢). ويجري الاعتراف بالأشكال الأوّليّة والمجمعيّة (*Primatial and synodal forms*) للسلطة عبر عمليّة تلقّف تكشف سلطة شعب الله بملئه (*Plērōma*) كونه يحافظ على العقيدة الحقيقيّة عبر ما يمتلكه من "حسّ الإيمان" (*Sensus fidelium*).

٤٣ راجع وثيقة:

"The Basis of the Social Concept of the Russian Orthodox Church" (2000),

ووثيقة مجمع كريت:

"The Mission of the Orthodox Church in Today's World" (2016).

١٣-١ ثمة وجود لظاهرتي السلطة والقوة في كل مجتمع بشري. ولكن لا بد من التمييز بين هاتين الظاهرتين. فالسلطة تحيل على تأثير شخص أو مؤسسة يقوم على التقليد أو الكفاءة وما ينجم عنهما من مكانة، أما القوة فتتصل بالقدرة على اللجوء إلى وسائل وإجراءات معينة في سبيل اتخاذ القرارات. ويمكن السلطة والقوة أن يُساء استخدامهما بسهولة بالغة.

١٣-٢ يكتسب مفهوم السلطة والقوة أهمية خاصة في الكنيسة، وتظهر القوة (Dynamis) أولاً على أنها صفة من صفات الله (راجع رؤيا يوحنا ٧: ١٢)، إذ تشير النصوص الكتابية إلى القوة التي يمارسها على "الآلهة" كافة وعلى الخليفة (راجع مزامير ٨٢: ١). بهذا المعنى، تتماهى قوة الله السامية بمجده (راجع مزامير ٦٣: ٢؛ عبرانيين ١: ٣). هذه القوة ترتبط دائماً بمحبته إسرائيل والإنسانية جمعاء، بعطية خلاصه، بمغفرته، وخصوصاً برحمته (راجع هوشع ٢: ١٩). ويرى العهد الجديد أن قوة الله تفعل في يسوع (راجع ١ كورنثوس ١: ٢٤). فالمسيح القائم الذي تلقى من الله ملء السلطان (Exousia)، منح رسله القوة في الروح القدس ومعه (راجع متى ٢٨: ١٨-١٩). وبحسب وصية يسوع يجب ألا تفهم السلطة في الكنيسة على أنها هيمنة، بل بوصفها خدمة لشعب الله تقوم على قوة الصليب.

١٣-٣ ثمة في الكنيسة أشخاص ذوو مواهب مختلفة يتلقون السلطة ويمارسونها في مجالات شتى، كما تظهر الرسالة إلى أهل أفسس: "وهو الذي أعطى بعضاً أن يكونوا رؤساءً، وبعضاً أنبياء، وبعضاً مبشرين، وبعضاً رعاة ومعلمين" (أفسس ٤: ١١). هذا يوحي بأن السلطة في الكنيسة يجب أن تكون مرتبطة دوماً بالجماعة. وتنطبق هذه الملاحظة على الخدام الذين نالوا السيادة، ولا سيما على خدمة الأسقف التي اكتسبت أهمية خاصة في حياة الكنيسة على مر العصور. غير أن قامات كالشيخ سلوان الآتوسبي والام تيريزا تظهر أن السلطة الروحية لا تفترض السيادة الكهنوتية بالضرورة.

١٣-٤ بما أن المسيح هو رأس الكنيسة، فهو أيضا مصدر كل سلطة في الكنيسة بصرف النظر عما إن كان يمارسها فردًا واحدًا (الأول) أو بعض (المجمع) أو الجميع (شعب الله). فسلطة المجمع ومن يترأسه متأصلة في سر الكنيسة بوصفها جسد المسيح في الروح القدس. وإن المجمعية، كونها تُشكّل بعدًا جوهريًا من أبعاد الكنيسة، تعكس هذا السر وترتبط، بفعله، بسلطة شعب الله بكلّيته، القادر على أن يميّز ما هو من الله حقًا، وذلك بفضل "حسه الإيماني" الذي يوقظه الروح القدس ويدعمه.

١٣-٥ لا معنى لأيّ قوّة تُستخدم في الكنيسة ما لم تُمارس وفق نموذج المسيح المصلوب، أي بوصفها خدمة، لا وسيلة للهيمنة على الآخرين (راجع مرقس ١٠: ٤٢-٤٥؛ يوحنا ١٣: ١-١٧). ينسحب هذا أيضًا على ممارسة الأولية بمختلف مستوياتها. فالأدوات الموضوعة في تصرّف من يمارسون الأولية يجب أن تُستخدم بهذه الروحية حصراً. وهذا يشمل واجب الخضوع للمساءلة من قبل الجماعة على مختلف الصعد.

١٤ | تفسير الأولية اللاهوتي

أطروحة مشتركة: إن يسوع المسيح هو رأس الكنيسة الأوحّد، وهو المثال لكلّ من يمارس خدمة الحوكمة في الكنيسة. يشهد الكتاب المقدّس على أن أشكال الحوكمة كانت ضرورية للجماعات المسيحية منذ البدء، بالرغم ممّا كانت عليه هذه الأشكال آنذاك من ضبابية وتعدّد في المظهر. كما تشير الشهادات الأبائية منذ القرن الثاني إلى أنّه كان يُعهد بموهبة الرئاسة إلى شخص تكمن مهمّته الخاصة في الشهادة على وّحدة الكنيسة وتعزيزها وحمايتها. ويجري القيام بهذه المهمة على مختلف مستويات الحياة الكنسية بطرائق مختلفة ونبرات متفاوتة.

١-١٤ يُظهر عددٌ من مقاطع العهد الجديد وجودَ قادة للجماعات المسيحية منذ البدء. ويحضُّ الرسول بولس، في نصٍّ من أقدم هذه المقاطع، أعضاء الجماعة على الاعتراف بالمتقدمين بينهم (*Proistamenoí*) وتقديم الاحترام لهم: "نسألکم، أيُّها الإخوة، أن تُكرموا الذين يَجهدون بينکم، ويتقدّمونکم في الربِّ وينصحونکم" (١ تسالونيكي ٥: ١٢). كما تُبيِّن نصوص أخرى وجودَ أشكال أولى من الخدمة يمارسها أشخاص يُدعون أساقفة وشمامسة (راجع، مثلاً، أعمال الرسل ٢٠: ٢٨؛ فيلبّي ١: ١). ولكنَّ العهد الجديد لا يعرض صورةً متّسقة عن هذه الخدم، ويترك الكثير من الأسئلة بشأن ماهية وظائفها مفتوحًا.

٢-١٤ بحسب العهد الجديد، اختار يسوع أثناء خدمته على الأرض حلقة الاثني عشر كي يرافقه على الدوام، ومنحهم قوّة (*Dynamis*) وسلطانًا (*Exousía*) للتبشير بالإنجيل وشفاء المرضى وطرده الأرواح الشريرة (لوقا ٩: ١)، ووعدهم بأنهم سيدينون إسرائيل في آخر الأزمنة (راجع متى ١٩: ٢٨؛ رؤيا يوحنا ٢١: ١٢). ولقد تمّت ثلاثه من هؤلاء: بطرس ويوحنا ويعقوب، بمكانة مميّزة، ذلك بأنهم اختيروا ليكونوا مع يسوع في مناسبات خاصّة كالتجليّ (مرقس ٩: ٢-١٠)، أو في بستان الجتسمانية قبل القبض عليه (مرقس ١٤: ٣٢-٤٢). يشهد بولس أنّ يعقوب "أخا الربِّ" وبطرس ويوحنا كان يُنظر إليهم بوصفهم "أعمدة" جماعة أورشليم (غلاطية ٢: ٩).

٣-١٤ يضطلع بطرس بوظيفة شاهد مميّز على القيامة في سياق أقدم قانون إيمان مسيحيّ، والذي يُمكن العثور عليه في رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس: "...وإنّه (أي المسيح القائم) تراءى لكيفا فالاثني عشر" (١ كورنثوس ١٥: ٥). تتّفق الأناجيل، بالرغم من الفروقات الواضحة في ما بينها، على أنّه جرى إسناد دورٍ خاصٍّ لبطرس ضمن حلقة التلاميذ. ففي إنجيل لوقا يطلب إليه يسوع أن يُثبّت إخوته (لوقا ٢٢: ٣٢)، وفي إنجيل يوحنا يأمره بأن يرفع الخراف والحملان (يوحنا ٢١: ١٥-١٩).

في المقطع الإنجيلي الأول، يتلفظ المسيح بكلماته في سياق العشاء الأخير، أما في المقطع الثاني فيستحضر الإفخارستيا. في الوقت ذاته، لا يخفي الإنجيليون البتة ضعفات بطرس، لا بل يشددون عليها: ينكر بطرس يسوع ثلاث مرات ويحتاج إلى المغفرة (لوقا ٢٢: ٣٤ و ٦١-٦٢). تبلغ العلاقة الجدلية بين ضعف بطرس وموقعه المتميز ذروتها في إنجيل متى. فبطرس الذي سيُعهد إليه بمفاتيح ملكوت السماوات (متى ١٦: ١٩)، يُدعى "شيطاناً" حين يحاول ثني الرب عن سلوك طريق الصليب (متى ١٦: ٢١-٢٣). وبالرغم من تورط بطرس في مناقشة بولس في الشركة مع المسيحيين غير اليهود (راجع غلاطية ٢: ١١-٢١)، فهو يتمتع باحترام خاص ويصوّر على أنه وسيط في أزمة التوتّر والخلاف (راجع أعمال الرسل ١٥: ٦-١٤).

١٤-٤ ارتبطت كنيسة روما في زمن مبكر جداً ببطرس وبولس اللذين شهدا للمسيح واستشهدا في روما (راجع الفقرة ٧-٢). وقد شكّل تكريم ضريحيهما في روما، معطوفاً على أهميّة المدينة بكونها عاصمة الإمبراطورية، قاعدةً للمكانة الخاصة التي أسبغت على كنيسة روما، وتالياً على أسقفها، منذ القرن الثالث فصاعداً.

١٤-٥ إنّ منزلة بطرس الخاصة في محفل الاثني عشر، كما يشهد عليها الكتاب المقدس، تنعكس أيضاً في التقليد الليتورجي، وترتبط في العادة بالدور الاستثنائي الذي اضطلع به بولس بفعل التبشير الذي قام به بين الوثنيين. ويحتفل الطقسان الروماني والبيزنطي بذكرى الرسول بطرس إلى جانب الرسول بولس في التاسع والعشرين من شهر حزيران/يونيو. إنّ عيد احتفالي في الطقس الروماني. أما في التقليد البيزنطي اللاحق، فتسبق عيد الرسولين فترة صوم تؤكّد المكانة التي يحظيان بها.

١٤-٦ يظهر الأسقف في رسائل إغناطيوس الأنطاكي، وهي ترجع إلى القرن الثاني، بوصفه ضامناً وحدة الكنيسة. والأرجح أنّه يجب أن يفهم ذلك في ضوء قلق المؤلّف حيال زوال جيل الرسل وتلامذتهم المباشرين. فضلاً عن

ذلك، يعتبر القديس قبريانوس القرطاجي († ٢٥٨) أن كل أسقف، بوصفه خليفة للرسول، يجلس على "كرسي بطرس". وفي رأيه، إن مكانة بطرس الخاصة التي يشهد عليها إنجيل متى، تدل على وحدة الأسقفية^{٤٤}. ولقد عدت خدمة الأساقفة في آخر المطاف وسيلة لضمان استمرارية الإرث الرسولي وجعله واقعاً حاضراً.

٧-١٤ يصف القانون الرابع والثلاثون من قوانين الرسل (راجع الفقرة ٧-٤) المنزلة الكنسية للأولى على المستوى الإقليمي. وبالرغم من أن القانون ذاته صيغ على نحو مبهم بعض الشيء، ما يعود جزئياً إلى اختلاف الوضع بين منطقة وأخرى (كاختلاف ممارسة الأولى بين الإسكندرية وأنطاكية مثلاً)، فإنه يعكس آمال القرن الرابع وتطلعاته. وتعلم من القانون الرابع والثلاثين أمراً أساسياً عن دينامية الأولى، أي الارتباط المتبادل بين الأول (Protos) ومجمعه.

٨-١٤ تقع مسؤولية الحفاظ على وحدة الكنيسة على عاتق أعضائها كلهم. غير أنه يتعين على "الأول" بينهم أن يهتم بها بصورة خاصة. وتشمل مهمة الحوكمة هذه التوسط، والحفاظ على التوازن بين الوحدة والتنوع، وإعطاء جواب عن هذا كله. وتنطبق على ممارسة هذه الخدمة كلمات يسوع: "من أراد أن يكون أول القوم، فليكن آخرهم جميعاً وخادمهم" (مرقس ٩: ٣٥).

٩-١٤ مع تطور بُنى الكنيسة وتمايز مستوياتها، أصبحت ممارسة الأولى أيضاً أمراً أشد تطلباً. ولكنها تبقى حتى اليوم ذات شأن في كل مستوى من مستويات الكنيسة: الرعية المحلية، والأبرشية/الأسقفية، والمقاطعة الكنسية/المتروبوليتية، والبطريركية، والكنيسة على الصعيد العالمي. والحق أن ممارسة الأولى تختلف باختلاف المستويات في الكنيسة. فالأولى في كنيسة إقليمية

هي غير أولية أسقف في أبرشيته، ذلك بأن الأسقف في أبرشيته يطلع بخدمة خاصة بوصفه ضامناً للشركة بين كنيسته وسائر الكنائس المحلية.

١٠-١٤ من الضروري جداً أخذ السياق التاريخي الخاص لكل كلام على الأولية في الحسبان، فضلاً عن تاريخ تطوره وأهميته في زمنه وتاريخ مفاعيله. في ما خص أسقف روما، مثلاً، يجب التمييز بين الأولية على الصعيد القانوني والعصمة. والثابت أن أهمية الكرسي الروماني تعاضمت بعد الفاتيكانية الأولى نتيجة تحديد الأولية القانونية. أما في ما يختص بالعصمة، فجدد الإشارة إلى أن بابوات روما، إبان ما يقارب القرن ونصف القرن منذ المجمع الفاتيكانية الأولى، لم يلجأوا إلا مرة واحدة فقط إلى الإعلان "من على المنبر" (*Ex cathedra*)، وهو إعلان عقيدة انتقال مريم بالجسد إلى السماء العام ١٩٥٠.

١١-١٤ يُمكن التوصل إلى فهم الأولية بوجه أعمق، على الصعيد العالمي بمعناها الكاثوليكي، عبر تمييز أشد وضوحاً بين موقع البابا الفريد في الكنيسة الكاثوليكية ووظيفته المحتملة أول (Primate) داخل الجماعة المسيحية الأوسع. ويُشكّل دور أسقف روما في الألفية الأولى، كما جرى توصيفه في الفصل السابع من هذه الدراسة، وفي وثيقتي اللجنة الأرثوذكسية الكاثوليكية العالمية الصادرتين في رافينا وكييتي، نقطة انطلاق مفيدة في هذا الخصوص.

١٥ | تفسير المجمعية اللاهوتية

أطروحة مشتركة: يشهد الكتاب المقدس والتقليد الكنسي على أن حوكمة الكنيسة تقوم على مبدأ مجمعي، وذلك كما عبّرت عنه، مثلاً، شركة الرسل والمجامع المحلية لكنيسة القرون الأولى. ينبغي تطبيق هذا المبدأ المجمعية أيضاً على مستويات الحياة الكنسية كافة وفق نطاق المسؤولية الخاص بكل منها.

١٥-١ يُشكّل مجمع الرسل المنعقد في أورشليم نموذجًا للمبدأ المجمعِيّ (أعمال الرسل ١٥). يصف سفر أعمال الرسل كيف أنّ "الرسل والشيوخ" (أعمال الرسل ١٥: ٦) اجتمعوا في أورشليم برئاسة يعقوب، حين واجهتهم مشكلة الختان التي كادت تمزّق الجماعة، وناقشوا المسألة علنًا. وقد أفضى القرار النهائيُّ بعدم فرض الختان إلى تعزيز بناء الجماعة (أعمال الرسل ١٥: ٢٨). يُمكننا أيضًا أن نشاهد استباقًا لهذا المبدأ المجمعِيّ في التمام "الإخوة المئة والعشرين" حين تمّ قبول متّياس في حلقة الرسل بديلًا من يهوذا (أعمال الرسل ١: ١٥-٢٦).

١٥-٢ ترجع المجمع الإقليميّة تاريخيًا إلى النقاش الذي دار على المونثانيّة في أواخر القرن الثاني. يرى القديس إيريناوس أسقف ليون أنّ الرسوليّة تظهر في اتّفاق الكنائس المنتشرة عالميًا ويعبّر عنه أساقفتها، والذين يعتبرهم إيريناوس خلفاء الرسل^{٤٥}. ونرصد لدى قبريائس القرطاجيّ تبدالًا في النبرة من التقليد الذي يحرسه الأساقفة إلى الطابع المحفليّ للأسقفية التي تتجلى خدمتها الرسوليّة في المجمع عند الضرورة^{٤٦}. إنّ قبريائس يعتبر أنّ الكنيسة "متّحدة و مترابطة بفعل التماسك المتبادل بين الأساقفة"^{٤٧}. بدءًا من القرن الثالث، صار المجمع الكنسيّ (أمحليًا كان أم إقليميًا) في الشرق والغرب، معترفًا به عالميًا بوصفه الأداة الرئيسيّة لتحقيق وحة الكنيسة في التقليد الرسوليّ، والمحافظة عليها كلّما تطلّبت الظروف. وبعد هزيمة القيصر ليسينيوس على يد قسطنطين (٣٢٤)، بات من الممكن الدعوة إلى مجمع مسكونيّ.

٤٥ راجع:

Irenaeus of Lyons, *Adversus haeresis*, III.3, 1-4.

٤٦ راجع:

Cyprian of Carthage, *Ep. 72 (To Stephen, Concerning a Council)*.Cyprian of Carthage, *Ep. 66, 8.* ٤٧

٣-١٥ إن مجامع كنيسة القرون الأوائل، ولا سيَّما المجمع المسكونية السبعة التي يعترف بها الأرثوذكس والكاثوليك على السواء، هي بمثابة أحداث فريدة نتجت من ظروف ملحة، وبخاصة من الحاجة إلى الرد على الهرطقة، والتصدي لمشاكل كبرى تتصل بوحدة الكنيسة. ولا ينبغي النظر إلى هذه المجمع من وجهة نظر مؤسسية بالدرجة الأولى فحسب، بل من حيث إنها تعبير عن صوت الكنيسة ووجدانها حيال مسائل غاية في الخصوصية. وتُعتبر المجمع على وجه العموم ذات سلطة في أمور العقيدة والليتورجيا والمسلك، وذلك على قدر ما تفصح عن إيمان الكنيسة.

٤-١٥ يُشكّل المجمع المرجعية الرئيسية التي يُمكن أن تتجلى بواسطتها الوحدة الضرورية للكنيسة، وذلك في سياقات معينة ورددًا على ظروف محدّدة. وقد عُهد إلى الأساقفة بوصفهم خلفاء الرسل بمسؤولية بت مسائل العقيدة والنظام الكنسي، معبرين خصوصًا عن إيمان جماعاتهم. والحق أن شعب الله بأسره، والأساقفة على وجه الخصوص، مكلفون بحفظ البشارة الرسولية ونقلها، وذلك كما ورد في رسالة يوحنا الأولى: "ذاك الذي رأيناه وسمعناه نبشركم به" (١ يوحنا ١: ٣).

٥-١٥ إن الأساقفة الملتزمين في مجمع لا يمتلكون أيّ تفويض لتجاوز وديعة الإيمان (*Depositum fidei/Paradosis*). فمهمتهم تقتصر في جوهرها على التمييز والتأكيد والإفصاح: تمييز التقليد الرسولي في موضوع ما، وتأكيد هذا التقليد، وإعلانه.

٦-١٥ لقد أفصحت أقدم المجموعات القانونية (التي تعود إلى القرن الرابع) عن مبدأ الجمعية بطرائق عدّة، كمثال التشديد على أن سيامة أي أسقف يجب أن تتم على يد ثلاثة أساقفة على الأقل^{٤٨}، وضرورة أن يعترف أساقفة

٤٨ Council of Nicaea, can. 4; Apostolic Canon 1, which, however, prescribes: "Let a bishop be ordained by two or three bishops".

كُلُّ منطقة بسلطة "أوّل" بينهم، بغية المحافظة على الإجماع بينه وبين سائر الأساقفة^{٤٩}، أو وجوب انعقاد مجامع دورية في كلِّ أبرشية متروبوليتية "من أجل مصلحة الكنيسة وحلّ الخلافات"^{٥٠}.

٧-١٥ طوّرت الكنائس أيضًا على مرّ الزمن أشكالًا أخرى للتشاور المجمعّي - ينبغي تمييزها عن المجمع (أمحليّة كانت أم إقليمية أم عالمية) - تعالج عند الحاجة مسائل مرتبطة بالعقيدة والنظام الكنسيّ. تضمُّ هذه الأشكال، مثلًا، السينودس الدائم أو المقيم في القسطنطينية (Synodos endēmousa)، وهو يتألّف من أساقفة حاضرين في القسطنطينية لأسباب متعدّدة، وقادرين تاليًا على الالتئام في غضون مهلة قصيرة إذا برزت الحاجة إلى جوابٍ مجمعّيٍّ ما. كما تبنّى عددٌ من الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة في العصر الحديث نظامًا لإدارة الكنيسة بواسطة سينودس دائم يتألّف من أساقفة وبعض المعيّنين.

٨-١٥ تعود التعبيرات والإجراءات المجمعية إلى كيفية فهم الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية ذواتهما. فعلى مرّ التاريخ، وبالرغم من التغيّرات الملحوظة في الزمن، وبين التقليديين اللذين ننتسب إليهما، لم يحدث أن وجدت الكنيسة ذاتها يومًا من دون وعيٍ ما للمجمعية.

١٦ | الأوّلية والمجمعية في خدمة الشركة

أطروحة مشتركة: إنَّ إكليزولوجيا مبنيةً على الإفخارستيا لا يُمكنها إلا أن تعي مساواة مصدر المبدأين الأوّليّ (Primatial) والمجمعّي (Synodal) والتكامل بينهما. في التقليد القانوني، يتمُّ التعبير عن هذا

Apostolic Canon 34. ٤٩

Council of Antioch 341, can. 20; Council of Nicaea, can. 5. ٥٠

الأمر في القانون الرابع والثلاثين من قوانين الرسل مثلاً. والحقُّ أنَّ الأُوليَّة والمجمعيَّة ليستا شكليْن اختياريَّين من أشكال إدارة الكنيسة، بل تنتسبان إلى طبيعة الكنيسة ذاتها، لكونهما تهدفان معاً إلى تقوية الشركة وتعميقها على المستويات كافة. ومن ثمَّ، يستحيل من الناحيتين اللاهوتيَّة والقانونيَّة معالجة مسألة الأُوليَّة من دون أخذ المجمعِيَّة في الاعتبار، أو تجاهل الأُوليَّة عند تناول المجمعِيَّة.

١٦-١ إنَّ يسوع المسيح هو رأس الكنيسة (راجع أفسس ١: ٢٢)، ولذا "تكون له الأُوليَّة في كلِّ شيء" (كولوسي ١: ١٨). هذه الوحدة الحيَّة والعضويَّة بين الرأس والجسد يُعبَّر عنها في حياة الكنيسة عبر التفاعل بين الأوَّل (Primate) والمجمع (Synod). فأبْي شكل من أشكال الأُوليَّة الكنسيَّة من حيث طبيعته ليس قوَّة تُمارَس على الكنيسة، بل هو سلطة ضمن الكنيسة، وذلك بوصفه خدمةً تخضع ليسوع المسيح، رأس الكنيسة (راجع الفقرتين ١٣-٢ و٥).

١٦-٢ تُظهر الخبرة الإفخارستيَّة والتقليد القانونيُّ أنَّ الأُوليَّة والمجمعِيَّة يتوقَّف كلُّ منهما على الآخر. ففي الإفخارستيَّا، وهي التعبير الأساسيُّ عن الحياة الكنسيَّة بكليَّتها، ثمة ترابط بين الجماعة والـ Proestos (المتقدِّم) الذي يرأس الإفخارستيَّا (الأسقف، أو الكاهن الذي يفوضه الأسقف). فالجماعة لا تستطيع أن تحتفل بالإفخارستيَّا من دون Proestos. وعليه هو، بالمقابل، ألا يحتفل بها من دون الجماعة. أمَّا في التقليد القانونيُّ، فإنَّ القانون الرابع والثلاثين من قوانين الرسل يضيف طابعاً رسمياً على علاقة التبادل بين "الأوَّل" وسائر الأساقفة على الصعيد الإقليميِّ (راجع الفقرتين ٧-٤ و١٤-٧): لا يستطيع أساقفة أيِّ مقاطعة القيام بأيِّ أمرٍ مهمٍّ من دون موافقة رأسهم، وهذا بدوره لا يستطيع فعل أيِّ أمرٍ من دون موافقة الجميع. ومن ثمَّ، ينبغي عدم مقارنة الأُوليَّة والمجمعِيَّة بوصفهما حقيقتين متناقضتين، بل يجب اعتبارهما غير منفصلتين ومكملتين الواحدة للأخرى في خدمة وحدة كنيسة الله.

١٦-٣ إبان الألفية الأولى، كانت كلُّ المؤسسات الأولى (Primatial institutions) متأصلةً في بُنى مجمعيّة، وذلك على كلِّ مستوى من مستويات الكنيسة. ولقد ظلَّت الأولى عبر تعدُّ السياقات التاريخيّة حقيقةً ذات طابع عالميٍّ تعبّر عن علاقة الجماعة بالشخص الذي يرأسها، علماً بأنَّ هناك أسساً وطرائق عمل متنوّعة على مختلف أصعدة ممارسة الشركة في الكنيسة. لذا، ليس من المشروع فهم الأولى من دون المجمعية أو تناول المجمعية عبر تجاهل الأولى.

١٦-٤ إنَّ في العلاقة بين الأولى والمجمعيّة على مختلف المستويات الكنسيّة، أي المحليّ والإقليميّ والعالميّ، تشابهًا جزئيًّا لا يصل إلى حدِّ التطابق. ونظرًا إلى الاختلاف في طبيعة الأولى والمجمعيّة على كلِّ مستوى، فإنَّ الديناميّة بينهما تختلف أيضًا. ليست الأولى والمجمعيّة على المستوى الإقليميّ، مثلاً، من النوع نفسه مقارنةً بالمستوى الأبرشيّ. ففي المجمعية الأبرشيّة، يمتلك الأسقف الأبرشيّ موهبةً خاصّةً مُكّنه من أن يكون الضامن للشركة بين كنيسته وسائر الكنائس المحليّة. كذلك فإنَّ العلاقة التبادليّة بين الأولى والمجمعيّة على المستوى العالميّ لا تعكس مباشرةً الأولى والمجمعيّة على الصعيد المحليّ أو الإقليميّ، وهي تستدعي تاليًا مزيدًا من البحث اللاهوتيّ. والثابت أنّ غياب موقفٍ أرثوذكسيٍّ مشتركٍ من الأولى على الصعيد العالميّ يُعقّد الحوار الأرثوذكسيّ-الكاثوليكيّ في هذا الصدد، كما يعقّده أيضًا غياب بنية مجمعيّة واضحة في الكنيسة الكاثوليكيّة.

١٦-٥ إنَّ أحد الجوانب الأساسيّة للعلاقة بين الأولى والمجمعيّة هو السؤال عن كفيّة الحفاظ على ترابط وثيق بين شركة الكنائس ومحفليّة الأساقفة. فلئن كان الأساقفة شهودًا على إيمان كنائسهم، إلّا أنّهم يتحمّلون أيضًا مسؤوليّة الكنيسة ككلّ. هذه الموهبة التي يُعبّر عنها في احتفال سرّ السيامة الأسقفية عبر وضع أيدي الأساقفة المشاركين، لا تجعل منهم خدّام الشركة بكلّيّتها في كنيستهم المحليّة فحسب، بل وسط الكنائس المحليّة أيضًا.

١٦-٦ إنَّ المجمعية، بوصفها تعبيراً منظوراً عن جامعية الكنيسة، لا ترتبط بالقيادة الكنسية فحسب، بل بكامل شعب الله أيضاً. ومن ثمَّ، يُمكن التعبير عن وُحدة "الأولين" ومؤمنهم على مختلف مستويات حياة الكنيسة، ذلك بأنَّ المسؤولية تجاه الكنيسة تقع على عاتق أعضائها جميعاً. إنَّ خير دليل على ذلك هو دعوة العلمانيين باعتبارهم مستشارين إلى مجامع الكنيسة الكاثوليكية الأسقفية التي تناولت قضايا العائلة (٢٠١٥ و ٢٠١٦)، وإلى مجمع كريت الأرثوذكسي (٢٠١٦). فمن شأن العلمانيين إثراء المداولات المجمعية بروحانيتهم وسعة اطلاعهم.

١٦-٧ يكشف تاريخ الكنيسة اتجاهاً كنسيين: الأول مجعبي (Synodal) في الشرق ولكن ليس بصورة حصريّة، والثاني أولي (Primatial) في الغرب ولكن ليس بشكل حصري، حتى إنَّهما يستطيعان أن يتعايشا في ظلّ عملية توتّر خلاق. والحقُّ أنَّ أيَّ استعادة لملاء الشركة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية ستطلب، من كلا الجانبين، تعزيز البنى المجمعية وفهم الأوليّة فهماً متجدّداً على الصعيد العالمي، ولا سيّما أنَّ كليهما يخدم الشركة بين الكنائس.

٧. خاتمة

١٧ | خلاصة

١٧-١ في العمل الذي قام به حتّى اليوم أعضاء حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسيّة-الكاثوليكيّة، تعاملَ بعضهم مع بعض بروح تسودها الصداقة ونزاهة التبادل الفكريّ. وهم يعتقدون أنّهم أحرزوا، في أثناء أربعة عشر عامًا، تقدّمًا كبيرًا في الجهد الذي بذلوه من أجل بناء ثقة متبادلة، وفهم الواحد الآخر بوضوح أشدّ، والنظر إلى ما يتخطى الحواجز التي لطالما حالت دون استعادة ملء الشركة بين كنيسيّهم.

١٧-٢ هذا التقدّم كان ممكنًا بفضل محاولة الأعضاء تبني منهجيّة تُفسّر المعطيات التاريخيّة عبر أخذ سياقها في كامل الاعتبار، وتتجنّب التفسيرات التي تخرج عن الإطار التاريخيّ بفعل إسقاط النزاعات اللاحقة على الزمن الذي يسبقها، وتبحث عن قيمة التعابير الثابتة بحسب مفهومها الأصليّ.

١٧-٣ اعتمد الأعضاء هذه المقاربة في دراستهم مجموعةً واسعة من المسائل التي تمّ جمعها في ستّ عشرة أطروحة مشتركة، بدءًا من أهميّة علم التأويل في الحوار المسكونيّ ذاته. وقد اتّبَعوا، في محاولتهم هذه، المبادئ الجوهريّة الآتية: أوّلًا، اللغة أساسيّة، والكلمات تتخذ معانيّ مختلفة في فترات زمنيّة متفاوتة؛ ثانيًا، يجب دراسة العقائد التي يؤمن بها الأرثوذكس والكاثوليك في سياقها التاريخيّ، وذلك في محاولةٍ للتمييز بين ما يقال وما المقصود؛ ثالثًا، ينبغي أن نأخذ في الحسبان أيضًا اختلاف مقارباتنا الشرع الكنسيّ

ومدى إمكان تطبيق بعض القوانين التي صيغت قبل قرون عدّة في عالم اليوم؛ رابعاً، لا بدّ من التنبُّر، لدى دراسة انقساماتنا، في دور العوامل غير اللاهوتية؛ خامساً، إنّ وعي أهميّة التاريخ لهو أمرٌ جوهريٌّ لفهم التقاليد اللاهوتية في الشرق والغرب بشكل ملائم. والحقُّ أنّه يجدر بنا عدم إضفاء صفة المثالية على الماضي أو، في المقابل، التقليل من أهميته، بل القيام بتمييزٍ صحيح بين المثل العليا التي تُعبّر عنها الكنائس والواقع البشريّ الملموس الذي تُعاش فيه هذه المثل.

١٧-٤ استخدمت حلقة القديس إيريناوس المقاربة عينها سواء في دراستها تاريخ التباين المتنامي بين الشرق والغرب إبان الألفية الأولى أو الاتجاهات المختلفة التي اتخذها كلّ منهما بعد فقدان ملء الشركة مع الآخر. اتّسمت الحقبة التي سبقت مجمع نيقيا (٣٢٥) بأهميّة خاصّة، وبقدرتها على تزويدنا عناصرَ قابلة لأن تكون جزءاً من نموذجٍ مفيدٍ للتعامل مع مسائل صعبة في الكنائس اليوم. لقد كان لكلٍّ من مبدأي الألفية والمجمعيّة حضورٌ في القرون الأوائل، ولكن لم يجرِ اعتماد نموذج واحد للعلاقة بينهما على الصعيد العالميّ. يُمكن عزو فترة التغرُّب بين الكاثوليك والأرثوذكس، وقد امتدّت من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر، إلى تباعد ثقافيّ متبادلٍ بالدرجة الأولى، وقد تأثّرت التطوّرات التي خضعوا لها إلى حدٍّ بعيدٍ بالواقع السياسيّ والاجتماعيّ الذي واجهوه. تصلّبت الهويّات المذهبية لدى الكاثوليك والأرثوذكس في حقبة التمذهب (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) حين كثّف الكاثوليك والبروتستانت نشاطهم التبشيريّ. وبلغت هذه العمليّة ذروتها في القرن التاسع عشر عندما اضطرّ الكاثوليك والأرثوذكس إلى مجابهة تحدياتٍ مختلفة. وقد أولت حلقة القديس إيريناوس اهتماماً خاصّاً بالسياق التاريخيّ واللاهوتيّ لتعاليم المجمع الفاتيكانيّ الأوّل المتنازع عليها، أي تلك المتّصلة بالعصمة البابويّة والولاية العالميّة. وإبّان الحقبة ذاتها هذه، ظهرت كنائس مستقلة جديدة في الشرق نتيجة الاضطرابات السياسيّة في جنوب شرق أوروبا. لم تنخرط الكنيستان

الكاثوليكية والأرثوذكسية في عملية تقاربٍ فعليٍّ إلا بعد قيام النهضة الإكليريولوجية في القرن العشرين. وقد تواصل زخم هذا التقارب بفضل تعاليم المجمع الفاتيكاني الثاني وتطوراتٍ موازية في اللاهوت الأرثوذكسي. يؤمن أعضاء حلقة القديس إيريناوس بأنَّ الفترة الراهنة، بما تتَّصف به من علاقات متبادلة، مُفعمة بالأمل إلى درجةٍ لم تشهدا العلاقات بين الكنيستين منذ قرون.

١٧-٥ مع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، أمعنت حلقة القديس إيريناوس التفكير في بعض المسائل النظامية التي تمسُّ العلاقة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية. وتتعترف الحلقة بمركزية الإفخارستيا بوصفها التعبير الأول عن ماهية الكنيسة، سواء في وحدتها أو من جهة الأدوار المختلفة التي يقوم بها أعضاؤها. إنَّ اللعبة التفاعلية بين المترسِّس والجماعة في الإفخارستيا تمدُّنا بالأساس اللاهوتي لفهم الأولية والمجمعية في الكنيسة بطريقة متجددة، كما للسلطة التي ينبغي أن تكون دومًا في خدمة الجماعة، سواء مُورست أوليًا أو مجمعيًا. ويؤكد كلُّ من الكتاب المقدس والتقليد الحاجة إلى خدمة أولية (Primal ministry) تخدم وحدة الكنيسة على مختلف المستويات. ولكنهما يؤكدان أيضًا الحاجة إلى مجمعية على سعد الحياة الكنسية كافة. فالتكامل بين هذين المبدئين أساسيّ من أجل تحقيق فهم الكنيسة فهمًا لاهوتيًا أعمق، من شأنه أن يسهل المصالحة الأرثوذكسية-الكاثوليكية.

رؤية مستقبلية

١٧-٦ يعي أعضاء حلقة القديس إيريناوس أنَّهم لم يصلوا بعد إلى حدِّ تقديم توصيات تُشكِّل قاعدة لاستعادة ملاء الشركة. مع ذلك، فهم يؤمنون بأنَّ الحوار الأرثوذكسي-الكاثوليكي يسير في اتجاه الوحدة، وبأنَّه يُمكن منذ الآن تلمُّس الخطوط العريضة لكنيسة كاثوليكية وأرثوذكسية موحدة كليًا.

كذلك هم مقتنعون بأنَّ أيَّ رؤية مستقبلية يجب أن تُبلور نموذجًا متميزًا للشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ تطبيق هذا النموذج سيكون تدريجيًا. إنَّ التحرك نحو مصالحة بين الكاثوليك والأرثوذكس لا يستتبع بالضرورة إيجاد حلٍّ فوريٍّ لكلِّ القضايا المعلقة، بل العثور على إطار مشترك من مقاربات تسهّل بلوغ هذا الهدف.

٧-١٧ رَصَدَ أعضاء الحلقة، في أثناء تفكُّرهم هذا، عمل الهيئة التشاورية اللاهوتية الأرثوذكسية-الكاثوليكية في أميركا الشمالية، ولا سيَّما الوثيقة التي أصدرتها العام ٢٠١٠ بعنوان *خطوات نحو كنيسة موحَّدة مجددًا: نواة رؤية أرثوذكسية-كاثوليكية مستقبلية*^{٥١}. إنَّهم يؤمنون مع هذه الهيئة بأنَّه ليس هناك اختلاف من الاختلافات التي قسمت كنيستينا لقرون لا يُمكن تذليله. والحقُّ أنَّ هذه الاختلافات جميعها تتطلَّب دراسةً إضافيةً مكثَّفة ذات مقاربة تأويلية صارمة، بغية التحقق ممَّا إذا كانت تحوّل فعلًا دون استعادة ملء الشركة، أو أنَّها مجرد أمثلة على تنوع مشروع. فضلًا عن ذلك، ينبغي للكنائس أن تسعى إلى تحقيق مزيدٍ من التوازن بين المجمعية والأولية على مستويات الحياة الكنسية كافة، وذلك عبر تعزيز البنى المجمعية في الكنيسة الكاثوليكية وقبول الكنيسة الأرثوذكسية بنوع من الأولية على الصعيد العالمي من ضمن شركة الكنائس.

٨-١٧ تعي حلقة القديس إيريناوس أن تحديد دور أسقف روما بدقَّة في عملية استعادة الشركة بين كنيستينا يُشكِّل الجانب الأصعب فيها. إنَّ أعضاء حلقتنا مقتنعون بأنَّ أسقف روما يُمكنه، لا بل يتعيَّن عليه، أن يمارس دورًا

٥١ راجع:

North American Orthodox-Catholic Theological Consultation, "Steps towards a Reunited Church: A Sketch of an Orthodox-Catholic Vision for the Future", in *Origins* Vol. 40, No. 23 (November 11, 2010) 353-360; <http://www.usccb.org/beliefs-and-teachings/ecumenical-and-interreligious/ecumenical/orthodox/steps-towards-reunited-church.cfm> (February 28, 2021).

أفعلَ في التعبير عن وَحْدَةِ المسيحيين في عالم اليوم. ولتحقيق ذلك، لا بدَّ من إعادة تحديد العلاقة بين كنيسة روما والكنائس الشرفية على نحوٍ يتَّصف بالأمانة لتقليد الكنيسة غير المنقسمة، ويقبله الكاثوليك والأرثوذكس على حدِّ سواء، الأمر الذي يتطلَّب إعادة قراءة تعاليم المجمع الفاتيكانيِّ الأوَّل. في هذا الصدد، ينبغي التمييز بين ممارسة الأوَّلية كما تطوَّرت في ظروفٍ تاريخيةٍ معيَّنة وطبيعة الأوَّلية في ذاتها. كذلك لا بدَّ من إيجاد طريقةٍ لتخطِّي بعض المواقف الماضية وإدماج العناصر الأساسية التي حوِّظ عليها في كلِّ من التقليديين في فهم الأوَّلية فهماً مشتركاً.

١٧-٩ سيكون من المثمر أيضاً الانكباب مجدِّداً على العلاقة بين كنيسة روما وكنائس الشرق في الألفية الأولى، ولا سيَّما الحقبة التي سبقت مجمع نيقيا الأوَّل المنعقد في العام ٣٢٥، وعلى الأخصُّ كما نصَّت عليها أحكام مجمع سرديقيا العام ٣٤٣. فقد أنشأ هذا المجمع نوعاً من حقِّ بابويِّ لقبول الاستئناف، يُمكن بموجبه إحالة النزاعات بين الكنائس على روما التي تستطيع إذًا أن تطلب إلى محكمة أخرى النظر في الموضوع مع حقِّ أسقف روما بإرسال مندوبين عنه. إنَّ مثل هذا التدبير يؤمِّن احتراماً تاماً لاستقلالية الكنائس الأرثوذكسية، ويضمن، في الوقت عينه، خدمةً فاعلةً للوحدة يقوم بها أسقف روما على الصعيد العالميِّ.

١٧-١٠ فيما رُكِّز عملنا حتَّى الآن بشكلٍ أساسيٍّ على تفحُّصٍ مشتركٍ للعوامل التاريخية التي أوصلت كنائسنا إلى ما هي عليه اليوم، ندرك أنَّ هذا الانشغال بالتاريخ، على ضرورته وأهميته، لا يؤمِّن كلَّ الإجابات المرتبطة بالمستقبل. ويظهر تحليلنا حتَّى الآن بوضوح مدى تأثُّر التطوُّرات البنيوية في كنائسنا بعددٍ من العوامل اللاهوتية والتاريخية والاجتماعية. إنَّ التحديات التي تواجهها الكنائس اليوم مختلفة عن تلك التي واجهتها إبان الألفية الأولى، أو حتَّى في أثناء القرن التاسع عشر. ومن ثمَّ، فنحن نعي أنَّ الالتفات إلى الماضي وحسب لا يُشكِّل حلاً، لا للأرثوذكس ولا للكاثوليك.

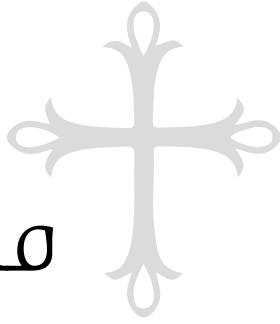
١٧-١١ نوَّكِدُ مَعَا أَنَّهُ لَدِينَا الْكَثِيرَ لِنَتَعَلَّمَهُ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فِي مَا يَخْتَصُّ بِالْأَوَّلِيَّةِ وَالْمَجْمَعِيَّةِ. لَقَدْ تَمَكَّنَتِ الْكَنِيسَةُ الْكَاثُولِيكِيَّةُ مِنَ الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَوَّلِيَّةِ ذَاتِ أَدَاءٍ قَوِيٍّ، حَتَّى وَلَوْ رَأَى الْأَرْتُوذُكْسُ أَنَّ بَعْضَ مَظَاهِرِهَا إِشْكَالِيٌّ. فِي الْمَقَابِلِ، اسْتَطَاعَ الْأَرْتُوذُكْسُ فِي غَالِبِيَّةِ الْأَحْيَانِ أَنْ يَحَافِظُوا عَلَى بُنَى مَجْمَعِيَّةِ قَوِيَّةٍ عَلَى الْمَسْتَوِيَيْنِ الْمَحَلِّيِّ وَالْإِقْلِيمِيِّ، وَكَذَلِكَ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ مُؤَخَّرًا، حَتَّى وَلَوْ أَسْفَرَ ذَلِكَ أَحْيَانًا عَنْ حَالَاتٍ صَعْبَةٍ أَثَارَتْ حَيْرَةَ الْكَاثُولِيكِ. وَتَالِيًا، تَتَّصِفُ كُلُّ جِهَةٍ بِنِقَاطِ قُوَّةٍ وَنِقَاطِ ضَعْفٍ فِي مَقْدُونِنَا جَمِيعًا أَنْ نَعْتَرِفَ بِهَا.

١٧-١٢ فِي سَعِينَا إِلَى وَحْدَةِ الْكَنِيسَةِ، يَتَّضِحُ لَنَا أَكْثَرَ فَاكْثَرَ أَنَّ هُنَاكَ حَاجَةٌ إِلَى حَلٍّ مُشْتَرَكٍ تَقْبَلُهُ الْكَنِيسَتَانِ، وَيُرْتَكِزُ عَلَى نِقَاطِ الْقُوَّةِ لَدَى الطَّرْفَيْنِ. هَذَا الْحَلُّ يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ مَقْبُولًا لَدَى الْجَانِبَيْنِ فَحَسَبِ، بَلْ أَنْ يَسْتَجِيبَ أَيْضًا لِاحْتِيَاجَاتِ الْقَرْنِ الْوَاحِدِ وَالْعَشْرِينَ، قَرْنَ التَّوَاصُلِ الْفُورِيِّ، هَمَا يَتَطَلَّبُهُ مِنْ شَفَافِيَّةٍ وَمَسَاءَلَةٍ. وَهَذَا يَسْتَتْبِعُ، مِنْ جَمَلَةِ أُمُورٍ أُخْرَى، أَنَّ النَّمَاذِجَ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ أَوْ الْإِقْطَاعِيَّةَ الْقَدِيمَةَ لَمْ يَعُدْ لَهَا مَكَانٌ. غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَدْعِي خُصُوصًا النِّيَّةَ الْحَسَنَةَ وَالرَّغْبَةَ فِي التَّأَزَّرِ وَالْعَمَلِ مَعًا عَلَى بِنَاءِ الْجُسُورِ، لَا بَيْنَ اللَّاهُوتِيِّينَ الْأَكَادِمِيِّينَ فَحَسَبِ، بَلْ بَيْنَ الْكَهَنَةِ أَيْضًا الَّذِينَ يَهْتَمُّونَ بِالْحَيَاةِ الْكَنِسِيَّةِ الْيَوْمِيَّةِ، وَالْمَعْمَدِينَ كَافَّةً الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ يُسْمَعَ صَوْتُهُمْ بِوَصْفِهِمْ أَعْضَاءً فِي جَسَدِ الْمَسِيحِ. هَذَا مَا يَنْسَحِبُ خُصُوصًا عَلَى أَسَاقِفَتِنَا الَّذِينَ يُشْرَفُونَ عَلَى حَيَاةِ كَنَائِسِنَا، وَسَيُضْطَلَعُونَ تَالِيًا بِمُهْمَّةٍ تَحْقِيقِ الْوَحْدَةِ الْمَرْجُوءَةِ وَوَضْعِهَا مَوْضِعَ التَّنْفِيزِ. لَذَا، تَدْعُمُ حَلْقَةُ الْقُدِّيسِ إِيرِينَاوَسِ اتِّخَاذَ عَدَدٍ مِنَ الْخَطَوَاتِ الْمَرْحَلِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَنْفِيزَهَا حَتَّى قَبْلَ اسْتِعَادَةِ مَلءِ الشَّرْكَةِ، هَمَا فِيهَا لِقَاءَاتٌ دُورِيَّةٌ بَيْنَ أَسَاقِفَةٍ مِنَ الْكَنِيسَتَيْنِ، وَذَلِكَ كَمَا اقْتَرَحَتْ وَثِيقَةُ الْهَيْئَةِ التَّشَاوُرِيَّةِ اللَّاهُوتِيَّةِ الْأَرْتُوذُكْسِيَّةِ-الْكَاثُولِيكِيَّةِ فِي أَمِيرْكَا الشَّمَالِيَّةِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْعَامِ ٢٠١٠ وَالْمَذْكُورَةَ آنَفًا.

١٧-١٣ نَحْنُ الْأَعْضَاءُ فِي حَلْقَةِ الْقُدِّيسِ إِيرِينَاوَسِ الْأَرْتُوذُكْسِيَّةِ-الْكَاثُولِيكِيَّةِ، نَلْتَزِمُ مَوَاصِلَةَ دَرَسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى أَمَلِ الْقِيَامِ بِمَسَاهِمَةٍ ذَاتِ شَأْنٍ فِي

مسيرة المصالحة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية. هذه المسيرة يعزّزها في الوقت الحاضر عددٌ من المبادرات، وعلى رأسها الحوار الرسمي. وإننا نعي أنّ هذه العملية لن يُكتب لها النجاح إذا اقتصر التبادل على اللاهوتيين وحدهم، ولم يتمّ إشراك المؤمنين من كلا الجانبين.

ملحق



مصطلحات لغوية

Apophatic:	تنزيهي
Autocephalous church:	كنيسة مستقلة
Autonomous church:	كنيسة متمتعة بحكم ذاتي
Bishops' conference:	مؤتمر أساقفة
Catholicity:	جامعية
College/Collegium:	مَحْفَل
Collegial:	مَحْفَلِي
Collegiality:	مَحْفَلِيَّة
Communion:	شركة
Conciliarism:	مَجْمَعَوِيَّة
Conciliarity/Synodality:	مَجْمَعِيَّة
Disciplinary:	مَسْلِكِي
Discipline:	مَسْلِك، نظام، اختصاص
Division:	انقسام
Emphasis:	نبرة/نبرات
Episcopal synod:	سينودس أسقفِي
Ethnic:	إثني
Ethnicity:	إثنيَّة
Filioque:	انبثاق الروح القدس (والابن)
Hermeneutical:	تأويلي
Hermeneutics:	عِلْم التَأْوِيل
Nation:	أُمَّة
National:	قومي

Nuances:	ظلال المعاني
Primacy:	أُولِيَّة
Primate:	مُتصدِّر، أَوَّل، رئيس (بحسب سياق النص)
Primalial:	تصدُّري، أَوَّلِي (بحسب سياق النص)
Reception:	تلقُّف
Reflection/Reflections:	تفكُّر/تفكُّرات
Schism:	انشقاق
Separation:	انفصال
Synod of bishops:	سينودس الأساقفة
Synodality/Conciliarity:	مَجْمَعِيَّة
Systematic:	نِظامِي
Systematic theology:	لاهوت نِظامِي
Uniatism:	الانضمامِيَّة
Union:	اتِّحاد
Unity:	وَحْدَة

أعضاء حَلَقَة القَدِّيسِ إِيرِينَاوَسِ الْحَالِيُونِ

(بحسب الترتيب الأبجديّ اللاتينيّ)

الأعضاء الأرثوذكس	الأعضاء الكاثوليك
المتروبوليت الدكتور سِرافِيم (يونان) مطران ألمانيا ووسط أوروبا وشمالها رومانيّ، رئيس أرثوذكسيّ مشارك منذ العام ٢٠١٨	الأسقف الدكتور غيرهارد فايجي مطران ماغدبورغ ألمانيّ، رئيس كاثوليكيّ مشارك منذ العام ٢٠٠٤
الأب البروفسور نيكولاس لودوفيكوس يونانيّ، أمين سرّ أرثوذكسيّ مشارك منذ العام ٢٠٠٤ الأكاديميّة الكنسيّة تسالونيك - اليونان	الدكتور يوهانس أولدمان ألمانيّ، أمين سرّ كاثوليكيّ مشارك منذ العام ٢٠٠٤ معهد يوهان آدم مولر المسكونيّ بادربرن - ألمانيا
الأب البروفسور دانيال بينغا رومانيّ، عضو منذ العام ٢٠٠٨ جامعة ميونيخ - ألمانيا	البروفسور پابلو أرغارتّي أرجنتينيّ، عضو منذ العام ٢٠١٦ جامعة غراتس - النمسا
الأب الدكتور سيريل هوفورون أوكرانيّ، عضو منذ العام ٢٠٠٨ جامعة لويولا ماريمونت لوس أنجلس - الولايات المتّحدة الأميركيّة	البروفسور توماس بريمر ألمانيّ، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة مونستر - ألمانيا
البروفسور أسعد إلياس قطّان لبنانيّ، عضو منذ العام ٢٠٠٦ جامعة مونستر - ألمانيا	الأب الدكتور هياسينت ديستفيل الدومينيكيّ فرنسيّ، عضو منذ العام ٢٠٠٦ مجلس تعزيز وحدّة المسيحيّين الحبريّ الفاثيكان

الأب الدكتور فلاديمير خولاب روسي، عضو منذ العام ٢٠١٢ الأكاديمية اللاهوتية الأرثوذكسية سانت بطرسبرغ - روسيا	الأب البروفسور إدوارد ج. فارودجا اليسوعي مالطي، عضو منذ العام ٢٠٠٥ المعهد الشرقيّ الحبري روما - إيطاليا
البروفسور پول مايندورف أميركي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ معهد القديس فلاديمير اللاهوتيّ الأرثوذكسيّ كرستوود - الولايات المتحدة الأميركية	البروفسور باسيلوس ج. غزوين هولندي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة غراتس - النمسا
الأب البروفسور غريغوريوس پاپاثوماس يوناني، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة أثينا - اليونان	الأب الدكتور ميشال جليخ الأنطونيّ لبناني، عضو منذ العام ٢٠١٧ الجامعة الأنطونية، بيروت - لبنان
الأب البروفسور فلادان پيريشيتش صربي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة بلغراد - صربيا	الأب البروفسور هيرفي لوگران الدومينيكيّ فرنسي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ المعهد الكاثوليكيّ، باريس - فرنسا
الدكتور إقجني بيليپنكو روسي، عضو منذ العام ٢٠١٤ معهد القديسين كيرلس وميتوديوس للدراسات العليا، موسكو - روسيا	الأخ أدلبرتو مايناردى إيطالي، عضو منذ العام ٢٠١٢ دير بوزي، مَنيانو - إيطاليا
البروفسور ماركوس پليستد بريطاني، عضو منذ العام ٢٠١٤ جامعة ماركيت، ميلووي - بريطانيا العظمى	الأب البروفسور رودلف پروكشي مُسوي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة فيينا - النمسا
الأب البروفسور ميهائل-سيميون ساسوجان روماني، عضو منذ العام ٢٠١٢ جامعة بوخارست - رومانيا	الأب الدكتور رونالد ج. روبرسن البولسيّ أميركي، عضو منذ العام ٢٠٠٤ الأمانة العامة للشؤون المسكونية في مؤتمر الأساقفة الكاثوليك واشنطن - الولايات المتحدة الأميركية
البروفسور ماريان ستويادينوف بلغاري، عضو منذ العام ٢٠٠٤ جامعة فيليكو تارنوفو - بلغاريا	البروفسور فولفغانغ تونيسن ألماني، عضو منذ العام ٢٠٠٤ معهد يوهان آدم مولر المسكوني بادربرن - ألمانيا

أعضاء حَلقة القديس إيريناوس السابقون (بحسب الترتيب الأبجديّ اللاتينيّ)

الأعضاء الأرثوذكس	الأعضاء الكاثوليك
<p>الأسقف الدكتور إغناطي (ميديتش) مطران برانيشيفو صربيّ، رئيس أرثوذكسيّ مشارك من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨</p>	<p>الأب البروفسور براين إ. دالي اليسوعيّ أميركيّ، عضو من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ جامعة نوتردام إنديانا - الولايات المتّحدة الأميركيّة</p>
<p>المتروبوليت الدكتور يوحنا (يازجي) مطران أوروبا الغربيّة والوسطى سوريّ، رئيس أرثوذكسيّ مشارك من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ (حاليّاً بطريك أنطاكيا وسائر المشرق)</p>	<p>الأب البروفسور زيغفريد غلاسر بولنديّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ جامعة أوبول - بولندا</p>
<p>رئيس الأساقفة الدكتور جوب (غيتشا) مطران تيلميسوس كنديّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧ رئيس أرثوذكسيّ مشارك من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ (حاليّاً رئيس أرثوذكسيّ مشارك في اللجنة الدوليّة الكاثوليكيّة-الأرثوذكسيّة للحوار اللاهوتيّ)</p>	<p>بيتر كوهنن († ٢٠١٨) هولنديّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣</p>
<p>البروفسور ماريوس بيغزوس يونانيّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١ جامعة أثينا - اليونان</p>	<p>الأب أنطوان لامبرخت البنديكيّ بلجيكيّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ دير شيفتون - بلجيكا</p>

<p>الأب البروفسور فيوريل إيونيتا رومانيّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧</p>	<p>الأب البروفسور لورينسو لوزوسو الدومينيكيّ إيطاليّ، عضو من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ نائب أمين سرّ مجمع الكنائس الشرقيّة سابقًا الفاتيكان</p>
<p>الأب الدكتور أندريه كوزما بولنديّ، عضو من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١</p>	
<p>الأب فيكتور سافيك روسيّ، عضو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧</p>	
<p>الأب الدكتور فلاديمير شماليي روسيّ، عضو من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١</p>	
<p>الأب البروفسور يان زوزولاك سلوفاكيّ، عضو من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧</p>	

المؤتمرات السنوية

عقدت حلقة القديس إيريناوس الأرثوذكسيّة-الكاثوليكيّة مؤتمراتها السنويّة في:

- ٢٠٠٤: بادربرن (ألمانيا)
- ٢٠٠٥: أثينا (اليونان)
- ٢٠٠٦: دير شيفتون (بلجيكا)
- ٢٠٠٧: بلغراد/دير بوكاجنيكا (صربيا)
- ٢٠٠٨: فيينا (النمسا)
- ٢٠٠٩: كيبش (أوكرانيا)
- ٢٠١٠: ماغديبورغ (ألمانيا)
- ٢٠١١: سانت بطرسبرغ (روسيا)
- ٢٠١٢: دير بوزي (إيطاليا)
- ٢٠١٣: تسالونيكى (اليونان)
- ٢٠١٤: ربات (مالطا)
- ٢٠١٥: خالكي/إسطنبول (تركيا)
- ٢٠١٦: جماعة تيزيه (فرنسا)
- ٢٠١٧: بوخارست/دير كارايمان (رومانيا)
- ٢٠١٨: غراتس (النمسا)
- ٢٠١٩: ترييني (بوزنيا-إرزيغوفينا)

تُنشر البيانات الصادرة عن المؤتمرات السنويّة بخمس لغات (الإنكليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة واليونانيّة والروسيّة) على الموقع التالي:

<http://www.moehlerinstitut.de/en/texts/kommunikues-irenaeus-arbeitskreis>

أنجز طبع هذا الكتاب
في آذار ٢٠٢١